طموحات إمبريالية



نعوم تشومسكي

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

طمُوحَات
إمبريَاليّة

طموحات إمبريالية

نعوم تشومسكي

أجرى المقابلات

ديفيد برساميان

ترجمة عمر الأيوبي

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

طموحات إمبريالية

ISBN: 9953-27-770-2

Authorized Translation from the English Language Edition:

IMPERIAL AMBITIONS

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص.ب.

Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 1107 2200 لبنان

Tel (961 1) 800811-862905 هاتف

Fax (961 1) 805478 فاكس

E-mail academia@dm.net.lb بريد إلكتروني

Our Web site dar-alkitab-alarabi.com موقعنا على الوب

academiainternational.com

المحتويات

المقدّمة

يسألونني بشكل متكرّر، ما هو شعورك وأنت تجري مقابلة مع نعوم تشومسكي؟ ففي أكثر من عشرين عاماً عملت فيها معه، تعلّمت العديد من الأشياء. أحدها أن أكون مستعداً وأن أضع الأسئلة بترتيب الأولويّة. ومنها الاستماع بعناية لأنّك لا تعرف الاتجاه الذي سيأخذه الحوار.

يحجب صوت تشومسكي الهادئ سيلاً من المعلومات والتحليلات. فلديه قدرة غير عاديّة على تكرير فيض من المعلومات وإعادة تركيبها. ولا تفوته شاردة ولا واردة. ففي إحدى المقابلات أشار إلى إسقاط طائرة ركّاب مدنيّة إيرانيّة في سنة 1988 بواسطة المدمّرة الأميركيّة فنسنز. وقد دُهشت حين علمت أنّ مصدره مجلّة "بروسيدنغز"، وهي الدوريّة التي تصدر عن معهد البحريّة الأميركيّة.

بدأت في راديو ألتيرناتيف بسلسلة من المقابلات مع تشومسكي في سنة 1986، ولم نتوقّف عن الحوار منذ ذلك الوقت. وقد أجريت المقابلات في هذه المجموعة بمعظمها في مكتب تشومسكي بجامعة إم آي تي. ولم يتمّ التمرّن على أسئلة المقابلة. وفي هذا الكتاب، حرّرنا المخطوطات وتوسّعنا في النقاش، وأضفنا الحواشي.

إذاً ما هو شعوري إزاء إجراء مقابلة مع تشومسكي؟ إنّه التواجد في حضور شخص يصرّ على أنّ فهم الحقيقة أو معرفة كيفيّة التصرّف أمر غير معقّد. شخص يعرّف كيف يجب أن يكون المفكّرون ويجسّده،

وينتقد بعنف من ينحني أمام السلطة ويشجب الآخرين الذين يتجنّبون تحمّل مسؤوليّاتهم.

يحدّد تشومسكي اتجاهات البوصلة ويصف التضاريس. ويرجع إلينا أمر الملاحة فيها. وآمل أن توقد الحوارات الواردة في هذا الكتاب شرارة الفكر والنقاش، والأهمّ من كل ذلك النشاط الفعّال.

ديفيد برساميان

باولدر، كولورادو، تموز/يوليو 2005

1

طموحات إمبرياليّة

كامبريدج، ماساشوستس (22 آذار/مارس 2003)

ما هي النتائج الإقليميّة للغزو الأميركيّ للعراق واحتلاله؟

لا أعتقد أنّ المنطقة فحسب بل العالم على العموم يدرك بشكل صحيح أنّ الغزو الأميركيّ هو بمثابة حالة اختبار، أو مسعى للتأسيس لمعيار جديد لاستخدام القوّة العسكريّة. وأفصح البيت الأبيض عن هذا المعيار الجديد بعبارات عموميّة في أيلول/سبتمبر 2002 عندما أعلن عن *استراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّة الجديدة*[1]. فقد اقترح التقرير مذهباً جديداً إلى حدّ ما وشديد التطرّف لاستخدام القوّة في العالم، وليس من قبيل المفارقة أن يتزامن قرع طبول الحرب مع إصدار هذا التقرير.

لم يكن المذهب الجديد يقوم على الحرب الاستباقيّة، وهي حرب يمكن القول إنّها تقع ضمن بعض التفسيرات الممطوطة لميثاق الأمم المتحدة، بل مذهباً ليس له أي أساس في القانون الدوليّ، وتحديداً الحرب

الوقائيّة. أي إنّ الولايات المتحدة ستحكم العالم بالقوّة، وإذا ما ظهر أي تحدّ لهيمنتها - سواء أكان ذلك بعد حين أم مختلقاً أم متصوّراً أم أي شيء - فإنّه يحقّ للولايات المتحدة تدمير ذلك التحدّي قبل أن يصبح تهديداً. وتلك حرب وقائيّة لا حرب استباقيّة.

لترسيخ معيار جديد، عليك القيام بعمل ما. ولا تستطيع أي دولة بالطبع استحداث ما يسمّى معياراً جديداً. لذا إذا غزت الهند باكستان لوضع حدّ لأعمال عدوانيّة وحشيّة، لا يكون ذلك معياراً. لكن إذا قامت الولايات المتحدة بقصف صربيا بناء على أسس مريبة، فإنّ ذلك يكون معياراً. وذلك هو ما تعنيه القوّة.

من أسهل الطرق لتثبيت معيار جديد، مثل حقّ الحربّ الوقائيّة، انتقاء هدف عاجز تماماً، يمكن أن تكتسحه بسهولة أضخم قوّة عسكريّة في التاريخ البشريّ. لكن للقيام بذلك بطريقة ذات مصداقيّة، في أعين سكّانها على الأقل، لا بدّ من إخافة الشعب. لذا يجب توصيف الهدف العاجز بأنّه يشكّل تهديداً رهيباً للبقاء، وأنّه مسؤول عن 11 أيلول/ سبتمبر ويوشك أن يهاجمنا ثانية، وما إلى هنالك. وقد اتُّبع ذلك بالفعل في حالة العراق. ففي حملة دعائيّة مدهشة حقّاً، ستدخل التاريخ دون شكّ، قامت الولايات المتحدة بجهد هائل لإقناع الأميركيّين، لوحدهم في العالم، بأنّ صدّام حسين ليس وحشاً فحسب وإنّما يشكّل تهديداً لوجودنا أيضاً. وقد نجحت في ذلك إلى حدّ بعيد. فنصف الأميركيّين يعتقدون بأنّ صدّام حسين كان "متورّطاً شخصيّاً" في هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001[2].

لذا فقد حدث كل ذلك في آنٍ معاً. أُعلن عن المذهب، وترسّخ المعيار في حالة سهلة جدّاً، ودُفع السكّان إلى الهلع، وهم وحدهم في

العالم الذين يؤمنون بالتهديدات الخياليّة لوجودهم، وبالتالي يعبّرون عن رغبتهم في دعم القوّة العسكريّة دفاعاً عن النفس. وإذا كنت تؤمن بكل ذلك، يصبح غزو العراق دفاعاً عن النفس، رغم أنّ هذه الحرب مثال مألوف للعدوان تهدف إلى توسيع الفرص لارتكاب مزيد من العدوان. فعندما يتمّ التعامل مع الحالة السهلة، يمكنك الانتقال إلى الحالات الأصعب.

عارض قسم كبير من العالم الحرب بشدّة لأنّهم يعرفون أنّها لا تتعلّق بالهجوم على العراق فحسب. ويدرك العديدون بشكل صحيح أنّ المقصود منها بالضبط أن تكون بياناً جازماً بأن عليك أن تتوخّى الحذر، وإلا فقد تكون التالي. ولذلك ينظر عدد كبير من الأشخاص، وربما الغالبيّة العظمى من سكّان العالم، إلى الولايات المتحدة الآن على أنّها أعظم تهديد للسلام في العالم. فقد نجح جورج بوش في عام واحد في تحويل الولايات المتحدة إلى بلد مرهوب جدّاً، وغير محبوب، بل مكروه[3].

في المنتدى الاجتماعيّ العالميّ المنعقد في بورتو أليغر، بالبرازيل، في شباط/فبراير 2003، وصفتَ بوش والمحيطين به بأنّهم "قوميّون راديكاليّون" منخرطون في "العنف الإمبرياليّ"[4]. هل يختلف هذا النظام القائم اليوم في واشنطن العاصمة كثيراً عن الأنظمة السابقة؟

من المفيد التحدّث عن بعض المنظور التاريخيّ، لذا دعنا نتوجّه إلى النهاية المقابلة للطيف السياسيّ، إلى حيث يمكننا الوصول، أي إلى ليبراليّي كنيدي. في سنة 1963، أعلن هؤلاء عن مذهب ليس مختلفاً كثيراً عن استراتيجيّة الأمن القوميّ لبوش. لقد ألقى دين أتشيسون، وهو رجل دولة محترم ومن كبار مستشاري إدارة كنيدي، محاضرة أمام

الجمعيّة الأميركيّة للقانون الدوليّ ذكر فيها أنّه لن تنشأ أي "مشكلة قانونيّة" إذا ردّت الولايات المتحدة على أي تحدّ "لقوّتها وموقعها ومكانتها" [(5)]. ويعتبر توقيت بيانه مهمّاً جدّاً، إذ جاء بُعيد أزمة الصواريخ الكوبيّة في سنة 1962، وهي الأزمة التي دفعت العالم في الواقع إلى حافّة حرب نوويّة. ونتجت أزمة الصواريخ الكوبيّة إلى حدّ كبير عن حملة واسعة من الإرهاب الدوليّ تهدف إلى الإطاحة بكاسترو ـ وهو ما يسمّى الآن تغيير النظام، ما دفع كوبا إلى إحضار الصواريخ الروسيّة كتدبير دفاعيّ.

رأى أتشيسون أنّ للولايات المتحدة الحقّ في شنّ حرب وقائيّة ضدّ مجرّد أي تهديد لموقعها ومكانتها، وليس أي تهديد لوجودها. بل إنّ كلماته في الواقع أكثر تطرّفاً من مذهب بوش. من جهة أخرى، لوضع الأمور في نصابها، كان ذلك إعلاناً من قبل دين أتشيسون أمام الجمعيّة الأميركيّة للقانون الدوليّ، ولم يكن بياناً رسميّاً عن السياسة. غير أنّ وثيقة استراتيجيّة الأمن القوميّ بيان رسميّ للسياسة، لا مجرّد بيان يدلي به مسؤول كبير، وهو استثنائيّ في وقاحته.

ثمة شعار سمعناه جميعاً في كلّ التجمّعات المنادية بالسلام وهو "لا للدم من أجل النفط". وغالباً ما يشار لمسألة النفط بأكملها على أنها القوّة الدافعة التي تقف خلف الغزو الأميركيّ للعراق واحتلاله. ما مدى محوريّة النفط في الاستراتيجيّة الأميركيّة؟

لا شكّ في أنّه محوريّ. ولا أعتقد أنّ أي شخص عاقل يشكّ في ذلك. إن منطقة الخليج هي المنتج الرئيسيّ للطاقة منذ الحرب العالميّة الثانية ويتوقّع أن تظلّ كذلك جيلاً آخر على الأقلّ. ويضمّ العراق ثاني أضخم

احتياطيّ نفطيّ في العالم، ومن السهل استخراج النفط العراقيّ، كما أنّ ذلك غير مكلف. وإذا ما سيطرتَ على العراق، تصبح في موقع قويّ جدّاً لتحديد السعر ومستويات الإنتاج (غير عالية جدّاً وغير منخفضة جدّاً) لتقويض منظّمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبيك)، والإلقاء بثقلك في كل أنحاء العالم. وليس لذلك أي علاقة البتّة في الوصول إلى النفط لاستيراده إلى الولايات المتحدة. بل هو متعلّق بالسيطرة على النفط.

لو كان العراق في مكان ما في إفريقيا الوسطى، لما اختير كحالة اختبار لمذهب القوّة الجديد، رغم أنّ ذلك لا يفسّر التوقيت المحدّد لعمليّة العراق الحاليّة إذ إنّ السيطرة على نفط الشرق الأوسط محلّ اهتمام دائم.

طالما ذكرت أنّ وثيقة وزارة الخارجيّة سنة 1945 الخاصّة بالنفط السعوديّ تشير إليه على أنه "مصدر هائل للقوّة الاستراتيجيّة، وأنّه أحد أعظم الجوائز الماديّة في تاريخ العالم"[6]. والولايات المتحدة تستورد مقداراً كبيراً من النفط، نحو 15 بالمئة، من فنزويلا[7]. كما أنها تستورد النفط من كولومبيا ونيجيريا. وتعتبر هذه الدول الثلاث معضلات إلى حدّ ما من منظور واشنطن، حيث يتولّى هوغو سانشيز مقاليد الحكم في فنزويلا، وتدور حرب أهليّة فعليّة في كولومبيا، وتثور أعمال التمرّد والإضرابات في نيجيريا. ما رأيك بكل هذه العوامل؟

كل هذه وثيقة الصلة بالموضوع، والمناطق التي ذكرتها هي مناطق تريد الولايات المتحدة حريّة الوصول إليها. أما في الشرق الأوسط فإنّ الولايات المتحدة تريد السيطرة. لكن واشنطن تنوي، بحسب التوقّعات الاستخباريّة على الأقلّ، الاعتماد على ما تعتبره مصادر حوض الأطلسيّ

الأكثر استقراراً، ما يعني أنّ غرب إفريقيا ونصف الكرة الغربيّ منطقتان أكثر خضوعاً للسيطرة الأميركيّة الكاملة من الشرق الأوسط الذي يعتبر منطقة صعبة. لذا فإنّ حدوث اضطراب ما في هذه المناطق يشكّل تهديداً كبيراً، وبالتالي من المرجّح حدوث واقعة أخرى كالعراق، وبخاصّة إذا ما سار الاحتلال كما يأمل المخطّطون المدنيّون في البنتاغون. فإذا كان انتصاراً سهلاً بدون حدوث قتال كبير، وتمكّنت واشنطن من إقامة نظام جديد تدعوه ديمقراطيّة، فإنّها ستتجرّأ على القيام بالتدخّل التالي.

يمكنك التفكير في احتمالات عديدة. إحداها منطقة الأنديز. يوجد للجيش الأميركيّ قواعد وجنود في كل أنحاء الأنديز الآن. فكولومبيا وفنزويلا، وبخاصّة فنزويلا، منتجان مهمّان للنفط، ويوجد نفط أكثر في الإكوادور والبرازيل. ومن الاحتمالات الأخرى إيران.

على ذكر إيران، لم ينصح أحدٌ الولايات المتحدة بملاحقة إيران بعدما تفرغ من العراق[8]، سوى أرييل شارون، "رجل السلام" كما نعته بوش. ماذا عن إيران، وهي من الدول المسمّاة في عداد "محور الشرّ" وبلد ذو احتياطيّات نفطيّة كبيرة؟

لم يكن العراق يمثّل مشكلة البتّة فيما يتعلّق بإسرائيل. فهي تعتبره شيئاً سهلاً. لكنّ إيران قصّة مختلفة. فإيران قوّة عسكريّة واقتصاديّة أكثر خطورة بكثير. وتضغط إسرائيل منذ سنوات لحمل الولايات المتحدة على مهاجمة إيران لأنّها كبيرة جدّاً لا تستطيع إسرائيل مهاجمتها لذا تريد من الكبار القيام بذلك.

ومن المرجّح أن تكون هذه الحرب قيد الإعداد بالفعل. فقد أفيد قبل عام عن أنّ أكثر من 10 بالمئة من القوّة الجويّة الإسرائيليّة ترابط

في قواعد دائمة بشرق تركيا - في القواعد العسكريّة الاميركيّة الضخمة هناك - وتطير في طلعات استطلاعيّة فوق الحدود الإيرانيّة. بالإضافة إلى نلك، ثمة تقارير ذات مصداقيّة بأنّ الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل تسعى لإثارة القوة القوميّة الآذريّة في شمال إيران(9). وذلك يعني أنّ محور القوّة الأميركيّ التركيّ الإسرائيليّ المعارض لإيران في المنطقة يمكن أن يؤدّي إلى تقسيم إيران وربما الهجوم العسكريّ عليها، رغم أنّ الهجوم العسكريّ لن يحدث إلا إذا تمّ التسليم بأنّ إيران ستكون عاجزة من حيث الأساس. فهذه القوى لن تسعى إلى غزو أحد تعرف أنّ بوسعه المقاومة.

تحاصر القوّات العسكريّة الأميركيّة إيران في الواقع بتواجدها في أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى قواعدها في تركيا. وللولايات المتحدة أيضاً قوّات وقواعد الآن في آسيا الوسطى وإلى الشمال. ألا يشجّع نلك إيران على تطوير الأسلحة النوويّة، إذا لم تكن تمتلكها، دفاعاً عن النفس؟

من المرجّح نلك. وتشير الأدلّة الجدّيّة القليلة التي لدينا إلى أنّ القصف الإسرائيليّ لمفاعل أوزيراك في سنة 1981 ربما حفز برنامج تطوير الأسلحة النوويّة العراقيّ وقد يكون نلك هو الذي أطلقه.

لكن ألم يكونوا منهمكين في ذلك البرنامج بالفعل؟

لقد كانوا يعملون على بناء معمل نوويّ، لكن لم يكن أحد يعرف قدرته. وقد تفحّصه على الأرض بعد القصف ريتشارد ويلسون، وهو عالم فيزياء نوويّة شهير من هارفرد. وأعتقد أنّه كان رئيس دائرة الفيزياء بجامعة هارفرد في ذاك الوقت. ونشر ويلسون تحليله في مجلّة علميّة

رائدة، "ناتشر"[10]. ويعتبر ويلسون خبيراً في موضوعه، وقد توصّل إلى أنّ أوزيراك كان معملاً لتوليد الكهرباء. وتشير مصادر عراقيّة أخرى في المنفى إلى أنّه لم يكن هناك شيء فعليّ؛ كان العراقيّون يتلهّون بفكرة الأسلحة النوويّة من قبل، لكنّ قصف أوزيراك هو الذي حفز برنامج الأسلحة النوويّة[11]. لا يمكنك إثبات ذلك، لكن هذا ما توحي به الأدلّة.

ما الذي تعنيه حرب العراق واحتلاله بالنسبة إلى الفلسطينيّين؟

إنّ التفكير في ذلك مثير للاهتمام. من قواعد الصحافة أنّك إذا ذكرت اسم جورج بوش في مقالة ما، يجب أن يتحدّث العنوان الرئيسيّ عن "رؤيته" ويجب أن تتحدّث المقالة عن "أحلامه". وربما تنشر صورة له وهو يحدّق في البعيد إلى جانب المقالة. لقد أصبح ذلك اصطلاحاً صحافياً. وثمّة مقالة رئيسيّة في صحيفة "وول ستريت جورنال" بالأمس وردت فيها كلمتا "رؤية" و"حلم" نحو عشر مرّات[12].

ومن أحلام جورج بوش إنشاء دولة فلسطينيّة في مكان وزمان ما، في مكان غير محدّد - ربما في الصحراء العربيّة. وعلينا أن نمتدح ذلك باعتباره رؤية مهمّة. لكنّ كل ذلك الحديث عن رؤية بوش وحلمه بدولة فلسطينيّة يتجاهل تماماً أنّ على الولايات المتحدة التوقّف عن تقويض الجهود الطويلة المدى التي تبذلها بقيّة دول العالم، دون استثناء في الواقع، للتوصّل إلى نوع من التسوية السياسيّة القابلة للنجاح. فقد عملت الولايات المتحدة على عرقلة التوصّل إلى أي تسوية في السنوات الخمس والعشرين إلى الثلاثين الأخيرة. بل إنّ إدارة بوش تجاوزت كل سابقاتها في عرقلة الحل، وأحيانا بطرق متطرّفة لم تتم الإفادة عنها. على سبيل

المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2002، غيّرت إدارة بوش السياسة الأميركيّة تجاه القدس. فقد سايرت الولايات المتحدة، من حيث المبدأ على الأقل، قرار مجلس الأمن الدوليّ في سنة 1968 الذي يدعو إسرائيل إلى إبطال سياسات الضمّ والاحتلال والاستيطان التي تنتهجها في القدس الشرقيّة. لكنّ إدارة بوش عكست تلك السياسة(13). وذلك واحد من العديد من التدابير التي تهدف إلى تقويض احتمال التوصّل إلى أي تسوية سياسيّة ذات مغزى.

وفي أواسط آذار/مارس 2002، اتخذ بوش ما قيل إنّه إعلانه الرئيسيّ الأول عن الشرق الأوسط. ووصفت العناوين العريضة للصحف ذلك بأنّه أول بيان مهمّ منذ سنوات تقريباً. وإذا ما قرأت الخطاب تجد أنّه نصّ معتاد باستثناء جملة واحدة. وتقول تلك الجملة، إذا ما أمعنت النظر فيها، "عندما يتمّ التقدّم نحو السلام، يجب أن ينتهي النشاط الاستيطانيّ في الأراضي المحتلّة"(14). ما الذي يعنيه ذلك؟ يعني ذلك أنّ على إسرائيل مواصلة بناء المستوطنات إلى أن تصل عمليّة السلام إلى مرحلة يصادق عليها بوش، وقد يكون ذلك في المستقبل البعيد دون تحديد. ذلك أيضاً تغيّر في السياسة. فالولايات المتحدة كانت حتى ذلك الوقت رسميّاً على الأقل، تعارض توسيع برامج الاستيطان غير المشروعة التي تجعل التسوية السلميّة مستحيلة. لكنّ إدارة بوش تقول الآن عكس ذلك: تابعوا الاستيطان. وسنواصل الدفع مقابل ذلك إلى أنّ نحدّد أنّ عمليّة السلام بلغت مرحلة ملائمة إلى حدّ ما. وذلك يمثّل تغيّراً مهمّاً نحو مزيد من العنف، وتقويض القانون الدوليّ، وتقويض احتمالات السلام.

وصفت مستوى الاحتجاج العامّ والمقاومة لحرب العراق بأنّه "غير

مسبوق"[15]. فلم يسبق من قبل وجود هذا القدر الكبير من المعارضة قبل بدء حرب ما. إلى أين تمضي المقاومة في الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدوليّ؟

لا أعرف أي طريقة للتنبؤ بالشؤون الإنسانيّة. لذا ستمضي بالاتجاه الذي يقرّره الناس. هناك العديد من الاحتمالات. يجب أن تتكثّف. فقد أصبحت المهامّ الآن أكبر بكثير وأكثر جديّة من ذي قبل. لكنّها أصعب بالمقابل. فالانتظام لمعارضة هجوم عسكريّ أسهل نفسيّاً من الانتظام لمعارضة برنامج قديم للطموح الإمبرياليّ، الذي يشكّل الهجوم إحدى مراحله التي تعقبها مراحل أخرى. فذلك يتطلّب مزيداً من التفكير والتفاني والعمل الطويل الأمد. إنّه الفارق بين اتخاذ قرار المشاركة في التظاهر غداً والعودة إلى المنزل، وقرار المشاركة على المدى الطويل. وعلى الناس اتخاذ هذه القرارات. والأمر نفسه كان ينطبق على الأشخاص المشاركين في حركة الحقوق المدنيّة، والحركة النسائية، وفي كل حركة.

هل علينا القلق من تهديد المنشقّين هنا داخل الولايات المتحدة وتخويفهم بهذا الشأن، بما في ذلك التوقيف العشوائيّ للمهاجرين وحاملي بطاقات الإقامة الدائمة والمواطنين؟

لا بدّ أن نقلق لذلك. لقد طالبت الحكومة الحاليّة بحقوق تتجاوز الحقوق التي حصلت عليها كل سابقاتها، بما في ذلك حقّ القبض على المواطنين واحتجازهم بدون فرصة الوصول إلى عائلاتهم أو محاميهم، لمدّة غير محدّدة وبدون توجيه اتهامات[16]. وعلى المهاجرين وسواهم من الأشخاص غير الحصينين توخّي الحذر دون شكّ. بالمقابل، فإنّ هذه التهديدات بالنسبة لنا كمواطنين نحظى ببعض الامتيازات، طفيفة بحيث

من الصعب أن تثير انزعاجنا، مقارنة بما يواجهه الناس في معظم أنحاء العالم. لقد عدت للتوّ من زيارتين إلى تركيا وكولومبيا، ونحن نعيش في الجنّة مقارنة بالتهديدات التي يواجهها الناس هناك. فالناس في كولومبيا وتركيا يخشون اضطهاد الدولة بالطبع، لكنّهم لا يسمحون لذلك بأن يمنعهم من التحرّك.

هل ترى أنّ أوروبا، أو ربما شرق آسيا، ستبرز كقوّة حقيقيّة أو محتملة مقابلة للقوّة الأميركيّة في مرحلة ما؟

لا شكّ في أنّ أوروبا وآسيا قوّتان اقتصاديّتان على قدم المساواة تقريباً مع أميركا الشماليّة، ولديهما مصالحهما التي تتّبع الأوامر الأميركيّة ببساطة. لكن هناك بالطبع ارتباط وثيق فيما بينها جميعاً. لذا فإنّ قطاعات الشركات، على سبيل المثال، في أوروبا والولايات المتحدة ومعظم آسيا مرتبطة بعضها ببعض بشتّى الطرق ولديها مصالح مشتركة، لكن لكل منها مصالح منفصلة، وذلك سبب المشاكل التي ترجع كثيراً إلى الوراء، لاسيّما في أوروبا.

طالما كان للولايات المتحدة موقف متناقض حيال أوروبا. فهي تريد أن تكون أوروبا متوحّدة بحيث تصبح سوقاً أكثر كفاءة للشركات الأميركيّة، تقدّم مزايا الحجم الكبيرة، لكنّها تخشى دائماً التهديد الناجم عن احتمال تحرّك أوروبا في اتجاه آخر. ويتّصل بذلك العديد من المشاكل الخاصّة بانضمام بلدان أوروبا الشرقيّة إلي الاتحاد الأوروبيّ. فالولايات المتحدة تؤيّد عمليّة الانضمام هذه لأنّها تأمل أن تكون هذه البلدان أكثر عرضة للنفوذ الأميركيّ وأن تتمكّن من تقويض نواة أوروبا،

وهي فرنسا وألمانيا، والبلدان الصناعيّة الكبيرة التي يمكن أن تتحرّك في اتجاه أكثر استقلالاً إلى حدّ ما.

كما يكمن أيضاً في خلفيّة ذلك كره أميركيّ قديم للنظام الاجتماعيّ في أوروبا الذي يقدّم أجوراً وشروط عمل وعوائد محترمة. فالولايات المتحدة لا تريد وجود ذلك النموذج لأنّه خطير. فقد تراود الناس أفكار غربية. ومن المفهوم أنّ انضمام بلدان أوروبا الشرقيّة، ذات الاقتصادات المستندة إلى تدنّي الأجور وقمع العمالة، قد يساعد في تقويض المعايير الاجتماعيّة في أوروبا الغربيّة. وسيكون ذلك مفيداً جدّاً للولايات المتحدة.

مع تدهور الاقتصاد الأميركيّ وما يلوح في الأفق من احتمال تسريح مزيد من العمّال، كيف ستحافظ إدارة بوش على ما يدعوه البعض دولة الحصن المنخرطة في حرب دائمة واحتلال للعديد من البلدان؟ كيف ستتمكّن من إنجاز ذلك؟

ليس عليهم إنجاز ذلك سوى في السنوات الستّ القادمة. ففي ذلك الوقت يأملون بأن يتمكّنوا من مأسسة سلسلة من البرامج الشديدة الرجعيّة في الولايات المتحدة. وسيخلّفون الاقتصاد في حالة خطيرة جدّاً، حيث يعاني من عجز هائل شبيه جدّاً بما فعلوه في الثمانينيّات. وبعد ذلك يصبح الأمر مشكلة لشخص آخر. وفي أثناء ذلك، يقوّضون البرامج الاجتماعيّة ويقلّصون الديمقراطيّة - التي يكرهونها بالطبع - بنقل القرارات إلى خارج الحلبة العامّة لتصبح في أيدٍ خاصّة. وسيكون الإرث الذي سيخلّفونه مؤلماً وصعباً في الداخل، لكن لغالبيّة السكّان فحسب. أما الأشخاص الذين يهتمّون لأمرهم فتزدهر أحوالهم كاللصوص، على غرار ما حصل أثناء عهد ريغان. وكثير من هؤلاء الأشخاص في السلطة الآن.

وهم على الصعيد الدوليّ يأملون بمأسسة مذاهب الهيمنة الإمبرياليّة من خلال القوّة والحروب الوقائيّة المنتقاة. فالولايات المتحدة ربما تتفوّق على بقيّة العالم مجتمعاً في القوّة العسكريّة والإنفاق، وهي الآن تتحرّك في اتجاهات خطيرة للغاية، بما في ذلك عسكرة الفضاء. وهم يفترضون، كما أعتقد، بأنّ القوّة العسكريّة الأميركيّة ستكون طاغية جدّاً، بصرف النظر عما يحل بالاقتصاد، بحيث لا يكون أمام الناس سوى فعل ما يقولون.

ما قولك بدعاة السلام الناشطين في الولايات المتحدة الذين جهدوا بالفعل لمنع غزو العراق والذين يشعرون الآن بالغضب والحزن لإقدام حكومتهم على ذلك؟

يجب أن يكونوا واقعيّين. فكّر في الدعوة لإلغاء الرقّ. كم استمرّ الكفاح قبل أن تحرز الحركة الداعية إلى إلغاء الرقّ أي تقدّم؟ إذا استسلمت كلّما لم يتحقق المكسب الفوريّ الذي تريد، فأنت تضمن بذلك حدوث الأسوأ. فهذه نضالات صعبة وطويلة. ويجب في الواقع النظر إلى ما أُنجز في الأشهر الأخيرة بإيجابيّة شديدة. لقد وُضع الأساس لتوسّع وتطوّر حركة سلام وعدالة يمكنها التصدّي لمهمّات أصعب بكثير. وهذه هي الطريقة التي تقوم عليها هذه الأمور. فلا يمكنك توقّع إحراز نصر سهل بعد مسيرة احتجاج واحدة.

2

لغة الأضرار الجانبيّة

باولدر، كولورادو (5 نيسان/أبريل 2003)

في السنوات الأخيرة، تبنّى البنتاغون، ثم وسائل الإعلام، مصطلح الأضرار الجانبيّة لوصف مقتل المدنيّين. هل يمكننا التحدّث عن دور اللغة في صياغة فهم الناس للأحداث؟

لا يتعلّق ذلك كثيراً باللغة. اللغة هي الطريقة التي نتفاعل ونتواصل بها، لذا من الطبيعيّ أن يستخدم الناس وسائل الاتصال لمحاولة صياغة الموقف والخيارات والحثّ على الامتثال والخضوع. وذلك هو الحال على الدوام، لكنّ الدعاية لم تصبح صناعة منظّمة ومدركة لذاتها إلا في القرن الأخير.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الصناعة نشأت في المجتمعات الديمقراطيّة. فقد استُحدثت أوّل وزارة للدعاية المنسّقة، وزارة الإعلام، في بريطانيا أثناء الحرب العالميّة الأولى. وكانت "مهمّاتها" كما عبّروا عنها، "توجيه فكر معظم العالم"[1]. لقد كانت الوزارة مهتمّة على وجه

الخصوص بعقل أميركا، وبخاصّة عقول المثقّفين الاميركيّين. كانت بريطانيا بحاجة إلى الدعم الاميركيّ للحرب، واعتقد المخطّطون في الوزارة أنّهم إذا تمكّنوا من إقناع المثقّفين الاميركيّين بنبل المجهود الحربيّ البريطانيّ، فسينجح أولئك المثقّفون في دفع الاميركيّين المسالمين من حيث الأساس - الذين لا يريدون بحقّ أي علاقة بالحروب الأوروبيّة - إلى نوبة من الهستيريا التي تحملهم على الانضمام إلى الحرب. لذا كانت دعايتهم تستهدف التأثير على الرأي العامّ الأميركيّ بالدرجة الأولى. واستجابت إدارة ويلسون بإنشاء أول هيئة دعاية للدولة هنا، لجنة الإعلام العامّة. وذلك أورويليّ(*) بالطبع.

لقيت الخطّة البريطانيّة نجاحاً كبيراً، لاسيّما لدى المثقّفين الاميركيّين الليبراليّين. وفاخر أناس يدورون في دائرة جون ديوي(**)، على سبيل المثال، بأنّ هذه المرّة الأولى في التاريخ، كما رأوا، التي لا يُلهب القادة العسكريّون والسياسيّون الحماسة للحرب، وإنّما أعضاء جادّون أكثر تحمّلاً للمسؤوليّة في المجتمع - وتحديداً المثقّفون المفكّرون. بل إنّ حملة الدعاية نجحت خلال بضعة شهور في تحويل شعب مسالم نسبيّاً إلى متعصّبين متحمّسين معادين للألمان. ودُفعت البلاد إلى هستيريا بلغت أوجها في امتناع أوركسترا بوسطن السيمفونيّة عن عزف موسيقى باخ.

كان ويلسون قد فاز في انتخابات عام 1916 رافعاً شعار "السلام بدون انتصار"، لكنّه حوّل الولايات المتحدة خلال شهور إلى بلد دعاة

(*) نسبة إلى جورج أورويل (1903 - 1950)، وهو روائيّ إنكليزيّ مشهور بانتقاداته الاجتماعيّة، ومؤلّف قصّة "1984" التي يصوّر فيها الدولة الشموليّة في المستقبل. والإشارة هنا تقصد الرؤية التي تتحدّث عنها هذه القصّة.

(**) جون ديوي (1859 - 1952) فيلسوف براغماتيّ ومربّ أميركيّ من دعاة التقدّم في التعليم.

حرب يريدون تدمير كل ما هو ألمانيّ. وضمّ أعضاء هيئة الدعاية لدى ويلسون أناساً مثل أدوارد بارنيز الذي أصبح أستاذ صناعة العلاقات العامّة، ووالتر ليبمان، وهو أحد المفكّرين البارزين في القرن العشرين. وقد استمدّا بشكل صريح جدّاً من تجربتهما في الحرب العالميّة الأولى في عملهما. فقد قالا في كتاباتهما منذ العشرينيّات إنّهما تعلّما أنّ بوسعك السيطرة على "عقل الجمهور"، وأنّ بوسعك السيطرة على المواقف والآراء، و"صناعة القبول" وفقاً لعبارة ليبمان. وقال بارنيز إنّ أعضاء المجتمع الأذكياء يستطيعون توجيه السكّان من خلال "هندسة القبول"، وهو ما اعتبره "جوهر العمليّة الديمقراطيّة"(2).

من المثير للاهتمام العودة إلى العشرينيّات، عندما بدأت صناعة العلاقات العامّة. كانت تلك فترة التايلوريّة(*) في الصناعة، عندما صار العمّال يدرّبون ليصبحوا آليّين وتمّت السيطرة على كل خطوة وتنظيمها. لقد أنشأت التايلوريّة صناعة ذات كفاءة عالية، تحوّل فيها البشر إلى آليّين. وتأثّر البلاشفة بالتايلوريّة أيضاً، وحاولوا تقليدها مثلما فعل آخرون في كل أنحاء العالم. لكن سرعان ما أدرك خبراء السيطرة على الفكر أن ليس بوسعك فقط التوصّل إلى ما يدعى "السيطرة أثناء العمل"، وإنّما "السيطرة خارج نطاق العمل" أيضاً(3). وتلك هي عبارتهم. وتعني السيطرة خارج نطاق العمل تحويل الأفراد إلى روبوطات في كل نواحي حياتهم باستحداث "فلسفة انعدام الجدوى"، وتركيز اهتمامهم على "الأشياء السطحيّة في الحياة، مثل الاستهلاك بحسب الموضة الرائجة"(4). وذلك يتيح للأشخاص الأفراد الذين يُفترض بهم إدارة

(*) نسبة إلى المهندس الأميركيّ فريدريك تايلور، وهي نظام لإدارة المصانع طوّر في أواخر القرن التاسع عشر لزيادة الكفاءة عن طريق تقييم كل خطوة في عمليّة الإنتاج وتجزئة الإنتاج إلى أعمال متخصّصة متكرّرة.

العرض القيام بذلك بدون أي تدخّل من عامّة الناس، إذ ليس لهم علاقة بالساحة العامّة. ونشأت من تلك الفكرة صناعات هائلة، تتراوح بين الإعلان والجامعات، وكلّها ملتزمة عن وعي شديد بالاعتقاد بأنّ عليك السيطرة على المواقف والآراء لأنّ الناس خطرون جدّاً بخلاف ذلك.

هناك في الواقع مصادر دستوريّة جيّدة لهذه النظرة إلى الجمهور. فقد استند إنشاء البلد على مبدأ ماديسون(*) الذي يرى بأنّ الشعب خطير جدّاً: يجب أن تكون السلطة بأيدي من دعاهم ماديسون "ثروة الأمّة"، وهم الأشخاص الذين يحترمون الملكيّة وحقوقها ولديهم الرغبة في "حماية الأقليّة الثريّة من الغالبيّة"، التي يجب أن تكون مجزّأة بطريقة أو بأخرى[5].

ومن المنطقيّ جدّاً تطوّر صناعة العلاقات العامّة في المجتمعات الديمقراطيّة. فإذا كان بوسعك السيطرة على الشعب بالقوّة، لا تصبح السيطرة على أفكاره أو مشاعره مهمّة جدّاً. لكن إذا فقدت القدرة على السيطرة على الشعب بالقوّة، فلا بدّ من السيطرة على مواقفه وآرائه.

واليوم لا تمارس الحكومة هذه السيطرة بقدر ما تمارسها الشركات. لقد كان لدى إدارة ريغان هيئة تدعى مكتب الدبلوماسيّة العامّة. لكن الجمهور في ذلك الوقت لم يعد راغباً في قبول هيئات الدعاية التابعة للدولة، لذا أعلن عن عدم قانونيّة مكتب الدبلوماسيّة الريغانيّ، ما أجبر الحكومة على استخدام طرق أكثر التواء لصناعة القبول. وتلعب اليوم الاستبداديّات الخاصّة ـ نظم الشركات ـ دوراً في السيطرة على الآراء والمواقف. ولا تتلقّى هذه الشركات الأوامر من الحكومة لكنّها على صلة

(*) جيمس ماديسون (1751 ـ 1836)، الرئيس الرابع للولايات المتحدة (1809 ـ 1817). شارك في وضع مسوّدة الدستور الأميركيّ وإعلان حقوق المواطنين.

وثيقة بالحكومة بالطبع. وليس عليك التأمّل كثيراً بشأن ما تقوم به، إذ إنّها تتكرّم بإبلاغك بذلك في منشوراتها الخاصّة بقطاع عملها أو في الدوريّات الأكاديميّة.

إذا عدت إلى سنة 1933 على سبيل المثال، تجد أنّ الباحث الليبراليّ التقدّميّ والويلسونيّ هارولد لاسويل، مؤسّس جانب كبير من علم السياسة الحديث، كتب مقالة بعنوان "الدعاية" في "موسوعة العلوم الاجتماعيّة"[6]. فقد كان الناس يستخدمون مصطلح "دعاية" بصراحة في ذلك الوقت، قبل ارتباط الكلمة بالنازيّين، ويستخدم الناس الآن مختلف العبارات الملطّفة. تفيد رسالة لاسويل بأنّ علينا ألا نخضع "للتصلّب العقائديّ الديمقراطيّ القاضي بأنّ البشر هم أفضل من يحكم على مصالحهم". إنّهم ليسوا كذلك، بل النخب. ونظراً لأنّ الناس حمقى وجهلة لا يدركون مصالحهم الفضلى، فإنّ علينا - لأنّنا إنسانيّون نهتمّ لخير البشر - تهميشهم والسيطرة عليهم من أجل مصلحتهم. وأفضل وسيلة للقيام بذلك الدعاية. ويقول لاسويل إنّه ليس هناك من شيء سلبيّ بشأن الدعاية. فهي محايدة مثل مقبض المضخّة. يمكنك استخدامها للخير أو الشرّ. ولأنّنا أشخاص نبلاء ورائعون فنستخدمها للخير وضمان بقاء الجماهير الغبيّة والجاهلة مهمّشة وبعيدة عن أي مركز لاتخاذ القرار. إنّ من أتحدّث عنهم ليسوا من الجناح اليمينيّ، بل من المثقّفين الليبراليّين التقدّميّين.

يمكننا في الواقع العثور على التفكير نفسه تقريباً في المذاهب اللينينيّة. والتقط النازيّون أيضاً هذه الأفكار. فإذا ما قرأت كتاب كفاحي، تجد أنّ هتلر كان معجباً جدّاً بالدعاية الأنكلو أميركيّة. فقد رأى، ليس دونما أسباب، أنّ الدعاية هي التي انتصرت في الحرب العالميّة الأولى، وتعهّد أن

يكون الألمان أيضاً مستعدّين في المرّة التالية - بأن ينتهج نظامهم الدعائي النموذج السائد في الديمقراطيّات. وقد جرّب الكثيرون ذلك منذ ذلك الحين. لكنّ الولايات المتحدة تبقى في الطليعة لأنّها المجتمع الأكثر حريّة وديمقراطيّة، لذا من المهمّ جدّاً السيطرة على المواقف والآراء هناك.

هل يمكنك القفز من الدعاية في ذلك الوقت إلى ما يجري اليوم فيما يدعى عمليّة حريّة العراق؟

يمكننا قراءة ذلك في صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة هذا الصباح. هناك مقالة مثيرة للاهتمام عن كارل روف، مدير أعمال الرئيس، وهو الذي يعلّمه ما يقول ويفعل - مدير شؤونه كما يدعونه في العراق[7]. ليس لروف علاقة مباشرة في التخطيط للحرب، وكذلك بوش. فذلك يرجع إلى أشخاص آخرين. لكنّ هدفه، كما يقول، هو "صياغة تصوّرات السيّد بوش كقائد في زمن الحرب وإعداد حملة إعادة انتخابه التي ستبدأ عما قريب عندما تضع الحرب أوزارها"، بحيث يستطيع الجمهوريّون دفع أجندتهم الداخليّة قدماً. وذلك يعني خفض الضرائب - يقولون إنّ ذلك لمصلحة الاقتصاد، لكنّهم يقصدون لمصلحة الأغنياء - وغيره من البرامج المصمّمة لمصلحة قطاع صغير جدّاً من الأغنياء فاحشي الثراء وأصحاب الامتيازات والتي ستؤدّي إلى الإضرار بعامّة الشعب.

إنّ الأهمّ من هذه الأهداف القصيرة المدى، رغم أنّ صحيفة "نيويورك تايمز" لا تذكر ذلك، هو المسعى الطويل الأمد لتدمير الأساس المؤسّسيّ لنظم الدعم الاجتماعيّ، وإلغاء برامج مثل الضمان الاجتماعيّ تقوم على فكرة وجوب اهتمام الناس بعضهم ببعض. يجب أن نخرج من عقولنا الفكرة التي توجب علينا الإحساس بالتعاطف والتضامن، والاهتمام

بما إذا كانت الأرملة العاجزة في الجانب الآخر من البلدة قادرة على توفير قوت يومها. يشكّل ذلك قسماً كبيراً من الأجندة الداخليّة، إلى جانب نقل الثروة والسلطة نحو قطاعات أشدّ ضيقاً.

لا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بإخافة الناس - لأنّهم لن يتقبّلوا الأمر بخلاف ذلك. فإذا ما خشي الناس على أمنهم، فسوف يميلون نحو القادة الأقوياء. وسيثقون بالجمهوريّين لحمايتهم من أعدائهم وبالتالي سيكبتون اهتماماتهم ومصالحهم. وسيتمكّن الجمهوريّون عندئذ من تمرير أجندتهم الداخليّة، وربما مأسستها، بحيث يصعب الانقلاب عليها. لذا فإنّهم يخيفون الناس ثمّ يقدّمون الرئيس كقائد قويّ في زمن الحرب يحقّق نجاحاً في التغلّب على عدوّه الرهيب - وهو عدوّ تمّ انتقاؤه بدقّة إذ يمكن سحقه بسهولة.

العراق؟

أجل، العراق. لقد رُتّب الأمر بصراحة شديدة - وهو يستهدف الانتخابات الرئاسيّة القادمة. وذلك عامل حاسم في هذه الحرب.

من الواضح أنّ هناك فجوة كبيرة بين الرأي العامّ من حرب العراق في الولايات المتحدة، وبين بقيّة العالم في الواقع. هل تعزو ذلك إلى الدعاية؟

ما من شكّ في ذلك. وبإمكانك تتبّع ذلك بدقّة. فقد انطلقت الحملة على العراق في أيلول/سبتمبر 2002. وذلك واضح جدّاً بحيث أنّه متداول في منشورات التيّار السائد. ولدى كبير المحلّلين السياسيّين في وكالة يونايتد برس إنترناشيونال، مارتن سيف، مقالة مطوّلة تصف كيف يمكن القيام بذلك[8]. بدأت طبول الدعاية الحربيّة تُقرع في أيلول/سبتمبر، واتّفق

أنّ ذلك هو تاريخ افتتاح حملة انتخابات منتصف المدّة للكونغرس. وكانت تحتوي على موضوعتين ثابتتين. إحداهما أنّ العراق يمثّل تهديداً وشيكاً لأمن الولايات المتحدة. وعلينا أن نوقفهم الآن وإلا دمّرونا في الغد. والثانية أنّ العراق يقف خلف هجمات 11 أيلول/سبتمبر. لم يقل أحد ذلك بشكل مباشر، بل ألمح الجميع إلى أنّ العراق مسؤول. ثمّ قالوا إنّ العراق يخطّط لاعتداءات جديدة، وإنّنا في خطر داهم، لذلك لا بدّ لنا من وقفهم الآن.

ألقِ نظرة على استطلاعات الرأي. إنّها تعكس الدعاية بشكل مباشر جدّاً. في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر على الفور، كانت نسبة الأميركيّين الذين يعتقدون أنّ العراق متورّط فيها تبلغ، كما أظنّ، 3 بالمئة. والآن يعتقد نصف السكّان تقريباً، وربما أكثر، بأنّ العراق مسؤول عن هجمات 11 أيلول/سبتمبر. ومنذ أيلول/سبتمبر 2002، يعتقد 60 بالمئة تقريباً من الأميركيّين بأنّ العراق يشكّل تهديداً لأمننا. وترتبط هذه المواقف ارتباطاً وثيقاً بمساندة الحرب[9]. فإذا كنت تعتقد بأنّ العراق يشكّل تهديداً داهماً لأمننا وأنّه المسؤول عن اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر ويخطّط لاعتداءات جديدة، فمن المنطقي عندئذٍ أن تؤيّد الذهاب للحرب من أجل وقفه عند حدّه.

لا يؤمن أحد آخر في العالم بأيّ من ذلك. ولا يعتبر أي بلد آخر بأنّ العراق يشكّل تهديداً لأمنه. بل إنّ الكويت وإيران، وهما البلدان اللذان غزاهما العراق، لا يعتبرانه تهديداً لأمنهما. ذلك أمر يستحقّ السخرية. فنتيجة العقوبات المفروضة على العراق، والتي أسفرت عن مقتل مئات الآلاف من شعبه، أصبح يمتلك أضعف اقتصاد وأضعف قوّة عسكريّة في المنطقة[10]. ولا تصل نفقاته العسكريّة إلى نصف النفقات العسكريّة

للكويت الذي لا يزيد سكّانه إلى عُشْر سكّان العراق، كما أنّها أدنى بكثير من النفقات العسكريّة لبلدان أخرى في الشرق الأوسط[11]. ويعلم الجميع في المنطقة بالطبع أنّ هناك قوّة عظمى - قاعدة عسكريّة أميركيّة بعيدة عن الشاطئ في الواقع - لديها مئات الأسلحة النوويّة وقوّات عسكريّة هائلة: إسرائيل. بل من المرجّح أن تعمد الولايات المتحدة، بعد أن تستولي على العراق، إلى زيادة القوّات العسكريّة العراقيّة بل ربما تطوّر أسلحة الدمار الشامل في ذلك البلد، لموازنة الدول المجاورة الأخرى.

لا يخشى الناس العراق سوى في الولايات المتحدة. وذلك إنجاز حقيقيّ للدعاية. ومن المثير للاهتمام أنّ الولايات المتحدة سريعة التأثّر بذلك أيضاً. لكن أيّاً تكن الأسباب، فإنّ الولايات المتحدة بلد شديد الخوف وفقاً لمعايير المقارنة. فمستويات الخوف هنا تفوق مستويات الخوف المتعارف عليها في كل قضيّة تقريباً - الجريمة والهجرة وما إلى هنالك.

يدرك المسؤولون في واشنطن ذلك جيّداً. وكثير منهم هم الأشخاص أنفسهم الذين أداروا البلاد أثناء ولاية ريغان وإدارة بوش الأول. وهم يعيدون الكرّة. لقد انتهجوا برامج داخليّة رجعيّة جداً أضرّت بالشعب ولم تحظَ بشعبيّة كبيرة، ونجحوا في البقاء في السلطة السياسيّة بالضغط على زرّ الخوف كل عام. وها هم يفعلون ذلك ثانية الآن. فليس من الصعب القيام بذلك في الولايات المتحدة.

أنت تحدّد الأشياء بقدر هائل من الدقّة والوضوح، مع ذلك تقول بشكل مشروط إنّ هناك شيئاً في الشخصيّة الأميركيّة ملائماً -

في الثقافة.

ما الذي يجعل هذه الثقافة أكثر تأثراً بالدعاية؟

لم أقل إنّها أكثر تأثّراً بالدعاية، إنّها أكثر تأثّراً بالخوف. الولايات المتحدة بلد خائف. وأسباب ذلك ـ لا أفهمها صراحة ـ لعلّها ترجع إلى التاريخ الأميركيّ.

لكن إذا كان الخوف قائماً، يصبح تطبيق الدعاية أمراً سهلاً نسبيّاً.

تصبح أنواع معيّنة من الدعاية سهلة التطبيق. عندما كان أولادي في المدرسة قبل أربعين عاماً، أثناء الحرب الباردة، تعلّموا في الواقع الاختباء تحت المقاعد لحماية أنفسهم من القنابل الذريّة. وثمة تعليق كان يجب أن يحظى بالشهرة أدلى به السفير المكسيكيّ في ذلك الوقت. فقد كان الرئيس كنيدي يحاول تنظيم نصف الكرة الغربيّ لدعم هجماته الإرهابيّة الشديدة على كوبا. وكانت البلدان الأخرى في نصف الكرة الغربيّ عامّة مضطرة للقيام بما تطلبه الولايات المتحدة، وإلا ستقع في ورطة كبيرة. لكنّ المكسيك رفضت مسايرة الحملة الموجّهة ضدّ كوبا. وقال السفير المكسيكيّ، "إذا أعلنّا على الملأ أنّ كوبا تمثّل تهديداً لأمننا، فسيموت 40 مليون مكسيكيّ من الضحك"[12].

في الولايات المتحدة لا يموت الناس من الضحك. إنّهم يخشون كل شيء. خذ قضيّة الجريمة. يمكن مقارنة معدّل الجريمة في الولايات المتحدة بمعدّلها في المجتمعات الصناعيّة الأخرى، وهي تميل إلى الطرف الأعلى من السلّم، لكنّها ليست خارج النطاق. مع ذلك فإنّ الخوف من الجريمة هنا أعلى بكثير مما هو عليه في البلدان الأخرى. وتعاطي

المخدّرات هنا مماثل تقريباً لما هو عليه في أي بلد آخر، لكنّ الخوف من المخدّرات يتجاوز المقاييس.

لكن ألا تعتقد أنّ ثقافة وسائل الإعلام تساهم في ذلك، كل البرامج التلفزيونيّة وكل الأفلام السينمائيّة؟

ربما، لكن هناك أيضاً خلفيّة خوف يجري استغلالها. ولعل لذلك علاقة بفتح القارّة، عندما كان عليك القضاء على السكّان الأصليّين، والعبوديّة، وعندما كان عليك السيطرة على السكّان الذين يعتبرون خطرين، لأنّك لا تعرف البتّة متى ينقلب عليك العبيد. وربما يكون ذلك انعكاساً أيضاً للأمن الكبير الذي نشعر به هنا. فليس هناك نظير للأمن الذي تنعم به الولايات المتحدة. الولايات المتحدة تسيطر على نصف الكرة الغربيّ؛ وتسيطر على المحيطَيْن وما يقابلهما. وكانت آخر مرّة هُدّدت فيها الولايات المتحدة أثناء الحرب في سنة 1812. ومنذ ذلك الوقت وهي تفتح بلاداً أخرى فحسب. وذلك يولّد على نحو ما إحساساً بأنّ أحدهم سيسعى وراءنا، وينتهي الأمر بظهور خوف شديد في البلد.

عقد بوش مؤتمراً صحافيّاً في فترة البثّ الرئيسيّة، الأول له في سنة ونصف، يوم الخميس في 6 آذار|مارس 2003. وكان في الواقع مؤتمراً صحافيّاً معدّاً مسبقاً. كان يعرف مسبقاً من الذين سيناشدهم، لذا لم يكن عفويّاً على الإطلاق. وتكشف دراسة لنسخة منه عن تكرار دائم لعبارات معيّنة ـ العراق وصدّام حسين والتهديد وزيادة التهديد والتهديد العميق و١١|9 والإرهاب. وفي يوم الاثنين التالي، حدث ارتفاع حادّ في استطلاعات الرأي العامّ في الولايات المتحدة، وأظهرت وجود غالبيّة الآن تعتقد بأنّ للعراق صلة بأحداث ١١|9.

أنت محقّ بشأن الارتفاع الحادّ، لكن التغيّر الحقيقيّ طرأ في أيلول/ سبتمبر 2002. فحينئذٍ أشارت نتائج استطلاعات الرأي إلى الاعتقاد بمشاركة العراق في 11/9. لكن كان يجب الاستمرار في تعزيز الفكرة وإلا ستسقط. لقد كانت مزاعم الإدارة غريبة جدّاً بحيث من الصعب جدّاً توقّع تمسّك الناس بها ما لم تواصل تكرارها. والأمر مماثل إذا كنت تحاول بيع السيّارات. ذلك ما عليك القيام به. إذا كنت تحاول جعل الناس مستهلكين أغبياء بحيث لا يعيقونك أثناء قيامك بإعادة ترتيب العالم، عليك المواظبة على ذلك منذ البداية.

كيف يتعرّف المرء إلى الدعاية؟ وما هي أساليب مقاومتها؟

ليس هناك أساليب، وإنّما الحسّ السليم العاديّ. إذا سمعت أنّ العراق يشكّل تهديداً لوجودنا، لكن الكويت لا تعتبره تهديداً لوجودها ولا يعتبره أحد آخر في العالم كذلك، يبدأ أي شخص عاقل في السؤال، أين الأدلّة؟ وتسقط المحاجّة فور طرح هذا السؤال. لكنْ عليك أن تكون راغباً في تطوير موقف التفحّص النقديّ لكلّ ما يقدّم إليك. غير أنّ للنظام التعليميّ بأكمله والنظام الإعلاميّ بأكمله هدفاً معاكساً بطبيعة الحال. فأنت تُعَلَّمُ لكي تكون تابعاً سلبيّاً ومطيعاً. ومن المرجّح أن تكون ضحيّة للدعاية، ما لم تتمكّن من الابتعاد عن تلك العادات. لكن ليس من الصعب الفكاك من أسرها.

في 1 أيار/مايو 1985، أعلن ريغان حال طوارئ قوميّة في الولايات المتحدة لأن حكومة نيكاراغوا التي تبعد مسيرة يومين عن هارلنغن، تكساس، تشكل تهديداً للأمن الأميركي وتخطّط للسيطرة على نصف الكرة الغربيّ. إذا تفحّصت الأمر التنفيذيّ، الذي كان يُجدّد سنويّاً

كطريقة لتقوية الدعم للحرب الاميركيّة في نيكاراغوا، تجد أنّه يحتوي على النصّ نفسه تقريباً للإعلان الصادر عن الكونغرس بشأن العراق[13]. ما هو مقدار الذكاء النقديّ الذي يتطلّبه تحديد مقدار التهديد الذي تمثّله نيكاراغوا على وجود الولايات المتحدة؟ مرّة أخرى ينظر الناس في الخارج إلى ذلك باستغراب ولا يفهمونه. وخلال الثمانينيّات، كانت صناعة السياحة الأوروبيّة تنهار كل بضع سنوات بسبب خوف الأميركيّين الشديد نتيجة بعض الارتفاع الحادّ في تغطية وسائل الإعلام للإرهاب بحيث يعتقدون بأنّهم إذا ذهبوا إلى أوروبا فسيكون هناك عربيّ ما يحاول قتلهم. ولا يعرف الأوروبيّون ما يصنعون حيال ذلك. فكيف يمكن لشعب أن يرتعب بشدّة من شيء لا وجود له البتّة بحيث يخشى السفر إلى أوروبا؟

ذلك ما يحصل ثانية الآن.

أجل، إنّه يحدث ثانية. لكن جواباً عن السؤال "كيف يمكن الفكاك من ذلك؟" ما عليك سوى استعمال ذكائك العاديّ. ليس هناك أساليب خاصّة. كل ما تحتاج إليه هو الرغبة في تفحّص ما يقدّم لك بالحسّ السليم العاديّ والذكاء المتشكّك. اقرأ ما يقدّم لك مثلما تقرأ الدعاية العراقيّة. هل لديك أساليب خاصّة لتقرير وجوب عدم الثقة بوزير الإعلام العراقيّ؟ انظر إلى نفسك بالطريقة نفسها. إذا كنت راغباً في أن تطبّق على نفسك المعايير نفسها التي تطبّقها على الآخرين، فستفوز. وبعد ذلك يصبح الأمر سهلاً.

من الصياغات اللغويّة التي أودّ أن تعلّق عليها "الصحافيّون المرافقون".

ما من صحافيّ نزيه يجب أن يكون راغباً في أن يصف نفسه بأنّه مبيّت. فقول، "أنا صحافيّ مرافق" هو القول، "أنا داعية للحكومة". لكنّ الصحافيّين تقبّلوا المصطلح. وبما أنّ كل ما نقوم به صحيح وعادل، إذا كنت صحافياً مرافقاً لوحدة عسكرية أميركيّة، يجب أن تكون موضوعيّاً.

ظهرت قضيّة المراسلين المرافقين بشكل مثير في حالة بيتر أرنت. وبيتر أرنت صحافيّ متمرّس ومحترم تشهد له العديد من المنجزات. لكنّه مكروه الآن لأنّه ظهر في مقابلة على التلفزيون العراقيّ. هل يُدان أي شخص لأنّه منح مقابلة للتلفزيون الاميركيّ؟ لا، فذلك أمر رائع(14). ومن وجهة نظر الصحافيّ المستقلّ، يجب أن يكون منح مقابلة للتلفزيون الأميركيّ مماثلاً لمنح مقابلة للتلفزيون العراقيّ. بل الأمر أسوأ في الواقع، إذ الوضع غير متكافئ. الولايات المتحدة تقوم بغزو العراق. وهو عمل عدوانيّ مكشوف في التاريخ الحديث وجريمة حرب كبرى. إنّه الجريمة التي أُعدم بسببها النازيون في نورمبيرغ، العمل العدوانيّ. وكل ما عداه كان ثانوياً. ولدينا هنا مثال واضح وصريح. فذرائع الغزو ليست أكثر إقناعاً من الذرائع التي ساقها هتلر. لذا فإنّ الادّعاء بوجود تكافؤ خاطئ بالفعل، لكن لندعه جانباً. الصحافيّ الذي يمنح مقابلة لتلفزيون القوّات الغازية يجب ألا يختلف عن الصحافيّ الذي يمنح مقابلة لتلفزيون البلد المغزوّ، لكنّ ذلك يوصف بمثابة خيانة. ولأنّ أرنت تخلّى عن نزاهته الصحافيّة، وما إلى هنالك. إنّ ما يكشفه ذلك عن الصحافة الاميركيّة مذهل.

كتب تشارلز غلاس، وهو أحد أفضل الصحافيّين الأميركيّين، وبالتالي أحد أقلّهم استخداماً، ويعمل مراسلاً في الشرق الأوسط ويتمتّع بخبرة كبيرة، مقالة في مجلّة "لندن رفيو أوف بوكس" أشار فيها إلى

أنّ الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي يدعى فيه امرؤ بأنّه إرهابيّ لقيامه بالدفاع عن بلده عند الهجوم عليه[(15)]. إنّه موجود في العراق، ويراقب ذلك باستغراب. بل إنّ كل من يبتعد قليلاً عن الولايات المتحدة ونظامها التلقينيّ يجب أن يراقب باستغراب ودهشة.

لقد ولّد الهجوم على أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر 2001 بضعة مصطلحات أخرى مثيرة للاهتمام. أحدها اسم الحرب نفسها، الحريّة الدائمة، والآخر هو "محارب غير شرعي".

في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، أنشئ إطار جديد نسبيّاً للقانون الدوليّ، يضمّ اتفاقيّات جنيف. ولا يشمل هذا الإطار أي مفهوم مثل "محارب غير شرعي" بالطريقة التي يُستخدم بها الآن. إنّ هذه الفئة سابقة للحرب العالميّة الثانية في الواقع، عندما كان مسموحاً لك بأن تفعل أي شيء أثناء الحرب. لكن تغيّر الوضع بموجب اتفاقيّات جنيف، التي أُنشئت لتجريم الأعمال الوحشيّة التي ارتكبها النازيّون بشكل رسميّ. فمن المفروض أن يتمتّع سجناء الحرب بوضع خاصّ. لذا فإنّ إدارة بوش، بمعاونة وسائل الإعلام والمحاكم، تعود إلى الفترة التي سبقت وضع أي إطار قانونيّ يتعامل مع الجرائم ضدّ الإنسانيّة أو جرائم الحرب. لم تدّعِ واشنطن حقّ القيام بأعمال عدوانيّة محدّدة فحسب وإنّما أيضاً تصنيف الناس الذين تقصفهم وتعتقلهم بأنّهم "محاربون غير شرعيين" لا يحظون بحماية قانونيّة.

بل إنّهم تجاوزوا ذلك بكثير في الواقع. فقد ادّعت الإدارة الآن حقّ تجميع الناس هنا، بمن فيهم المواطنين الأميركيّين، وحبسهم لمدّة غير محدّدة دون إمكانيّة الاتصال بعائلاتهم ومحاميهم، واحتجازهم بدون

توجيه تهم إليهم إلى أن يقرّر الرئيس انتهاء "الحرب على الإرهاب" أو أي اسم يريد أن يطلقه عليها[16]. إنّه أمر مذهل. تدّعي الحكومة حقّ تجريد الناس من حقّهم الأساسيّ بالمواطنة إذا استنتج ـ ليس عليه أن يمتلك أدلّة ـ أنّ الشخص متورّط بطريقة أو بأخرى في أعمال قد تضرّ بالولايات المتحدة[17]. عليك العودة إلى الدول الشموليّة لتجد شيئاً مماثلاً.

إنّ ما يجري في غوانتانامو، على سبيل المثال، هو أحد أسوأ الانتهاكات للمبادئ الأوليّة للقانون الإنسانيّ الدوليّ منذ الحرب العالميّة الثانية، أي منذ أن جُرّمت هذه الجرائم كردّ فعل على النازيّين. بل إنّ ونستون تشرشل أدان، في منتصف الحرب العالميّة الثانية، استخدام السلطة التنفيذيّة لسجن الناس بدون تهمة باعتبارها الجريمة الأكثر إثارة للاشمئزاز، ولا توجد إلا في المجتمعات النازيّة والشيوعيّة. وكانت بريطانيا في ضائقة شديدة في ذلك الوقت، وليس مثل الولايات المتحدة اليوم. ثمة تمثال نصفيّ لتشرشل ينظر إلى جورج بوش كل يوم. وربما يودّ بوش الانتباه إلى كلماته[18].

ما رأيك في رئيس الوزراء البريطانيّ طوني بلير الذي استشهد برنامج "نايتلاين" بتاريخ 31 آذار/مارس بقوله، فيما يتعلّق بالهجوم على العراق، "إنّ هذا ليس غزواً"[19]؟

طوني بلير بوق دعاية جيّد للولايات المتحدة. إنّه فصيح تتّسق جمله بعضها مع بعض، ويبدو أنّ الناس يحبّون مظهره. وهو يتبع موقفاً اتخذته بريطانيا عن وعي منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية. فأثناء تلك الحرب أدركت بريطانيا ـ ولدينا الكثير من الوثائق الداخليّة عن ذلك ـ ما كان واضحاً: لقد كانت بريطانيا القوّة المهيمنة على العالم، لكنّ الولايات

المتحدة ستصبح القوّة المهيمنة بعد الحرب. وكان على بريطانيا أن تختار. هل ستصبح بلداً آخر فحسب، أم ستصبح ما يدعى "الشريك الصغير" للولايات المتحدة؟ وقد قبلت دور الشريك الصغير، وهي كذلك منذ ذلك الحين. وتعرّضت بريطانيا للإهانة مراراً وتكراراً بطريقة معيبة جدّاً، فيما يجلس بلير بهدوء ويقول، "سنكون الشريك الصغير". وسنحضر معنا إلى "الائتلاف" خبرتنا الممتدة قروناً من المعاملة الوحشيّة للشعوب الأجنبيّة وارتكاب الجرائم بحقّها. إنّنا نجيد ذلك. لدينا قرون من الخبرة فيما أسماه لويد جورج "قصف الزنوج"[20]. سنكون الشريك الصغير، وربما نحصل مقابل ذلك على بعض المزايا. وذلك هو دور بريطانيا. إنّ ذلك معيب.

في الأحاديث التي تدلي بها أمام الجماهير الأميركيّة، غالباً ما يطرح عليك هذا السؤال، "ما الذي يجب عليّ القيام به"؟

الجماهير الأميركيّة فقط. فلا يُطرح عليّ هذا السؤال البتّة في العالم الثالث. عندما تتوجّه إلى تركيا أو كولومبيا أو البرازيل، لا يسألونك، "ما الذي علينا أن نفعله"؟ بل يخبرونك بما يقومون به. وعندما ذهبت إلى بورتو أليغر، في البرازيل، لحضور المنتدى الاجتماعيّ العالميّ، التقيت ببعض المزارعين الذين لا يملكون أرضاً ولم يسألوني ما الذي عليهم أن يفعلوه بل أخبروني عمّا يقومون به. إنّهم أناس فقراء ومضطهدون، يعيشون في ظروف مريعة ولا يحلمون البتّة بأن يسألوك ما الذي يجب أن يفعلوه. الناس في الثقافات ذات الامتيازات العالية هم الذين يطرحون هذا السؤال فحسب. لدينا كل الخيارات المفتوحة أمامنا، ولا نواجه أياً من المشاكل التي يواجهها المثقّفون في تركيا أو المزارعون في البرازيل. ولا نستطيع أن نفعل شيئاً. لكنّ الناس هنا مدرّبون على الاعتقاد بأنّ هناك

إجابات سهلة، والأمر لا يعمل بهذه الطريقة. إذا أردت أن تفعل شيئاً، يجب أن تكرّس نفسك له وتلتزم به كل يوم. برامج تعليميّة وتنظيم وحركيّة. هذه هي الطريقة لتغيير الأمور. هل تريد مفتاحاً سحرياً لكي تتمكّن من معاودة مشاهدة التلفاز غداً؟ لا يوجد مثل هذا المفتاح.

كنت من المنشقّين النشطين والمبكّرين في الستينيّات الذين يعارضون التدخّل الأميركيّ في الهند الصينيّة. كيف تطوّر الانشقاق في الولايات المتحدة منذ ذلك الحين؟

إنّه سؤال مثير للاهتمام نوعاً ما. هناك مقالة في صحيفة "نيويورك تايمز" هذا الصباح تصف كيف أنّ الأساتذة هم المعارضون للحرب اليوم لا الطلاب[21]. لم يعد الأمر كما كان عليه، عندما كان الطلاب هم الناشطون المعارضون للحرب. صحيح أنّ الطلاب في السبعينيّات كانوا معارضين ناشطين للحرب. لكن ذلك لم يحدث إلا بعد ثماني سنوات من الحرب الأميركيّة ضدّ فيتنام الجنوبيّة، وهي الحرب التي امتدّت في ذلك الوقت إلى الهند الصينيّة بأكملها وقضت على تلك المنطقة عمليّاً.

في سنة 1962 أُعلن أنّ الطائرات الأميركيّة تقوم بقصف فيتنام الجنوبيّة - لم يثر أي احتجاج. استخدمت الولايات المتحدة الحرب الكيماويّة لتدمير المحاصيل الغذائيّة ودفع الملايين من الناس إلى "القرى الاستراتيجيّة"، وهي بمثابة معسكرات اعتقال أساساً. حدث كل ذلك علناً، لكن لم يثر أي احتجاج؛ فقد كان من المتعذّر حمل أحد على التحدّث عن ذلك. بل لم يكن بوسعك عقد اجتماعات عامّة ضدّ الحرب، حتى في مدينة ليبراليّة مثل بوسطن، لأنّ الطلاب سيكسرونها بدعم من وسائل الإعلام. وكان لا بدّ من وجود مئات من شرطة الولاية للسماح للمتحدّثين مثلي

بالفرار سالمين. ولم تبدأ الاحتجاجات إلا بعد سنوات وسنوات من الحرب. وبحلول ذلك الوقت، كان مئات الآلاف من الناس قد قُتلوا ودُمّر قسم كبير من فيتنام.

لكن جرى محو ذلك كلّه من التاريخ، لأنّه يخبر الكثير من الحقيقة، وهي أنّه لزم سنوات وسنوات من العمل الجادّ من قبل الكثيرين، ومعظمهم من الشباب، لبناء حركة احتجاج. لكنّ مراسلة صحيفة "نيويورك تايمز" لا تستطيع أن تدرك ذلك. وأنا على يقين من أنّها تقول ما تعلّمته بالضبط وتعمل به، وهو أنّه كان هناك حركة ضخمة معارضة للحرب وقد ولّت الآن. لا يمكن الإقرار بالتاريخ الفعليّ. ولا يفترض بك أن تتعلّم أنّ الجهد المتفاني والملتزم يمكن أن يُحدث تغييرات كبيرة في الوعي والإدراك. فتلك فكرة خطيرة جداً، ولذلك تمّ محوها من التاريخ.

3

تغيير النظام

كمبريدج، ماساشوستس (11 أيلول/سبتمبر 2003)

تغيير النظام مصطلح جديد في القاموس، لكنّ الولايات المتحدة لها باع طويل في تغيير الأنظمة. وثمّة عدة ذكريات سنويّة في هذا العام. فاليوم هو الذكرى الثلاثين للانقلاب المدعوم من أميركا في تشيلي. ويصادف 25 تشرين الأول/اكتوبر 2003 الذكرى السنويّة العشرين للغزو الأميركيّ لغرينادا. لكنّني أفكّر على وجه التحديد بتغيير النظام في إيران قبل خمسين عاماً، في آب/اغسطس 1953، حيث جرى الانقلاب على الديمقراطيّة البرلمانيّة بقيادة محمّد مصدّق وأعيد الشاه الذي حكم في السنوات الخمس والعشرين التالية.

المشكلة في إيران هي أنّ حكومة برلمانيّة وطنيّة محافظة كانت تحاول استعادة مواردها النفطيّة. وكانت هذه الموارد خاضعة لسيطرة شركة بريطانيّة - الشركة الأنكلو فارسيّة في الأصل، وأسميت لاحقاً الأنكلو إيرانيّة - أبرمت عقود سلب وسرقة مع حكّام إيران. ولم تُعطِ هذه العقود الإيرانيّين شيئاً، فيما كان البريطانيّون يضحكون طوال الطريق حتى البنك.

كان مصدّق من المنتقدين القدامى لهذا الخضوع للسياسة الإمبرياليّة. وقد أجبرت الانفجارات الشعبيّة الشاه على تعيينه رئيساً للوزراء، فمضى في تأميم الصناعة، وهو أمر منطقيّ تماماً. فثارت ثائرة البريطانيّين، ورفضوا أي تسويات مثل تلك التي وافقت عليها الشركات الأميركيّة للتوّ في المملكة العربيّة السعوديّة. وأرادوا الاستمرار في سرقة الإيرانيّين. فأدّى ذلك إلى انتفاضة شعبيّة عارمة تأييداً للتأميم.

لإيران تقليد طويل في الديمقراطيّة، بما في ذلك المجلس أو البرلمان. ولم يستطع الشاه قمعه. وفي النهاية نجح انقلاب بريطانيّ أميركيّ مشترك في الإطاحة بمصدّق وإعادة الشاه إلى موقع السلطة، مؤذناً بخمسة وعشرين عاماً من الإرهاب وأعمال العنف، ما أدّى في النهاية إلى ثورة في سنة 1979 وطرد الشاه.

وبالمناسبة، كان من نتائج انقلاب سنة 1953 أنّ الولايات المتحدة استولت على 40 بالمئة من حصّة بريطانيا في النفط الإيرانيّ. ولم يكن ذلك هدف المسعى ـ وإنّما حدث في المسار العاديّ للأحداث ـ لكنّه كان جزءاً من حلول القوّة الأميركيّة محل القوّة البريطانيّة في المنطقة بشكل عامّ. وقد امتدحت صحيفة "نيويورك تايمز" الانقلاب في مقالة افتتاحيّة قالت فيها، "تعلّمت البلدان المتخلّفة الغنيّة بالموارد الآن درساً عمليّاً عن التكلفة الثقيلة التي تتكبّدها عندما تثور هائجة مدفوعة بالوطنيّة المتعصّبة"[(1)]. على أمثال مصدّق الآخرين أن يكونوا حريصين قبل أن يقوموا بشيء مثل السيطرة على مواردهم ـ وهي بالطبع مواردنا وليست مواردهم.

لكنّ النقطة التي أثرتها صحيحة جدّاً. تغيير الأنظمة سياسة معتادة. وإذا عدت إلى إدارتي كنيدي وجونسون، تجد فترة من الهياج بشأن

تغيير النظام في كوبا. والسبب الذي تقدّمه الاستخبارات الاميركيّة في الداخل لتغيير النظام هو أنّ وجود نظام كاسترو "يمثّل تحدّياً ناجحاً للولايات المتحدة، ورفضاً لسياستنا في نصف الكرة الغربيّ التي ترجع قرناً ونصف إلى الوراء"، أي مذهب مونرو[2]. لذا علينا الإطاحة بالنظام بكوبا عبر حملة من الإرهاب الواسع النطاق والحرب الاقتصاديّة. وكانت هذه الحملة الإرهابيّة تقود العالم إلى حرب نوويّة فاصلة. لقد كنّا قريبين جدّاً منها.

بعد الحرب العالميّة الأولى، حلّ البريطانيّون محلّ الأتراك في حكم العراق. فقد احتلّوا البلد، وواجهوا، كما تقول إحدى الروايات الحديثة، "هيجاناً مضادّاً للإمبرياليّة... منذ البداية". وعمّت الثورة. فشعر البريطانيّون أنّ من الحكمة إقامة "واجهة عربيّة"، مثلما دعاها اللورد كورزون، وزير الخارجيّة، "تُحكم وتدار بتوجيه بريطانيّ ويقودها مواطن مسلم وموظّفون عرب بقدر الإمكان"[3]. وبالتقدّم سريعاً إلى العراق اليوم، نجد مجلساً حاكماً من خمسة وعشرين شخصاً عيّنهم الحاكم الأميركيّ ل. بول بريمر الثالث.

لقد كان لورد كورزون نزيهاً جدّاً في تلك الأيام. فسيشكّل العراق واجهة عربيّة. و"سيُحجب" الحكم البريطانيّ خلف "الاختراعات الدستوريّة مثل المحميّة ودائرة النفوذ والدولة الحاجزة وما إلى هنالك"[4]. تلك هي الطريقة التي أدارت فيها بريطانيا المنطقة بأكملها - بل الإمبراطوريّة بأكملها في الواقع. وتتمثّل الفكرة بقيام دول مستقلّة، ولكن ذات حكومات ضعيفة عليها أن تعتمد على القوّة الاستعماريّة من أجل بقائها. يمكنهم أن يمزّقوا السكّان إذا أرادوا، لكن يجب أن توفّر واجهة يمكن أن تحكم القوّة الحقيقيّة من خلفها. تلك هي الإمبرياليّة العاديّة.

يمكنك إيجاد العديد من الأمثلة. الاحتلال العراقيّ الحاليّ أحدها. وقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مخطّطاً تنظيمياً في أيار/مايو الفائت، بُعيد تعيين بريمر[5]. لكن لسوء الحظّ أنّه غير محفوظ بنسخة إلكترونيّة، لذا يجب أن تعود إلى النسخة الورقيّة للصحيفة أو إلى الميكروفيلم، لكنّه كان مخطّطاً تنظيمياً قياسياً يضمّ نحو سبعة عشر مربّعاً. الشخص القائم في المربع الأعلى هو بول بريمر، وهو مسؤول أمام البنتاغون. ويوجد تحت بريمر خطوط تقود إلى مختلف الجنرالات والدبلوماسيّين، وكلّهم أميركيّون أو بريطانيّون، وقد أدرجت مسؤوليّاتهم أو مناصبهم بخطّ أسود. ثمّ تنزل إلى أسفل وهناك المربّع السابع عشر، وهو بنصف حجم المربّعات الأخرى، وبدون كتابات بخطّ أسود أو إشارة إلى المسؤوليّة. ويوجد في هذا المربع النصّ التالي، "مستشارون عراقيّون". هذا هو ما يعبّر عن فكرهم - إنّه الواجهة. ولو كان لورد كورزون موجوداً لاعتبر ذلك أمراً طبيعيّاً.

لكن يجدر بي القول إنّني مندهش لأنّ الاحتلال لا يسير على طريق النجاح. ويلزم موهبة حقيقيّة للفشل في ذلك، إذ إنّ الاحتلالات العسكريّة تنجح في الغالب الأعمّ. ففي الطرف البعيد الآخر من طيف الوحشيّة، لم يواجه النازيّون في أوروبا المحتلّة مشكلة كبيرة في إدارة البلدان الواقعة تحت سيطرتهم. كان يوجد في كل بلد واجهة من المتعاونين الذين يحفظون النظام ويحولون دون ثورة السكّان. ولو لم يُسْحَق النازيّون عن طريق القوّة العسكريّة الخارجيّة الكاسحة، لما واجهوا صعوبة تُذكر في مواصلة إدارة أوروبا المحتلّة. ولم يواجه الروس، وهم أيضاً شديدو الوحشيّة، مشاكل كبيرة في إدارة أوروبا الشرقيّة من خلال الواجهات.

ويعتبر العراق، بالإضافة إلى ذلك، حالة سهلة بشكل غير عاديّ. فهو بلد أنهكه عقد من العقوبات المجرمة التي أودت بحياة مئات الآلاف من الناس وخلّفت البلد بأكمله ممزّقاً وخاضعاً لسلطة مستبدّ متوحّش بعد أن دمّرته الحروب. ولا يمكن تصوّر عدم التمكّن من إنجاح احتلال عسكريّ في ظلّ هذه الظروف، وبدون وجود دعم خارجيّ للمقاومة. وأعتقد أنّنا إذا جمعنا شخصين معاً في هذا الدور هنا بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ربما نتوصّل إلى كيفيّة تشغيل الكهرباء في العراق، لكنّ الاحتلال لم يتمكّن. لقد فشل احتلال العراق بشكل مدهش. ويبدو أنّ التنظيم الأصليّ للإدارة، كما يوضحه المخطّط التنظيميّ، لن يحقّق النجاح. ولذلك السبب تسمع اليوم كل ذلك التراجع عن محاولة إدخال الأمم المتحدة وتحمّل بعض التكاليف. الأمر مفاجأة كبيرة بالنسبة إليّ، فقد كنت أعتقد أنّه سيكون سهلاً.

لاحظ جواهر لال نهرو، أحد زعماء معارضة الحكم البريطانيّ في الهند، أنّ إيديولوجيّة الحكم البريطانيّ في الهند "كانت تنبع من فكرة الشعب السيّد"، وهي فكرة "ملازمة للإمبرياليّة". وقد أعلن عن هذه الأفكار العرقيّة "بلغة غير مبهمة من قبل القيّمين على السلطة" و "أُخضع الهنود للإهانة والإذلال وعوملوا بازدراء"[6]. هل العرقيّة متأصّلة في الإمبرياليّة؟

يجدر تذكّر أنّ نهرو كان من المعجبين بالإنكليز. لكنّ الإذلال والاحتقار لم يكن يطاق حتى، بالنسبة إلى نهرو - وهو من نخبة الطبقات العليا الهنديّة وبريطانيّ في أسلوبه. ونهرو على حقّ، العرقيّة متأصّلة في الحكم الإمبرياليّ - وهي لا تتغيّر تقريباً. وأعتقد أنّ بوسعك فهم نفسيّة ذلك. فعندما تضع جزمتك على عنق أحدهم، لا يمكنك القول، "إنّني أفعل ذلك لأنّني متوحّش". عليك أن تقول، "إنّني أفعل ذلك لأنّه يستحقّه. إنّه

لصالحه. ولذلك أنا مضطرّ للقيام به". إنّهم "أطفال أشقياء" يجب تأديبهم[7]. وقد وُصف الفلبينيّون بالطريقة نفسها. وهو ما يجري بالضبط في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة منذ سنوات. فمن أسوأ مظاهر الاحتلال الإسرائيليّ إذلال الفلسطينيّين والحطّ من شأنهم في كل لحظة. وذلك متأصّل في علاقة الهيمنة.

ماذا عن حافز الموارد؟

إنّه عامل منسجم جدّاً مع الهيمنة، لكنّه ليس العامل الوحيد على الدوام. على سبيل المثال، لم يكن البريطانيّون يريدون السيطرة على فلسطين من أجل مواردها وإنّما لموقعها الجيوستراتيجيّ. وثمة كثير من العوامل التي تدخل في الطموح إلى الهيمنة والسيطرة، لكنّ حافز الموارد شائع جدّاً. لنأخذ استيلاء أميركا على تكساس ونحو نصف المكسيك قبل 150 سنة. لا يسمّى ذلك عادة حرباً على الموارد، لكنه كان كذلك. ولنعد إلى الديمقراطيّين الجاكسونيّين(*)، مثل جيمس ك. بولك وغيره من الأشخاص في ذلك الوقت. كانوا يحاولون القيام بما اتُّهم صدّام حسين بمحاولة القيام به بالضبط في سنة 1990 عندما غزا الكويت ـ احتكار المورد الرئيسيّ في العالم وهو القطن في ذلك الوقت ـ باستثناء أنّهم كانوا صريحين بشأن ذلك. فقد كان القطن يمدّ الثورة الصناعيّة بالوقود مثلما يمدّ النفط اليوم العالم الصناعيّ بالوقود. وتذكّر أنّ بريطانيا كانت الخصم اللدود في ذلك الوقت، والقوّة النافذة التي تحول دون توسّع الولايات المتحدة شمالاً إلى كندا وجنوباً إلى كوبا. لذا كانت حرباً على الموارد بمعناها العميق، رغم أنّه كانت توجد عوامل أخرى. وليس من غير المعتاد

(*) نسبة إلى أندرو جاكسون (1767 ـ 1845) الرئيس السابع للولايات المتحدة (1829 ـ 1837).

إيجاد ذلك. فاستيلاء إسرائيل على الضفّة الغربيّة، على سبيل المثال، يرجع في جانب منه إلى مصادر المياه التي تحتاج إليها إسرائيل، لكنّ الأسباب تتجاوز ذلك.

لماذا هاجمت الولايات المتحدة العراق الذي لم يكن يشكّل أيّ تهديد، بدلاً من كوريا الشماليّة التي تملك جيشاً وبرنامجاً نوويّاً أكثر تطوّراً بكثير؟

لقد كان العراق عاجزاً تماماً، في حين أنّ كوريا الشماليّة تمتلك رادعاً. والرادع ليس الأسلحة النوويّة. بل الرادع المدفعيّة المحتشدة عند المنطقة المنزوعة السلاح، والمصوّبة نحو سيول، عاصمة كوريا الجنوبيّة، وربما نحو عشرات الآلاف من القوّات الأميركيّة عند الحدود. وما لم يتوصّل البنتاغون إلى طريقة ما للقضاء على تلك المدفعيّة بأسلحة دقيقة التوجيه، فستظّل كوريا الشماليّة تمتلك رادعاً. أما العراق فلا يمتلك شيئاً. وكانت إدارة بوش تعلم تماماً أنّ العراق عاجز. وربما كانت تعلم أين توجد كل مِطواة في كل سنتيمتر مربّع عندما وقع الهجوم.

مع ذلك تشكّل كوريا الشماليّة مصدر قلق كبير للولايات المتحدة، ويرجع ذلك في جانب كبير إلى موقعها داخل شمال شرق آسيا. فمنطقة شمال شرق آسيا هي المنطقة الاقتصاديّة الأكثر ديناميكيّة في العالم. وهي تضمّ مجتمعَيْن صناعيَّيْن رئيسيَّيْن، اليابان وكوريا الجنوبيّة، وقد أخذت الصين تتقدّم باطراد لتصبح مجتمعاً صناعياً. وهي تضمّ موارد هائلة. ويوجد في سيبيريا كل أنواع الموارد، بما في ذلك النفط. وتستأثر بلدان شمال شرق آسيا معاً بما يقرب من ثلث الناتج المحليّ العالميّ، وذلك أكثر بكثير من الناتج المحليّ الأميركيّ، ونحو نصف العملات الأجنبيّة في العالم. وتمتلك المنطقة موارد ماليّة هائلة. وهي تنمو بسرعة

كبيرة، أسرع بكثير من أي منطقة أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة[8]. وتنمو تجارتها الداخليّة كما أنّها ترتبط ببلدان جنوب شرق آسيا، ويطلق عليها مجتمعة أحياناً اسم آسيان زائد ثلاثة: البلدان الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبيّة. وبعض خطوط الأنابيب التي تبنى من مراكز الموارد باتجاه مراكز الصناعة ستتوجّه إلى كوريا الجنوبيّة بطبيعة الحال، ما يعني عبر كوريا الشماليّة. وإذا ما وُسّع الخط الحديديّ السيبيريّ، كما هو مخطّط، فربّما يتّبع الطريق نفسه عبر كوريا الشماليّة إلى كوريا الجنوبيّة. لذا فإنّ كوريا الشماليّة تقع في مكان استراتيجيّ نوعاً ما فيما يتعلّق بتلك المنطقة.

إنّ الولايات المتحدة غير سعيدة جدّاً بالتكامل الاقتصاديّ في شمال شرق آسيا، على غرار مشاعرها المتناقضة دائماً تجاه التكامل الأوروبيّ. وطالما كان ذلك موضع اهتمام كبير في التخطيط للسياسة منذ الحرب العالميّة الثانية حتى الآن، وهو يعكس القلق من احتمال سلوك أوروبا مساراً مستقلّاً، وقد يشكّل ذلك ما كان يسمّى "القوّة الثالثة". وذلك هو هدف منظّمة معاهدة شمال الأطلسيّ إلى حدّ كبير في الواقع. وقد أخذت المشاكل نفسها تبرز بالنسبة لشمال شرق آسيا اليوم. وهكذا يوجد في العالم اليوم ثلاثة مراكز اقتصاديّة كبرى: أميركا الشماليّة، وشمال شرق آسيا، وأوروبا. وتشكّل الولايات المتحدة فئة بحدّ ذاتها في بُعد واحد فقط، هو البعد العسكريّ - لكن ليس في الأبعاد الأخرى.

يؤكّد زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القوميّ في ولاية جيمي كارتر، أنّ "الضرورات الكبرى الثلاث للاستراتيجيّة الجغرافيّة الإمبرياليّة [الأميركيّة]

هي تجنّب التواطؤ والمحافظة على التبعيّة الأمنيّة في أوساط الأتباع، والإبقاء على ليونة الروافد وحمايتها، والحؤول دون اجتماع البرابرة معاً"[9].

ذلك أمر صريح جدّاً - وصحيح بشكل أساسيّ. كما أنّه يسرّ اللورد كورزون. يسمّى ذلك "الواقعيّة" في نظريّة العلاقات الدوليّة. فأنت تمنع القوى الأخرى من التجمّع معاً لمعارضة القوّة المهيمنة. ويعود جزء من السبب الذي جعل المتخصّصون المحافظون في العلاقات الدوليّة من أمثال صموئيل هنتنغتون وروبرت جيرفيس ينتقدون الولايات المتحدة بشدّة ملاحظتهم أنّ السياسات الأميركيّة تتسبّب في نشوء وضع يعتبر فيه قسم كبير من العالم الولايات المتحدة "دولة شرّيرة"، تمثّل تهديداً لوجودهم، وتحفزهم على تشكيل ائتلافات ضدّ الهيمنة الأميركيّة. كان ذلك في عهد كلينتون، قبل صدور استراتيجيّة الأمن القوميّ عن إدارة بوش.

في مقالة صدرت سنة 1919 بعنوان، "سوسيولوجيا الإمبرياليّات"، كتب الاقتصاديّ النمساويّ جوزيف شومبيتر:

> ليس هناك ركن في العالم لم يزعم فيه أنّ مصلحة ما معرّضة للخطر أو تتعرّض لهجوم فعليّ. فإذا لم تكن المصالح رومانيّة، فهي مصالح حلفاء روما؛ وإذا لم يكن يوجد لروما حلفاء، يتمّ عندئذٍ اختراع الحلفاء. وعندما يتعذّر تماماً تدبير مثل هذه المصلحة - عندئذٍ تتعرّض الكرامة الوطنيّة للمهانة. كانت تسبغ هالة من القانونيّة على القتال دائماً. وكانت روما تتعرّض لهجوم الجيران الأشرار على الدوام، وتقاتل دائماً من أجل الحصول على متنفّس. فالأعداء متغلغلون في العالم أجمع، ومن واجب روما أخذ الحذر من مخطّطاتهم العدوانيّة التي لا ريب فيها[10].

استخدمت مجلّة "منثلي رفيو" ذلك الاقتباس في افتتاحيّتها لعدد حديث في معرض إشارتها إلى استراتيجيّة بوش للأمن القوميّ لأنّها مناسبة تماماً[11]. وما عليك إلا استبدال كلمة واشنطن بروما. ومن المحاجّات المعتادة للذهاب إلى الحرب في هذه الأيام "المحافظة على المصداقيّة". ففي بعض الأحيان تتعرّض المصداقيّة للخطر ـ لا الموارد. لنأخذ مثلاً قصف صربيا في سنة 1999، أثناء ولاية كلينتون أيضاً. ماذا كان الغرض منه؟ الحجّة الرائجة هي أنّ الولايات المتحدة اضطرت للتدخّل لمنع التطهير العرقيّ، لكن لكي تتمسّك بذلك عليك أن تعكس الترتيب الزمنيّ للأحداث. فمما لا جدال فيه أنّ أسوأ أعمال التطهير العرقيّ تلت القصف، كما أنّها كانت من النتائج المتوقّعة. لذا لا يمكن أن يكون ذلك السبب. فما السبب إذاً؟ إذا أمعنت النظر، تجد أنّ كلينتون وبلير قالا في ذلك الوقت ـ كما يُقَرّ بذلك الآن عند استرجاع تلك الأحداث ـ إنّ الغرض من القصف كان المحافظة على المصداقيّة. لإيضاح من هو الزعيم بشكل جليّ. لقد تحدّت صربيا أوامر الزعيم، وليس بإمكانك السماح لأحد بأن يفعل ذلك. ومثلما هو حال العراق، كانت صربيا عاجزة، لذا لا توجد أيّ مخاطر. بل يمكنك في الواقع أن تعلن بأنّ التدخّل تمّ لأسباب إنسانيّة فحسب.

يجب أن يكون هذا المنطق مألوفاً لكل من يشاهد البرامج التلفزيونيّة عن المافيا. على الدون التحقّق من أنّ الناس يدركون أنّه الزعيم، وأنّه لا يمكن شطبه. لذا فإنّه يرسل "البلطجيّة" لضرب أحدهم "ومسح الأرض به" ـ لا لأنّه يريد موارده وإنّما لأنّه يقف في وجهه. لقد حتّمت وقفة التحدّي الناجحة التي وقفها كاسترو في وجه الولايات المتحدة القيام بأعمال إرهابيّة تستهدف تغيير النظام. لا يمكن تحدّي

الزعيم، وعلى الجميع أن يفهم ذلك. فإذا سَرَت الشائعة أنّ بوسعك أن تتحدّى الزعيم وتفلت من العواقب، فإنّه سيواجه المشاكل.

كتب المؤرّخ ويليام أبلمان ويليامز كتاباً بعنوان "الإمبراطوريّة كطريقة حياة". وفيه يقول، "ببساطة شديدة، أَحَبُّ أميركيّو القرن العشرين الإمبراطوريّة للأسباب عينها التي فضّلها أسلافهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد وفّرت لهم الفرص المتجدّدة والثروة وفوائد أخرى والرضى، بما في ذلك الإحساس النفسانيّ والرفاه والسلطة"(12). ما رأيك بتحليل ويليام؟

إنّ تعليقات ويليام صحيحة جزئيّاً، لكن تذكّر أنّ الولايات المتحدة لم تكن إمبراطوريّة على النمط الأوروبيّ. المستعمرون الإنكليز الذين قدموا إلى الولايات المتحدة لم يخلّفوا وراءهم واجهة من السكّان المحليّين يحكمونها على غرار البريطانيّين في الهند. فقد قضوا على السكّان المحليّين إلى حدّ كبير - إبادتهم هي الكلمة التي استخدمها الآباء المؤسّسون. واعتُبر القيام بذلك أمراً مقبولاً. وكانت الولايات المتحدة أولاً نوعاً من دولة مستوطنين لا دولة إمبرياليّة.

اتّبعت التوسّعات الإقليميّة اللاحقة النمط نفسه إلى حدّ كبير، حتى الحرب العالميّة الثانية على الأقل. فكّر في المكسيك، لقد استولينا على أجزاء واسعة منها في عشرينيّات القرن التاسع عشر، أو هاواي التي سرقناها بالقوّة والاحتيال في سنة 1898. وتمّ استبدال السكّان المحليّين إلى حدّ كبير في كلا الحالين، ولم يتمّ استعمارهما. أكرّر ثانية لم يتمّ الاستبدال بشكل كامل. فلا يزال السكّان المحليّون هناك، لكن تمت السيطرة عليهم أساساً.

وإذا نظرت أيضاً إلى الإمبراطوريّات التقليديّة، مثل الإمبراطوريّة البريطانيّة، لا يتضح لك أنّ سكّان بريطانيا كسبوا منها. إنّه موضوع شائك تصعب دراسته، لكن جرت محاولتان في هذا الشأن. وما يهمّ أنّ الخلاصة العامّة لهما هي وجود توازن بين التكاليف والمنافع. فالإمبراطوريّات مكلفة. إنّ إدارة العراق ليست زهيدة التكاليف. وهناك من يدفع. هناك من يدفع للشركات التي دمّرت العراق والشركات التي تعيد بناءه. والمكلَّفون الأميركيّون هم الذين يدفعون في كلا الحالتين. وتلكم هدايا من المكلّفين الأميركيّين إلى الشركات الأميركيّة.

لم أفهم. كيف ساهمت شركات مثل هاليبيرتون وبكتل في تدمير العراق؟

من الذي يدفع إلى هاليبيرتون وبكتل؟ المكلّفون (دافعو الضرائب) الأميركيّون. والمكلّفون أنفسهم يموّلون منظومة الشركات العسكريّة المصنّعة للأسلحة وشركات التكنولوجيا التي قصفت العراق. لذا تقوم أولاً بتدمير العراق، ثم تعيد بناءه. إنّه نقل للثروة من السكّان عامّة إلى قطاعات ضيّقة من السكّان. ولو ألقيت نظرة على خطّة مارشال الشهيرة، لوجدت أنّها شبيهة جدّاً بذلك. لكن يتمّ الحديث عنها الآن على أنّها من أعمال الخير التي لا يمكن تصوّرها. لكن خير مَنْ هذا؟ إنّه خير المكلّف الأميركيّ. ومن بين 13 مليار دولار من المعونة التي قدّمتها خطة مارشال، ذهب مليارا دولار إلى شركات النفط الأميركيّة مباشرة(13). وكان ذلك جزءاً من المسعى لتحويل أوروبا من اقتصاد معتمد على الفحم إلى اقتصاد معتمد على النفط، ولجعل البلدان الأوروبيّة أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة. فأوروبا غنيّة بالفحم، لكنّها لا تمتلك النفط. إذاً هذان ملياران من الثلاثة عشر ملياراً. وإذا نظرت إلى بقيّة المعونة تجد أنّ القليل من المال غادر الولايات المتحدة، إذ انتقل من جيب إلى آخر.

فالمعونة المقدّمة إلى فرنسا بموجب خطة مارشال لم تكد تغطّي تكاليف الجهد الفرنسيّ لإعادة احتلال الهند الصينيّة. لذا لم يكن المكلّف الأميركيّ يعيد بناء فرنسا. بل كان يدفع إلى الفرنسيّين لشراء أسلحة أميركيّة لسحق سكّان الهند الصينيّة. وكان يدفع إلى هولندا لسحق حركة الاستقلال في إندونيسيا.

وبالعودة إلى الإمبراطوريّة البريطانيّة، ربما كانت التكاليف التي يتكبّدها الشعب البريطانيّ مساوية للمنافع التي يتلقّاها منها، لكنّ الإمبراطوريّة حقّقت ثروة رائعة للذين يديرون شركة الهند الشرقيّة. وكانت التكلفة باهظة بالنسبة إلى القوّات البريطانيّة التي تسقط في الأماكن المقفرة. هكذا تعمل الإمبراطوريّات إلى حدّ كبير، حيث تشكّل الحرب الطبقيّة الداخليّة عنصراً مهمّاً من عناصرها.

من السهل نسبيّاً قياس التكلفة في الأرواح، وعدد الجنود القتلى، ومقدار الأموال التي أنفقت. كيف يقيس المرء الانحطاط الخلقيّ أو حتى يتحدّث عنه؟

لا يمكنك قياس ذلك، لكنّه حقيقيّ ومهمّ جدّاً. وهو جزء من السبب الذي يدعو النظام الإمبرياليّ، أو أي نظام للهيمنة، بل حتى الأسرة الأبويّة، إلى الحصول على غطاء من الإحسان دائماً. لقد عدنا إلى العرقيّة ثانية. لماذا عليك أن تقدّم نفسك كأنّك تفعل ذلك لخير الشعب الذي تقوم بسحقه؟ لأنّه بخلاف ذلك سيكون عليك أن تواجه الانحطاط الأخلاقيّ. وغالباً ما تكون العلاقات الإنسانيّة كذلك إذا كنّا صادقين بشأنها. أما النظام الإمبرياليّ فهو كذلك دائماً. ومن الصعب إيجاد نظام إمبرياليّ لم تمتدح فيه طبقة المثقّفين خيره وإحسانه. وعندما قام هتلر بتقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا، كان ذلك مصحوباً بخطاب رائع عن إحلال السلام بين

المجموعات الإثنيّة المتنازعة، والحرص على أن نعيش معاً بسعادة تحت الإشراف الألمانيّ اللطيف. وعليك حقّاً أن تبذل جهداً كبيراً لتعثر على استثناء ذلك. والأمر ينطبق على الولايات المتحدة بالطبع.

من الناحية التقليديّة، كنت إذا استخدمت كلمة إمبرياليّة وأتبعتها بكلمة "أميركيّة" تُستبعد باعتبارك عضواً في جناح يساريّ متطرّف. وقد تغيّر ذلك قليلاً في السنوات القليلة الماضية. على سبيل المثال، كتب مايكل إغناتييف، مدير مركز كار في كليّة كنيدي للحكم بجامعة هارفرد، في مقالة غلاف لمجلّة "نيويورك تايمز ماغازين" أنّ "الإمبراطوريّة الأميركيّة ليست كمثل الإمبراطوريّات في الأزمنة الماضية، قائمة على المستعمرات والفتح وأعباء الرجل الأبيض... إمبراطوريّة القرن الواحد والعشرين اختراع جديد في حوليّات علم السياسة، إمبراطوريّة تفتقر إلى الجوهر، هيمنة عالميّة تجمّلها الأسواق الحرّة وحقوق الإنسان والديمقراطيّة، وتفرضها أضخم قوّة عسكريّة شهدها العالم على الإطلاق"[14].

لا شكّ في أنّ المدافعين عن أي قوّة إمبرياليّة يقولون الشيء نفسه. لذا يمكنك الرجوع إلى جون ستيوارت ميل، وهو أحد أبرز المثقّفين الغربيّين. لقد دافع عن الإمبراطوريّة البريطانيّة بكلمات شبيهة جدّاً. كتب ميل المقالة الكلاسيكيّة عن التدخّل الإنسانيّ[15]. وقد درسها الجميع في كليّات الحقوق. رأى أنّ بريطانيا فريدة في العالم. فهي لا تشبه أي بلد في التاريخ. للبلدان الأخرى دوافع ماديّة شديدة وهي تسعى إلى الكسب وما إلى هنالك، لكنّ البريطانيّين يعملون لمصلحة الآخرين فحسب. وقال في الواقع إنّ دوافعنا صافية جدّاً بحيث لا يفهمنا الأوروبيّون. إنّهم يوجّهون إلينا اللوم ويسعون إلى اكتشاف دوافع ماديّة خلف أفعالنا الخيّرة. لكنّ كل ما نقوم به هو لصالح السكّان المحليّين

البرابرة. إنّنا نريد أن نقدّم إليهم الأسواق الحرّة والحكم النزيه والحريّة وكل أنواع الأشياء الرائعة. وأنا مندهش لأنّ إغناتييف لا يعي أنّه يكرّر خطاباً مألوفاً جدّاً.

إنّ توقيت تعليقات ميل مثير للاهتمام. فقد كتب هذه المقالة في سنة 1859، في أعقاب الحادثة التي تسمّى في المصطلحات البريطانيّة "التمرّد الهنديّ" - أي أنّ البرابرة تجرّؤوا على رفع رؤوسهم. بدأ الهنود تمرّداً ضدّ الحكم البريطانيّ، فأخمده البريطانيّون باللجوء إلى العنف والوحشيّة المفرطة. ولا شكّ في أنّ ميل عرف بذلك، إذ إنّه انتشر في كل الصحف. وقد أدان المحافظون المتمسّكون بالتقاليد القديمة، مثل ريتشارد كوبان، القمع البريطانيّ للتمرّد بشدّة، مثلما أدان السيناتور روبرت بيرد غزو العراق اليوم. فالمحافظون الحقيقيّون مختلفون عن الأشخاص الذين يسمّون أنفسهم محافظين. لكنّ ميل كتب عن بريطانيا كأنّها قوّة ملائكيّة، أثناء قمع التمرّد.

يؤمن الناس بالمبرّرات. فإذا تفحّصت السجلّ الداخليّ، تجد أنّ الزعماء السياسيّين يتحدّثون في الغالب بعضهم إلى بعض بالطريقة نفسها التي يتحدّثون فيها علناً. على سبيل المثال، هناك الكثير من الوثائق السوفياتيّة التي أخذت تظهر الآن؛ وهي تباع لأعلى المزايدين شأن كل شيء آخر في روسيا الآن. وإذا ألقيت نظرة على المباحثات الدائرة في الأربعينيّات، بعد الحرب العالميّة الثانية، تجد أنّ أندريه غروميكو وسواه من الزعماء السوفيات يبحثون كيف يجب عليهم أن يتدخّلوا لحماية الديمقراطيّة من قوى الفاشيّة المنتشرة في كل مكان. وأنا على يقين من أن غروميكو كان يؤمن بما يقول بقدر ما يؤمن إغناتييف بما يقول.

في مقالة منفصلة بمجلّة "نيويورك تايمز ماغازين"، كتب إغناتييف، "إنّ القواعد الجديدة للتدخُل، التي اقترحتها الولايات المتحدة والتزمت بها، ستضع حدّاً للكذبة بأنّ الولايات المتحدة هي الدولة الشريرة، لا أعداءها. وأنت لديك كتاب بعنوان "دول شرّيرة"[16]. هل الولايات المتحدة دولة شرّيرة؟

لقد استعرت تلك العبارة من صموئيل هنتنغتون في الواقع. فقد كتب في مجلّة "فورين أفّيرز"، دوريّة المؤسّسة الرئيسيّة، أنّ قسماً كبيراً من العالم يعتبر الولايات المتحدة "دولة عظمى شرّيرة"، وأعظم "تهديد خارجيّ لمجتمعاته"[17]. وكان هنتنغتون ينتقد سياسات إدارة كلينتون التي تدفع البلدان الأخرى إلى إنشاء ائتلافات ضدّ الولايات المتحدة. وإذا عرّفنا "الدولة الشريرة" بدلالة أي مبدأ، مثل انتهاك القانون الدوليّ، أو العدوان، أو الأعمال الوحشيّة، أو انتهاكات حقوق الإنسان، فإنّ الولايات المتحدة تستحقّ اللقب دون ريب، مثلما نتوقّع من أقوى دولة في العالم. مثلما كانت بريطانيا وفرنسا. وقد كتب مثقّفون في كل من هذه الإمبراطوريّات النوع نفسه من الترّهات التي اقتبستها من إغناتييف. وهكذا كانت فرنسا تقوم "بمهمّة تمدين" فيما وزير حربيّتها يقول إنّ عليهم إبادة مواطني الجزائر. بل إنّ النازيّين استخدموا ذلك الخطاب. وإذا ذهبت إلى أعمق أعماق الشرّ ستجد تعبيراً عن مشاعر مماثلة. فعندما كان الفاشيّون اليابانيّون يغزون الصين ويرتكبون أعمالاً وحشيّة فظيعة مثل مذبحة نانكنغ، كان الخطاب المصاحب يستدرّ الدمع من العيون. فقد كانوا يقومون بإنشاء "جنّة على الأرض" تعمل فيها شعوب آسيا معاً. واليابان ستحميهم من "العصابات" الشيوعيّة وستضحّي بنفسها لصالحهم بحيث يحصلون جميعاً على السلام وينعمون بالازدهار[18]. مرّة أخرى أشعر بقليل من الاندهاش لأنّ بعض محرّري "نيويورك تايمز

ماغازين" أو أستاذاً متميّزاً في هارفرد لا يرون أنّ من المستغرب أن يردّدوا ما قاله أسوأ الوحوش مراراً وتكراراً. فلماذا يختلف ذلك الآن.

بالمناسبة، لاحظ أنّ من أعظم منافع كونك مثقّفاً محترماً عدم حاجتك إلى سَوْق أي دليل على كل ما تقول. راجع تلك المقالات وحاول العثور على بعض الأدلة لدعم الاستنتاجات. فللوصول إلى قمّة الاحترام، عليك أن تدرك أنّ من العبث البحث عن دليل لامتداح تلك القوى. إنّه أمر تلقائيّ. وهي رائعة بالطبع. ربما ارتكبت بعض الأخطاء في الماضي، لكنّها اليوم رائعة. والبحث عن دليل على ذلك شبيه بالبحث عن دليل حقائق الحساب. كأنّك تكتب أنّ اثنين زائد اثنين يساوي أربعة، ثمّ يقول أحدهم، "أين دليلك على ذلك"؟ لذا ليس هناك أي دليل.

كتب عالم الاجتماع الإيطاليّ أنطونيو غرامسكي في سنة 1925، "إنّ إحدى العقبات الرئيسيّة أمام التغيير هي أنّ القوى المهيمنة تعيد إنتاج إيديولوجيّة الهيمنة. ومن المهامّ الجليلة والملحّة تطوير تفسيرات بديلة للواقع"[19]. كيف يستطيع أحدهم أن يطوّر "تفسيرات بديلة للواقع"؟

إنّني أكنّ احتراماً عميقاً لغرامسكي، لكنّني أعتقد أنّه يمكن إعادة صياغة ذلك التعليق - وتحديداً أن تقول الحقيقة فحسب. بدلاً من تكرار التعصّب الإيديولوجيّ، وتفكيكه، حاول إيجاد الحقيقة، وعبّر عنها. وهو أمر يستطيع أن يفعله أيّ منّا. تذكّر أن المثقّفين يضمرون الفكرة بأنّ عليهم جعل الأشياء تبدو معقّدة. وإلّا ما هي علّة وجودهم؟ يجدر بك أن تسأل نفسك ما هو الأمر المعقّد فعلاً. إنّ غرامسكي شخص جدير بالاحترام، لكن خذ تلك الجملة وحاول ترجمتها بلغة إنكليزيّة مبسّطة. ما مقدار تعقيد فهم الحقيقة أو معرفة كيف تتصرّف؟

4

حروب عدوانيّة

كمبريدج، ماساشوستس (12 شباط/فبراير 2004)

لنبدأ ببعض الذكريات. في فيلم وثائقيّ جديد، "ضباب الحرب"، يقدّم روبرت مكنمارا اعترافاً مثيراً جدّاً للاهتمام. فهو يستشهد بقول الجنرال كورتي ليماي، وكان قد خدم معه في فترة قصف المدن اليابانيّة بالقنابل الحارقة في الحرب العالميّة الثانية، "لو خسرنا الحرب لكنّا حوكمنا جميعاً كمجرمي حرب". وبعد ذلك يقول، "أعتقد أنه محقّ... لكن ما الذي يجعل الحرب غير أخلاقيّة إذا خسرت وأخلاقيّة إذا ربحت"[1]؟

لم أشاهد الفيلم، لكن أبلِغت أنّ مكنمارا حدّد دوره أثناء الحرب العالميّة الثانية للمرّة الأولى. فالسِّيَر تصفه كأنّه إحصائيّ يعمل في مكان ما في الخلفيّة، لكن تبيّن أنّه كان يلعب دوراً تخطيطياً، يقوم على التوصّل إلى كيفيّة تعظيم عدد القتلى في صفوف المدنيّين اليابانيّين بأقلّ تكلفة. وقد اختيرت طوكيو في الظاهر كهدف لأنّها كثيفة السكّان ومبنيّة من الخشب بمعظمها، لذا يمكن أن تُحدث عاصفة من النيران تقتل نحو مئة ألف

شخص بدون أي صعوبة. عليك أن تتذكّر أنّ اليابان لم تكن تمتلك دفاعات جويّة في ذلك الوقت. وأعتقد أنّ مكنمارا يتحمّل المسؤوليّة ـ ولا يمكنني أن أقول الفضل إذا توخّيت الدقّة ـ عن اتخاذ هذا القرار.

لا ينطبق تعليقه بشأن مجرمي الحرب على هذا المثال فحسب، لكنّه عامّ. وقد أشار تلفورد تايلور، وكان المدّعي العامّ في محكمة نورمبيرغ لجرائم الحرب، إلى أنّ المحكمة نظرت في جرائم بعد وقوع الفعل، أي جرائم لم تكن موجودة في الكتب لحظة وقوعها[(2)]. وكان على المحكمة أن تقرّر ما الذي يعتبر جريمة حرب، وقد وضعوا تعريفاً عملانياً لجريمة الحرب باعتبارها أي شيء ارتكبه العدوّ ولم يرتكبه الحلفاء. كان ذلك صريحاً ـ وهو يفسّر لماذا لم يعتبر قصف الحلفاء المدمّر لطوكيو ودريسدن وغيرهما من المراكز المدنيّة جرائم حرب. لقد قامت القوّات الجويّة الأميركيّة والبريطانيّة بقصف المراكز المدنيّة أكثر مما قام به الألمان. وقد استهدفوا مناطق تسكنها الطبقة العاملة والفقيرة بشكل رئيسيّ. لكن بما أنّ الحلفاء قصفوا المراكز المدنيّة أكثر مما فعل المحور، استبعد قصف المراكز المدنيّة عن فئة جرائم الحرب. وظهر المبدأ نفسه في شهادات الأفراد أيضاً. فقد طلب أميرال ألمانيّ ـ كارل دوينتز، قائد الغوّاصات ـ شهادة قائد الغوّاصة الأميركيّة نيميتز كشاهد دفاع، فأدلى بأنّ الأميركيّين ارتكبوا الأشياء التي اتُّهم دوينتز بارتكابها. وقد بُرّئ من التهم الموجّهة إليه.

كانت محكمة نورمبيرغ شبه محترمة على الأقلّ. أما محكمة طوكيو فقد كانت هزليّة، حيث لا يمكن تصديق بعض المحاكمات الأخرى لليابانيّين، مثل محاكمة الجنرال تومويوكي ياماشيتا، الذي حوكم وشنق بسبب الجرائم التي ارتكبها اليابانيّون في الفيليبين. كان الجنود تحت

إمرته من الناحية التقنيّة، لكن في نهاية الحرب عُزلوا ولم يعد لديه أي اتصال بهم. وقد ارتكبوا بالفعل أعمالاً وحشيّة رهيبة. فشُنق هو من أجلها(3). تصوّر فقط إذا عُمّم هذا المثال على القادة الذين ارتكب جنودهم جرائم حرب من تلقاء أنفسهم، بدون أي اتصال مباشر بهم. ستُشنق القيادة العسكريّة بأكملها لأيّ جيش عامل في العالم، وكذلك القيادة المدنيّة. فالمدنيّون، لا الجنرالات، هم الذين يمنحون عادة التفويض بارتكاب أسوأ جرائم الحرب وينظّمونها. لذا فإنّ ملاحظة مكنمارا دقيقة ومألوفة، وتقلّل من الواقع.

بالمناسبة، تنطبق ملاحظة مكنمارا على محاكمات جرائم الحرب التي تحصل اليوم. وأنت تذكر ردّ الفعل عندما بدا لمدّة ثلاثين ثانية تقريباً كأنّ المحكمة الخاصّة بيوغسلافيا قد تحقّق في جرائم حلف الناتو. فقد حثّ محامون كنديّون وبريطانيّون المحكمة على التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها حلف الناتو ـ وهي جرائم حدثت بالفعل ـ وبدا لمدّة وجيزة كأنّ ذلك سيحدث. لكنّ الولايات المتحدة سارعت إلى تحذير المحكمة من ملاحقة أي جرائم ارتكبتها الولايات المتحدة أو حلفاؤها. فالجرائم هي ما يفعله الآخرون لا ما نرتكبه نحن.

ويمكن العثور على المنطق نفسه في مذهب بوش. ومن مكوّنات هذا المذهب أنّ للولايات المتحدة حقّ اتخاذ إجراءات عسكريّة هجوميّة ضدّ البلدان التي تعتبر أنّها تشكّل تهديداً أمنياً لأنّها تمتلك أسلحة دمار شامل. هذا هو القسم الأول من المذهب. وقد انتقده العديد من وجوه المؤسّسة ليس لأنّهم يخالفونه الرأي، ولكن لأنّهم يعتقدون أنّ وقاحة الإعلان عنه وتطبيقه تشكّل تهديداً للولايات المتحدة في نهاية المطاف. ونشرت مجلّة "فورين أفّيرز" مقالة على الفور تنتقد فيها ما أسمته

"الاستراتيجيّة الكبرى للإمبرياليّة الجديدة"[4]. بل إنّ مادلين أولبرايت، وزيرة خارجيّة كلينتون، أشارت بدقّة إلى أنّ كل رئيس كان لديه هذا المذهب، لكن لم يعلن عنه. وكتبت في مجلّة "فورين أفّيرز" تقول، "الدفاع الاستباقيّ عن النفس أداة يحتفظ بها كل رئيس بهدوء كاحتياط لديه"[5]. أنت تحتفظ بها في جيبك الخلفيّ، وتستخدمها عندما تريد. ولعل التعليق الأكثر إثارة للاهتمام هو تعليق هنري كيسنجر في ردّه على خطاب رئيسيّ ألقاه بوش في وست بوينت وأجمل فيه استراتيجيّة الأمن القوميّ الجديدة. قال كيسنجر إنّ هذا المذهب "الثوريّ في الشؤون الدوليّة لن يمزّق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدوليّ إرباً إرباً فحسب، وإنّما أيضاً منظومة وستفاليا للنظام الدوليّ التي وُضعت في القرن السابع عشر. وقد وافق كيسنجر على المذهب، لكنّه أضاف شرطاً واحداً: يجب علينا جميعاً أن ندرك أنّ هذا المذهب لا يمكن أن يكون "مبدأ عامّاً متاحاً لكل دولة"[6]. هذا المذهب لنا، وليس لأي أحد آخر. سنستخدم القوّة متى شئنا ضدّ كل من نعتبره تهديداً محتملاً، وربما فوّضنا هذا الحقّ إلى دول تابعة، لكن ليس للآخرين.

لننتقل إلى القسم الثاني من مذهب بوش: "إنّ الذين يأوون الإرهابيّين مذنبون بقدر ذنب الإرهابيّين أنفسهم"[7]. ومثلما لدينا الحقّ بمهاجمة الإرهابيّين وتدميرهم، لدينا الحقّ بمهاجمة الدول التي تأوي الإرهابيّين وتدميرها. حسناً، من هي الدول التي تأوي الإرهابيّين؟ لندع جانباً تلك الدول التي تأوي رؤساء الدول؛ فإذا أدخلناها لن يلبث النقاش أن يتحوّل إلى عبث. لذا سنحصر أنفسنا بالمجموعات والأفراد الذين يعتبرون إرهابيّين بصورة رسميّة أو إرهابيّين دون قوميّين مثل القاعدة وحماس. من هي الدول التي تأويهم؟ هناك الآن قضيّة مهمّة جدّاً

مطروحة أمام محكمة الاستئناف في ميامي لم ألحظ تغطية كبيرة لها، لكنّها تتعلّق بهذه المسألة بشكل مباشر، وهي قضيّة الكوبيّين الخمسة. ولتقديم خلفيّة موجزة، أطلقت الولايات المتحدة حرباً إرهابيّة ضدّ كوبا في سنة 1959، سرعان ما تصاعدت في ظل إدارة كنيدي، مع عمليّة النمس، واقتربت في الواقع من حدّ إطلاق حرب نوويّة. ولعل الأعمال العدوانيّة بلغت ذروتها في نهاية السبعينيّات. مع ذلك، كانت الولايات المتحدة، في ذلك الوقت، تنأى بنفسها عن الحرب الإرهابيّة، ولم تكن، على حدّ علمنا، تنفّذ أعمالاً إرهابيّة بشكل مباشر. بدلاً من ذلك، كانت الولايات المتحدة تأوي إرهابيّين ينفّذون الهجمات في كوبا - وهي هجمات خطيرة جدّاً - بما يشكّل انتهاكاً للقانونين الأميركيّ والدوليّ. وتواصلت الأعمال الإرهابيّة حتى أواخر التسعينيّات على الأقلّ. ليس علينا مناقشة إذا ما كان الأشخاص المتورّطون إرهابيّين أم لا. فقد وصفهم مكتب التحقيقات الفيدراليّ ووزارة العدل بأنّهم إرهابيّون خطيرون، لذا سنأخذ بكلامهم في هذا الشأن. هناك على سبيل المثال أورلاندو بوش، وهو متهم من قبل مكتب التحقيقات الفيدراليّ بارتكاب العديد من الأعمال الإرهابيّة الخطيرة، وبعضها على التراب الأميركيّ، وقد وصفته وزارة العدل الأميركيّة بأنّه تهديد لأمن الولايات المتحدة ودعت إلى ترحيله. وتشمل أنشطة أورلاندو المشاركة في تدمير طائرة شركة كوبانا التي قُتِلَ فيها ستة وسبعون شخصاً في سنة 1976. وقد منح جورج بوش الأول أورلاندو عفواً رئاسيّاً[8]، بطلب من ابنه جب، حاكم ولاية فلوريدا. لذا فهو يقبع سعيداً في ميامي، ونحن نأوي شخصاً تعتبره وزارة العدل إرهابيّاً خطيراً، وتهديداً لأمن الولايات المتحدة.

عندما اتضح أنّ الولايات المتحدة لا تفعل شيئاً لمنع الإرهابيّين

اللاجئين إليها من تنفيذ الهجمات، قرّرت كوبا التغلغل في المنظّمات الإرهابيّة في فلوريدا بعملاء تابعين لها لجمع المعلومات. وبعد ذلك دعت كوبا عملاء مكتب التحقيقات الفيدراليّ إلى المجيء إلى هافانا، وهو ما فعلوه. وفي سنة 1998، زوّدت كوبا مسؤولين على مستوى عالٍ في مكتب التحقيقات الفيدراليّ بآلاف الصفحات من الوثائق وأشرطة فيديو عن التخطيط لأعمال إرهابيّة في فلوريدا. واستجاب المكتب بتوقيف المتغلغلين. هذه هي قضيّة الكوبيّين الخمسة: اعتُقل المتغلغلون الذين قدّموا لمكتب التحقيقات الفيدراليّ معلومات عن الإرهابيّين في الولايات المتحدة. وقُدّموا للمحاكمة في ميامي، ورفض القاضي تغيير مكان المحاكمة، وهو أمر سخيف. وأقرّ ممثّل الادّعاء أنّه لا توجد أساساً قضيّة ضدّ الكوبيّين، لكنّهم أدينوا على أي حال. والقضيّة معروضة على الاستئناف، لكنّ ثلاثة منهم محكومون مدى الحياة، والآخرَيْن بالسجن مدّة طويلة، وقد حُرمت عائلاتهم من حقّ زيارتهم[9]. ويعتبر ذلك مثالاً ممتازاً عن دولة تأوي الإرهابيّين - ويجب أن يكون فضيحة كبرى.

هذا ليس المثال الوحيد. الحكومة الفنزويليّة تسعى الآن إلى استرداد ضابطَيْن عسكريّين اتُّهما بالاشتراك في هجمات بالقنابل في كراكاس، فهربا من البلد، وتقدّما الآن بالتماس للحصول على لجوء سياسيّ هنا[10]. واشترك هذان الضابطان في انقلاب عسكريّ نجح في إقصاء شافيز عن الحكم بضعة أيام في سنة 2002. وقد دعمت الحكومة الأميركيّة الانقلاب بصورة علنيّة، بل إنّها شاركت في التحريض عليه بحسب صحافيّين جيّدين في الصحافة البريطانيّة[11]. لو استولى بعض الضبّاط العسكريّين على البيت الأبيض وأداروا الحكومة لكانوا أعدموا. لكنّ المحاكم الفنزويليّة الرجعيّة جدّاً، والتي لا تزال مرتبطة بالنظام

السابق، رفضت مساعي الحكومة لمحاكمة الضبّاط. ونزل نظام شافيز "الشموليّ" عند حكم المحكمة ولم يحاكمهم. لذا أطلق سراحهم. وها هم الآن يطلبون اللجوء في الولايات المتحدة، وأفترض أنّهم سيحصلون عليه.

لنأخذ إيمانويل كونستنت. إنّه مسؤول عن مقتل نحو أربعة أو خمسة آلاف هايتيّ. وهو يعيش سعيداً في كوينز، بولاية نيويورك، لأنّ الولايات المتحدة ترفض حتى الاستجابة لطلبات استرداده(12).

إذاً من يأوي الإرهابيّين؟ إذا كانت الدول التي تأوي الإرهابيّين دولاً إرهابيّة، بحسب مذهب بوش، ما الذي نستنتجه من ذلك؟ نستنتج بالضبط ما تلطّف كيسنجر بقوله: مثل هذه المذاهب أحاديّة. إنّها لا ترمي لأن تكون معايير للقانون الدوليّ؛ إنّها مذاهب تمنح الولايات المتحدة الحقّ في استعمال القوّة والعنف وإيواء الإرهابيّين، لكن لا تمنحه لأحد سواها. فالجرائم بالنسبة إلى القويّ هي التي يرتكبها الآخرون.

قال روبرت جاكسون، المدّعي العامّ الأميركيّ في نورمبيرغ، في كلمته الافتتاحيّة أنّ "بدء حرب عدوانيّة أو شنّها يتّسم بالخصائص الأخلاقيّة لأسوأ الجرائم"(13). وقال ممثّل الادّعاء البريطانيّ في نورمبيرغ، هارتلي شوكروس، إنّ الألمان ارتكبوا "جريمة ضدّ السلام... بشنّ الحروب العدوانيّة وانتهاك المعاهدات"(14). وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر التخطيط للحرب العدوانيّة وشنّها جريمة حرب كبرى. إذا أخذنا الهجوم على العراق، وهو بلد لم يكن يهدّد الولايات المتحدة، لماذا لم يثر أي نقاش عن شنّ الحكومة الأميركيّة حرباً عدوانيّة غير قانونيّة؟ ولماذا لا يتحدّث الناس عن اتهام الرئيس بوش بإساءة استخدام منصبه(15)؟

إنّهم يتحدّثون. هناك العديد من مجموعات المحامين في الولايات المتحدة

- ولكن معظمها في إنكلترا وكندا وسواهما - الذي يسعون إلى محاكمة المسؤولين الأميركيّين لارتكابهم جريمة العدوان. لكن تجدر بنا الإشارة إلى أنّ غزو العراق، وهو عمل صريح من أعمال العدوان، لم يكن غير مسبوق. ماذا كان غزو فيتنام الجنوبيّة في سنة 1962، مثلاً، عندما أرسل كنيدي سلاح الجوّ لمهاجمة فيتنام الجنوبيّة وبدأ حملة حرب كيماويّة ذات عواقب مدمّرة، ودفع السكّان إلى معسكرات اعتقال جماعيّة؟ كان ذلك عدواناً. ويمكنك القول إنّه اعتداء على دولة لم تكن عضواً في الأمم المتحدة، إذا كان ذلك يهمّ، لكنّه كان اعتداء حتماً. أو ماذا كان الغزو الإندونيسيّ لتيمور الشرقيّة؟ كان اعتداء بالطبع. أو الغزو الإسرائيليّ للبنان، وهو ما تسبّب بمقتل عشرين ألف شخص[16]؟ وقد نُفّذ هذان الاعتداءان بفضل الدعم الأميركيّ الدبلوماسيّ والعسكريّ والاقتصاديّ الحاسم. وفي حالة تيمور الشرقيّة، كانت بريطانيا متورّطة أيضاً. ويمكننا الاستمرار في التعداد.

ماذا كان غزو بنما في سنة 1989؟ كان غزواً يهدف إلى خطف مجرم، ليس مجرماً من مرتبة صدّام حسين لكنّه مجرم خطير، ألا وهو إيمانويل نورييغا. وفي سياق الغزو، قتلت القوّات الأميركيّة ثلاثة آلاف بنميّ، وفقاً للمصادر البنميّة[17]. لا يمكننا توكيد العدد لأنّنا لا نحقّق في الجرائم التي نرتكبها. ولا يعلم أحد ذلك علم اليقين، لكنّ الغزو الأميركيّ لبنما أدّى إلى مقتل الكثيرين دون ريب - يتناسب مع ما سقط في الغزو العراقيّ للكويت، حيث سقط نفس العدد من الإصابات تقريباً. وقد صوّتت الولايات المتحدة ضدّ قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعيّة العامّة التي تدين الغزو[18]. ألقي القبض على نورييغا في سفارة الفاتيكان وأحضر إلى فلوريدا - وكل ذلك غير قانونيّ البتّة - ثم أدين في محاكمة سخيفة

بجرائم ارتكبها بالفعل، وكلّها تقريباً عندما كان على جدول رواتب وكالة الاستخبارات المركزيّة[19]. وإذا ما حوكم صدّام، فسيتكرّر الأمر نفسه: سيدان بالجرائم التي دعمتها الولايات المتحدة، لكن لن تتمّ الإشارة إلى ذلك التفصيل الجوهريّ.

كيف يتعامل مجتمع القانون الدوليّ مع ذلك؟ يوجد لدى المختصّين في القانون الدوليّ مهمّة معقّدة. هناك جماعة هامشيّة تقول الحقيقة وتشير إلى انتهاكات القانون الدوليّ. لكنّ على معظمهم الإتيان بمحاجّات معقّدة لتبرير جرائم العدوان. وعملهم الأساسيّ هو تقديم المشورة لصالح سلطة الدولة. وتثير تبريراتهم الاهتمام، حيث يقول الأكثر نزاهة من بينهم، مثل مايكل غلينون، من كليّة فلتشر للقانون والدبلوماسيّة، إنّ القانون الدوليّ وميثاق الأمم المتحدة "كلام فارغ" بمجمله، ويجب التخلّص منهما لأنّهما يقيّدان قدرة الولايات المتحدة على استخدام القوّة[20].

إن موقف غلينون ـ ويشاركه فيه العديد من المدافعين الآخرين عن العدوان الأميركيّ، مثل روث ودجوود أستاذ القانون بجامعة يال ـ يقوم على أنّ الأعمال الأميركيّة مثل القصف غير القانونيّ على صربيا غيّرت طبيعة القانون، لأنّ القانون مذهب حيّ، منظومة حيّة من المبادئ، تعدّل باستمرار عن طريق الممارسة الدوليّة. هل تمّ تعديله بغزو صدّام حسين الكويت؟ لا. هل تمّ تعديله بغزو فيتنام كمبوديا، وهو من الأعمال القليلة في التاريخ الحديث التي يمكن أن تسمّى تدخّلاً إنسانيّاً؟ أو غزو الهند باكستان الشرقيّة، وهو الذي وضع حدّاً لأعمال وحشيّة كثيرة؟ لا. بل إنّ هذه التدخّلات تعرّضت لإدانة مريرة. ولم يستحدث أي منها معايير جديدة للقانون الدوليّ. ويرجع ذلك إلى أنّنا نحن، دون سوانا، من يغيّر القانون.

ثمة عدد حديث من "المجلّة الأميركيّة للقانون الدوليّ" يضمّ مقالة معقّدة وعميقة الفكر كتبها كارستن ستان بعنوان "فرض الإرادة الجماعيّة بعد العراق". يستشهد ستان فيها بيورغن هابرماس وسائر المفكّرين الآخرين الكبار. وتُختصر مقالته بما يلي: عندما غزت الولايات المتحدة العراق، كانت ملتزمة في الواقع بميثاق الأمم المتحدة، إذا ما فسّره المرء بالشكل الملائم. وعلينا الإقرار بأنّ هناك تفسيرين للميثاق. هناك تفسير حرفيّ بأنّ استخدام القوّة في الشؤون الدوليّة عمل إجراميّ إلا في ظروف لا تنطبق في حالة العراق، وهو تافه وغير مثير للاهتمام. وهناك التفسير "المجموعيّ" للميثاق، أي أنّ العمل يكون مشروعاً إذا كان ينفّذ إرادة مجموع الأمم. وبما أنّ مجلس الأمن لا يمتلك القوّة العسكريّة لتنفيذ إرادة مجموع الأمم، فإنّه يفوّض هذا الدور ضمناً إلى الدول التي تمتلك القوّة، أي الولايات المتحدة. لذلك فإنّ الولايات المتحدة بغزوها العراق إنّما كانت تنفّذ إرادة المجتمع الدوليّ، بموجب التفسير المجموعيّ للميثاق. ولا يهمّ إذا أدان 90 بالمئة من سكّان العالم وكل دوله تقريباً الغزو بمرارة. فهذه الدول لا تدرك ما هي إرادتها. فقد تمّ التعبير عن إرادتها **الفعليّة** في قرارات مجلس الأمن التي لم يمتثل لها العراق بشكل تامّ، وما إلى هنالك. لذلك، بموجب التفسير المجموعيّ المعقّد والدقيق، كانت الولايات المتحدة تستخدم القوّة بتفويض من مجلس الأمن رغم أنّ مجلس الأمن أنكر ذلك[21]. وذلك قسم كبير مما يقوم به المتخصّصون الأكاديميّون. فالأكاديميّون يقدّمون محاجّات معقّدة ودقيقة تبلغ حدّ السذاجة الطفوليّة، لكنّها مغلّفة بالعمق الكافي والحواشي والإشارات المرجعيّة إلى مفكّرين عميقين مزعومين بحيث يمكنك إنشاء هيكل يحمل شيئاً من المعقوليّة في كون غريب ما.

الخطاب الحاليّ عن العراق يفيد بأنّ البلد قد "حُرِّر".

إذا أردت أن تعرف إذا كان بلدٌ ما محرّراً أم لا، اسأل سكّانه. فهم الذين يقرّرون، لا مثقّفو البلد الغازي وسياسيُّوه. ويقول العراقيّون في استطلاعات الرأي الغربيّة، بنسبة خمسة إلى واحد تقريباً، إنّ البلد خاضع للاحتلال. وفي أحد أكثر نتائج استطلاعات الرأي التي رأيتها استرعاء للانتباه، طُلب من العراقيّين تسمية رئيس الدولة الأجنبيّ الأكثر احتراماً. وكانت الإجابة الأولى جاك شيراك، رئيس فرنسا ورمز معارضة غزو العراق. وكانت النسبة التي حصل عليها شيراك أعلى بكثير مما حصل عليه بوش. أما بلير المثير للشفقة فقد تخلّف عن بوش. وفي بعض استطلاعات الرأي التي أثارت دهشتي، قالت غالبيّة كبيرة من العراقيّين إنّ على القوّات الأميركيّة الرحيل، وذلك جدير بالملاحظة بالنظر إلى سوء الأوضاع الأمنيّة هناك[22].

إذا نظرت في الواقع إلى نتائج استطلاعات الرأي، تجد أنّ العراقيّين يبدون إدراكاً أكثر تقدّماً للغرب مما نبديه بكثير. ومن الشائع جدّاً أن يدرك الضحايا نظاماً ما أكثر من الأشخاص الذين يحملون العصا. وإذا أردت أن تعرف عن الأسر البطريكية (أي التي يسيطر عليها الأب)، لا تسأل الأب بل اسأل الأم؛ وربما تعلم شيئاً عندئذٍ. على سبيل المثال، سئل العراقيّون في أحد استطلاعات الرأي الغربيّة، لماذا تعتقد أنّ الولايات المتحدة دخلت العراق؟ لاحظ أنّهم لم يستخدموا كلمة غزت. كان هناك بعض العراقيّين الذين يتفقون في الرأي مع الرئيس بوش و100 بالمئة من المعلّقين الغربيّين. فقد قال واحد بالمئة منهم أنّ هدف الغزو هو إقامة الديمقراطيّة. وقال سبعون بالمئة أنّ الهدف هو الاستيلاء على موارد العراق وإعادة تنظيم الشرق الأوسط ـ اتفقوا مع ريتشارد بيرل

وبول وولفويتز. كان ذلك الرأي السائد. وقال 50 بالمئة تقريباً إنّ الولايات المتحدة تريد إقامة ديمقراطيّة في العراق لكنّها لن تسمح للحكومة العراقيّة بتنفيذ سياساتها الخاصّة بدون تأثير أميركيّ[23]. بعبارة أخرى، إنّهم يدركون أنّ الولايات المتحدة تريد الديمقراطيّة إذا كان بوسعها السيطرة عليها. وذلك صحيح. فالديمقراطيّة نظام تشعر فيه بأنّك حرّ في فعل ما يحلو لك طالما أنّك تفعل ما نقوله لك. ذلك ما يجب تدريسه في المدارس الابتدائيّة هنا. والأدلّة على ذلك لا تُردّ بحيث يبعث تكرارها على السأم. بالمقابل، يبدو أنّ العراقيّين لا يواجهون مشكلة في فهم ذلك، وذلك عائد جزئيّاً إلى أنّهم يعرفون تاريخهم. فقد أقام البريطانيّون العراق بشكل مصطنع في سنة 1920، ورسموا حدوده بحيث تسيطر بريطانيا، لا تركيا، على النفط في الشمال. وحرصوا على أن يكون العراق تابعاً لهم بعدم إعطائه منفذاً على البحر. وبعد ذلك أعلن البريطانيّون أنّ العراق بلد حرّ ومستقلّ ويدير شؤونه بنفسه. وإذا ما ألقيت نظرة على سجلات المكتب الاستعماريّ البريطانيّ، كانت سريّة فيما مضى والآن مفتوحة أمام الجمهور، تجد أنّ البريطانيّين قالوا إنّ العراق سيكون بلداً حرّاً لكنّه سيدار "بواجهة عربيّة"، يستطيع البريطانيّون أن يحكموا من خلفها[24]. ليس على العراقيّين أن يقرؤوا السجلات السريّة، فهم يعرفون تاريخهم. وهم يعرفون مقدار الحريّة التي مُنحت لهم. بالإضافة إلى ذلك، ما على العراقيّين سوى أن يُمعنوا النظر فيما يحدث الآن. فمن المثير للدهشة رؤية محاولة وسائل الإعلام الأميركيّة الالتفاف حول سعينا اليائس إلى تجنّب الدعوات العراقيّة لإجراء الانتخابات، رغم تعلّقنا العاطفيّ الشديد بها. ومن الصعب جدّاً ألا تلاحظ ذلك. وليس على العراقيّين أن يقرؤوا صحيفة "واشنطن بوست" ليكتشفوا أنّ الولايات المتحدة تقوم بإنشاء أكبر سفارة لها في العالم في بغداد أو أنّ واشنطن تصرّ على اتفاقيّة

وضعيّة القوّات التي تمنح بموجبها الحكومة العراقيّة ذات السيادة الولايات المتحدة حقّ الاحتفاظ بالعدد الذي تريده من القوّات والقواعد طوال المدّة التي تريد[25]. وليس عليهم أن يقرؤوا صحافة الأعمال في الولايات المتحدة ليكتشفوا أن السلطات المحتلّة فرضت نظاماً اقتصادياً لا تقبل به أي دولة ذات سيادة في الوقت الحاليّ، وهو يفتح العراق بشكل كامل لكي تستولي عليه الشركات الأجنبيّة. فبوسعهم أن يروا أنّ النظام الاقتصاديّ الذي يُفرض عليهم هو حلم إدارة بوش. وأنّ رجال الأعمال العراقيّين يجهرون بالصراخ بشأنه لأنّهم يعرفون أنّهم لن يتمكّنوا البتّة من التنافس مع البلدان الأخرى بموجب هذه الشروط[26]. يبلغ أعلى معدّل ضريبيّ في العراق الآن 15 بالمئة فقط ـ وذلك يعني عدم وجود ضرائب وعدم وجود قيود على الاستثمار الأجنبيّ. لكنّ القطاع الوحيد المستثنى من الملكيّة الأجنبيّة الكاملة هو النفط، لأنّ ذلك سيكون صارخاً جدّاً. لكن إذا قرأت بين السطور، تجد أنّ المديرين التنفيذيّين في هاليبيرتون يوضحون بأنّ العمل الذي يقومون به الآن، بدعم سخيّ من دافعي الضرائب، سيجعلهم في موقف جيّد لإدارة موارد النفط العراقيّ في المستقبل والسيطرة عليها[27].

نرى الآن بعض الانتقاد لغزو العراق في وسائل إعلام التيّار السائد.

النقد الذي نشاهده لا يشكّك في الافتراضات الأساسيّة التي تكمن خلف الغزو. وهو يقول إنّ الولايات المتحدة تحاول القيام بما هو صحيح، لكنّ إدارة بوش تؤدّي ذلك بطريقة سيّئة. لنعد إلى روبرت مكنمارا. عندما كتب مكنمارا كتابه "بالعودة إلى الماضي"، لقي مديحاً كبيراً من قبل الحمائم الإنسانيّين[28]. قالوا لقد ثبتت صحّة موقفنا: أخيراً ثاب مكنمارا إلى رشده ووافق على أنّنا كنّا محقّين طوال الوقت. فما الذي قاله؟ لقد اعتذر

إلى الشعب الأميركيّ لأنّه لم يبلغهم باكراً بأنّ الحرب ستكون مكلفة للأميركيّين، وهو آسف جدّاً لذلك. هل اعتذر للفيتناميّين؟ لا توجد أي كلمة اعتذار واحدة للفيتناميّين. لقد قتلنا مليوني فيتناميّ ودمّرنا البلد. ولا يزال الشعب الفيتناميّ يموت من الحرب الكيماويّة التي شنّها مكنمارا. لكن لا يستحقّ أي من هذه الأعمال اعتذاراً. فالفرضيّات التي تقف خلف حرب فيتنام تحظى بقبول الجميع. لقد كنّا نحاول الدفاع عن فيتنام الجنوبيّة، لكن تبيّن أنّ ذلك مكلف جدّاً فاضطررنا إلى التوقّف. ولا يمكنك أن توجّه الانتقاد إلا في ذلك الإطار.

الأمر نفسه ينطبق على الهجوم على العراق. فالمنتقدون للحرب يقولون إنّ بوش لم يبلغنا بالحقيقة بشأن أسلحة الدمار الشامل. لنفترض أنّه كان يقول الحقيقة. هل يغيّر ذلك من الواقع في شيء؟ أو لنفترض أنّه عثر عليها، هل يغيّر ذلك أي شيء؟ إذا أردت أن تعثر على أسلحة الدمار الشامل، فستجدها في كل أنحاء المنطقة. لنأخذ إسرائيل على سبيل المثال. هناك قلق كبير الآن من انتشار الأسلحة النوويّة، وذلك شيء محقّ. ثمة مقالة في الصفحة المقابلة لصفحة محرّر صحيفة "نيويورك تايمز" هذا الصباح بقلم محمّد البرادعي، المدير العامّ للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، وهي تبدأ بالإشارة إلى تزايد انتشار الأسلحة بما يشكّل تهديداً خطيراً للعالم[29]. أجل إنّها تتزايد. لماذا؟ هناك العديد من الأسباب، منها أنّ إسرائيل تمتلك مئات الأسلحة النوويّة، فضلاً عن الأسلحة الكيماويّة والبيولوجيّة، وهي لا تشكّل تهديداً بحدّ ذاتها فحسب لكنّها تشجّع الآخرين على اقتناء الأسلحة ردّاً على ذلك ودفاعاً عن النفس. هل يقول أحد أي شيء عن ذلك؟ لقد أقرّ الجنرال لي بتلر، الرئيس السابق للقيادة الجويّة الاستراتيجيّة، بهذه المشكلة في الواقع في

كلمة ألقاها قبل بضع سنوات. وقال فيها، "من الخطورة بمكان في مرجل العداوات الذي ندعوه الشرق الأوسط، أن تسلّح دولة واحدة نفسها بمخزونات من الأسلحة النوويّة التي ربما تعدّ بالمئات، على ما يزعم، لأنّ ذلك هو ما يحفز الأمم الأخرى على القيام بذلك"[30]. لم يسمّ البلد، لكن من الواضح أنّه إسرائيل.

قبل بضعة أيام فقط، نشرت الصحيفة الإسرائيليّة البارزة، "هآرتس"، في طبعتها العبريّة - لم تنشر في الطبعة الإنكليزيّة - خبراً مسرّباً مثيراً جدّاً للاهتمام من مصدر عسكريّ مجهول، وهو تسريب مبهم لكن يمكن أن يتقصّاه كل المهتمّين بالانتشار. يقول الخبر المسرّب إنّ الولايات المتحدة تزوّد سلاح الجوّ الإسرائيليّ "بسلاح خاصّ"، وقد يكون ذلك كلمة مرمّزة لرؤوس نوويّة للطائرات الأميركيّة المتقدّمة التي تستخدمها إسرائيل[31]. ربما لا يرغب المراسلون والمعلّقون هنا في التحدّث عن هذا الموضوع، لكن يمكنك المراهنة على حياتك بأنّ الاستخبارات الإيرانيّة تقوم بقراءة هذه التقارير. لذا كيف سيكون ردّهم؟ سيكون سلوك طريق الانتشار.

إذا كان عليك أن تقلق بشأن البلدان التي تمتلك أسلحة دمار شامل، ليس عليك أن تبحث بعيداً جدّاً. الولايات المتحدة نفسها تقوم بزيادة الانتشار عن طريق رفض المعاهدات، وإعاقة أي جهد لوقف عسكرة الفضاء، وتطوير ما يسمّونه "قنابل نوويّة صغيرة"، وهي في الواقع أسلحة دمار شامل نوويّة. يقول البرادعي في مقالته بصورة مهذّبة إنّ علينا أن نحاول تطبيق معاهدة لمنع انتقال الموادّ من أجل تطوير اليورانيوم المخصّب. غير أنّه لا يقول إنّ العالم يحاول القيام بذلك منذ بعض الوقت لكنّ إدارة بوش لا تشارك في هذا المسعى.

تمثّل عسكرة الفضاء بمفردها مشكلة شديدة الخطورة. فقد أُوقفت لجان الأمم المتحدة لنزع الأسلحة منذ سنوات. ويرجع ذلك إلى رفض إدارة كلينتون السماح باتخاذ تدابير تحظر عسكرة الفضاء. وبُعيد الإعلان عن استراتيجيّة الأمن القوميّ المصحوبة بكثير من التهليل في أيلول/ سبتمبر 2002، أُطلق إعلان آخر لم يحظَ بأي تغطية تذكر، رغم أنّه قد يكون أكثر أهميّة. فقد نشرت القيادة الفضائيّة لسلاح الجوّ، وهي المسؤولة عن الأسلحة النوويّة وسواها من الأسلحة المتقدّمة في عصر الفضاء، توقّعاتها للسنوات العديدة القادمة، وفيها قالت إنّ الولايات المتحدة ستنتقل من "السيطرة" على الفضاء إلى "ملكيّة" الفضاء[32]. وتعني ملكيّة الفضاء أنّه لن يتمّ التساهل مع أيّ تحدٍّ محتمل للسيطرة الأميركيّة على الفضاء. وإذا ما تحدّانا أحد فسوف ندمّره.

ما الذي تعنيه ملكيّة الفضاء؟ إنّها موضّحة في وثائق عالية المستوى، بعضها سُرّب، وبعضها عامّ. وهي تعني وضع منصّات في الفضاء لأسلحة ذات قوّة تدميريّة شديدة، بما في ذلك الأسلحة النوويّة والليزريّة التي يمكن أن تطلق على الفور، بدون تنبيه في أي مكان في العالم. وتعني طائرات بدون طيّار تتجاوز سرعتها خمسة أضعاف سرعة الصوت تبقي العالم بأكمله تحت المراقبة الفوتوغرافيّة بأجهزة عالية الوضوح وتستطيع معرفة إذا ما كانت سيّارة ما تجوب شارعاً في أنقرة، أو أي شيء آخر يثير اهتمامك، أي أنّ العالم بأكمله موضوع تحت المراقبة[33]. ولعلّنا لن نحتاج في نهاية المطاف إلى قواعد أماميّة لأنّ الولايات المتحدة ستكون قادرة على شنّ الهجمات من موقع قياديّ في جبال كولورادو أو مونتانا.

كيف تظنّ أنّ العالم سيردّ على ذلك؟ لقد ردّت روسيا والصين

بالفعل بزيادة الإنفاق العسكريّ على الأسلحة الهجوميّة. وحوّلت روسيا منظومتها الصاروخيّة إلى الإطلاق عند التنبيه، أي الردّ التلقائي. طالما كان برنامج الأسلحة النوويّة الروسيّة خطراً للغاية، لكنّه الآن أشدّ خطورة مع تدهور القيادة وأنظمة التحكّم[34]. ولإعطاء فكرة عن ماهيّة هذه الخطورة، اذكر أنّنا في سنة 1995 كنّا قاب قوسين أو أدنى من وقوع حرب نوويّة. فقد فسّرت الأنظمة الروسيّة المحوسبة أنّ صاروخاً علمياً أطلق من النرويج هو الضربة الأولى وبدأت إجراءات الردّ. لكن بوريس يلتسين أوقف الهجوم لحسن الحظّ[35]. اليوم، أصبحت الأنظمة الروسيّة أسوأ بكثير. وقدّ ردّ الصينيّون أيضاً. ولن أفاجأ إطلاقاً إذا كان القمر الصينيّ الذي أطلق يمثّل ردّاً على المخطّطات الأميركيّة المتعلّقة بالفضاء، ويهدف إلى توجيه الرسالة التالية، "لن نسمح لكم بأن تمتلكوا الفضاء". وقد يكون لذلك مخاطر عظيمة.

في هذه الأثناء، اتخذت الولايات المتحدة موقفاً أكثر عدائيّة. فهي تضخّ مزيداً من الأموال فيما يسمّى الدفاع الصاروخيّ. ويفسّر الجميع الدرع الصاروخيّة بأنّها سلاح هجوميّ يفترض به أن يوفّر الحماية ضدّ الردّ الانتقاميّ على ضربة أميركيّة أولى. ويعرف الجميع كيف يمكن أن يكون ردّ فعل البلدان الأخرى، وتحديداً، بزيادة قدراتها العسكريّة الهجوميّة. والوضع الآخر للردّ هو الإرهاب. هذه هي الأسلحة المتوفّرة للأهداف المحتملة للهجوم الأميركيّ. لذا فإنّنا نحضّ على زيادة الإرهاب، وزيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وزيادة التهديدات الموجّهة للشعب الأميركيّ. هذه هي نتيجة تلك البرامج، وهي لا تخفى على أحد. فلماذا الإقدام عليها؟ من أجل الكسب على المدى القصير. وإذا ما قادت إلى كارثة على المدى الطويل، فإنّها ستكون مشكلة للآخرين.

ينطبق المنطق نفسه على الميادين الأخرى. فقد وصل القلق بشأن الاحترار العالميّ اليوم مرحلة متقدّمة، حتى إنّ البنتاغون نفسه يصدر دراسات عن التهديد الشديد للاحترار العالميّ خلال العشرين أو الثلاثين سنة القادمة[36]. ومن التوقّعات الخطيرة إمكانيّة حدوث تحوّل مفاجئ في تيّار الخليج، ما قد يحوّل شمال أوروبا إلى لابرادور أو غرينلند، وقد يحوّل أجزاء كبيرة من الولايات المتحدة إلى صحراء[37]. ويمكن أن يؤدّي ارتفاع منسوب البحر إلى مسح بنغلاديش ومقتل أعداد لا يمكن التكهّن بها من البشر. وقد تتحول الأراضي الأكثر صلاحيّة للزراعة في باكستان إلى ما يشبه الصحراء[38]. ويعجز الوصف عن الإحاطة بتأثيرات كل ذلك. هل نقوم بفعل أي شيء حيال ذلك؟ لا. فنحن غير مهتمّين. أي إنّ المخطّطين لا يهتمّون. فذلك لا يدخل في إطار اهتماماتهم. إذا كنت مدير شركة ما، لا يهمّك ما سيحدث بعد عشر سنوات. بل أنت تحرص على الحصول على مكافأتك الكبيرة وخيارات الأسهم في السنة القادمة، لا بعد عشر سنوات. فذلك شأن شخص آخر. لقد أصبحت هذه الإيديولوجيّة المتعصبّة مستحكمة في البنية المؤسّسيّة. ولا يمكنك لوم الأفراد على ذلك أكثر مما يمكنك لوم مكنمارا على إجراء تحليل للتكاليف والمنافع التي تُظهر كيف تعظّم عدد المدنيّين اليابانيّين الذين يمكنك قتلهم. إنّ ذلك يشبه ما قاله حنّا أرندت عن أدولف إيخمان. قم أنت بعملك، فالاعتبارات الأخرى ليست جزءاً من اختصاصك[39].

فيما يتعلّق بهذه الرؤية القصيرة المدى، أليس لهؤلاء الأشخاص أبناء وأحفاد؟ ألا يهملون بذلك مستقبلهم تماماً؟

انظر إلى تاريخنا. في حوالي سنة 1950، كانت الولايات المتحدة تنعم بموقف آمن. لم تكن خاضعة لتهديد ضمن مجال الرمي - باستثناء تهديد

واحد: الصواريخ البالستيّة العابرة للقارّات ذات الرؤوس الحراريّة النوويّة. لم تكن متوفّرة بعد، لكنّها قيد التطوير. وهي تشكّل تهديداً للبرّ الأميركيّ، ويمكن أن تدمّره في الواقع. الآن إذا كنت تهتمّ لأمر أبنائك وأحفادك، ألا تفعل شيئاً لتجنّب تطوّر ذلك التهديد؟ هل كان يمكن القيام بشيء؟ لم تتمّ المحاولة، لذا لا نعرف. كان يمكن على الأقلّ سبر احتمال التوصّل إلى معاهدات تمنع تطوير هذه الأسلحة. بل إنّه كان من غير المستبعد أن يوافق الروس على مثل هذه المعاهدات. فقد كانوا متخلّفين جدّاً من الناحية التكنولوجيّة، ويشعرون بحقّ بالخوف والتهديد بحيث يمكن أن يوافقوا على عدم تطوير هذه الأسلحة. ونحن نعلم من الأرشيفات الروسيّة التي فُتحت مؤخّراً، أنّهم كانوا يعرفون أيضاً أنّ الولايات المتحدة تحاول إنهاكهم لإيصالهم إلى الدمار الاقتصاديّ بإجبارهم على الدخول في سباق أسلحة لا يمكنهم تحمّله - تذكّر ان اقتصادهم كان أصغر من اقتصادنا بكثير. لذا كان يمكن، بل من المرجّح أن يوافقوا على مثل هذه المعاهدة. ماذا يقول السجل التاريخيّ عن ذلك؟ في التاريخ القياسيّ الرزين، يذكر مكجورج بونديّ، بشكل عابر إلى حدّ ما، وهو مستشار للأمن القوميّ قادر على الوصول إلى السجلّات السريّة، أنّه لم يتمكّن من إيجاد أي ذكر لاحتمال انتهاج هذا الخيار[40]. لم يقل تمّ اقتراحه ورفض، بل إنّه لم يُذكر البتّة. هل كان يجب أن تكون عبقرياً لتدرك في أوائل الخمسينيّات أنّ ذلك هو الخطر المحتمل الوحيد الذي يتهدّد الولايات المتحدة وأنّه يمكن أن يقضي على أحفادك؟ لا، ما كان عليك سوى أن تتحلّى بالذكاء وتمتلك المعرفة بالعالم التي يمتلكها طالب عاديّ في مدرسة ثانويّة. لم يكن هؤلاء، أي دين أتشيسون وبول نيتز وجورج كينان والبقيّة، أشخاصاً أغبياء. لكن لم تخطر تلك الفكرة ببالهم، إذ كان لديهم أهداف أسمى، مثل تعظيم السلطة والامتياز على المدى القصير.

ماذا تقول لمن يقرأ هذه المقالة ويقول، "هذه مشاكل ضخمة. ماذا يسعني أنا كفرد أن أفعل حيالها"؟

هناك أشياء كثيرة يمكننا القيام بها. لن نُزَجَّ في السجون ونواجه التعذيب. ولن نتعرّض للاغتيال. فلدينا امتياز عظيم وحريّة هائلة. وذلك يعني وجود فرص لا حصر لها. بعد كل خطاب ألقيه في الولايات المتحدة، يقترب منّي بعض الأشخاص ويقولون، "أريد أن أغيّر الأمور. ماذا يمكنني أن أفعل"؟ لا أسمع قطّ هذه الأسئلة من المزارعين في جنوب كولومبيا، والأكراد في جنوب شرق تركيا الذين يخضعون لقمع شديد، أو من كل من يعاني. لا يسألون عمّا يمكنهم عمله، بل يخبرونك عما يفعلونه. ربما تحمل الامتيازات والحريّة الهائلة في طيّاتها إحساساً بالعجز، وتلك ظاهرة غريبة لكنّها تثير الدهشة. إنّ بوسعنا القيام بأي شيء تقريباً. فليس هناك صعوبة في العثور على المجموعات التي تعمل جاهدة في القضايا التي تهمّك وأن تنضمّ إليها. لكن الناس لا تريد هذه الإجابة.

أعتقد أنّ السؤال الحقيقيّ الذي يريد أن يطرحه هؤلاء الأشخاص، "ماذا يمكنني أن أفعل لوضع حدّ لهذه المشاكل، على أن يكون سريعاً وسهلاً"؟ لقد شاركت في مظاهرة ولم يتغيّر أي شيء. وسار 15 مليون شخص في الشوارع في 15 شباط/فبراير 2003، ومع ذلك مضى بوش إلى الحرب؛ إنّه أمر ميؤوس منه. لكنّ الأمور لا تسير على هذا النحو. إذا أردت أن تُحْدِث تغييرات في العالم، عليك أن تشارك يومياً في القيام بالعمل البسيط والممل لاجتذاب أشخاص مهتمّين في قضيّة ما، وأن تبني منظّمة أكبر قليلاً، وتنفّذ الخطوة التالية، وتشهد الإحباط، وتصل إلى مكان ما في النهاية. هكذا يتغيّر العالم. هكذا تتخلّص من العبوديّة، وهكذا

تحصّل حقوق المرأة، وتحصل على حقّ التصويت، وتحمي العمّال. لقد تحقّق كل مكسب تستطيع الإشارة إليه عن طريق هذا النوع من الجهد - لا من مشاركة الناس في مظاهرة واحدة والانسحاب عندما لا يحدث شيء أو التصويت مرّة واحدة كل أربع سنوات ثم العودة إلى البيت. لا بأس في الحصول على مرشّح أفضل أو ربما أقلّ سوءاً، لكن تلك هي البداية لا نهاية المطاف. وإذا توقّفت هناك، فقد يكون من الأفضل ألا تشارك في التصويت. وما لم تطوّر ثقافة ديمقراطيّة حيّة ومستمرّة تستطيع أن ترغم المرشّحين، فإنّهم لن ينفّذوا الأشياء التي صوّتّ لهم من أجلها. ولن يغيّر الضغط على زرّ ثمّ العودة إلى البيت أي شيء.

5

التاريخ والذاكرة

كمبريدج، ماساشوستس، (11 حزيران/يونيو 2004)

هلّا أخبرتني عن هذه اللوحة المعلّقة في مكتبك؟ إنّها فظيعة جدّاً.

إنّها لوحة لملاك الموت واقفاً فوق أسقف السلفادور، أوسكار روميرو، الذي اغتيل في سنة 1980[1]. اغتيل روميرو بعد بضعة أيام فقط من كتابته رسالة إلى جيمي كارتر يناشده فيها عدم إرسال معونة إلى الطغمة العسكريّة الحاكمة في السلفادور، إذ إنّها تُستخدم في سحق الشعب الذي يناضل للحصول على حقوقه الإنسانيّة الأوليّة[2]. وقد أُرسلت المعونة واغتيل روميرو. وبعد ذلك تولّى رونالد ريغان. وألطف ما يمكنك قوله عن ريغان أنّه ربما لم يكن يعلم ما هي سياسات إدارته، لكنّني سأتظاهر أنّه يعرف. كانت سنوات ريغان فترة من الدمار والكارثة في السلفادور. وربما ذُبح فيها سبعون ألف شخص[3]. بدأ العقد باغتيال الأسقف. وانتهى بشكل رمزيّ باغتيال ستّة من المفكّرين الأميركيّين اللاتينيّين البارزين، الآباء اليسوعيّين الستّة، على يد كتيبة من النخبة

تدرّبها الولايات المتحدة وتسلّحها وتديرها، والتي خلّفت وراءها آثاراً دمويّة طويلة من الجرائم والمذابح(4). وتُظهر اللوحة الآباء الستّة مع مدبّر منزلهم وابنته اللذين قُتلا أيضاً. يعرف كلّ القادمين من جنوب ريو غراندي(*) ممن يأتون لزيارة المكتب هذه الصورة. في حين لا يعرفها أحد تقريباً من القادمين من شمال ريوغراندي.

عندما يرتكب الأعداء الجرائم، فإنّها تكون جرائم. بل يمكنك أن تبالغ وتكذب بشأنها متمتّعاً بحصانة كاملة. وعندما نرتكب الجرائم، فإنّها لم تحدث. وتجد ذلك بصورة مدهشة جدّاً في طقوس تقديس ريغان التي أنشئت من خلال حملة دعائيّة واسعة. لقد كان نظام ريغان نظام الجريمة والوحشيّة والعنف، نظاماً دمّر عدداً من البلدان وربما خلّف مئتي ألف قتيل في أميركا اللاتينيّة، ومئات الآلاف من اليتامى والأرامل. لكن لا يمكن ذكر ذلك هنا، لأنّه لم يحدث.

إنّ الشخص المسؤول عن أحد مكوّنات هذا الإرهاب، حرب الكونترا في نيكاراغوا، هو الشخص المعروف باسم "حاكم مقاطعة" هندوراس، جون نيغروبونتي. كان نيغروبونتي يشغل منصب السفير الأميركيّ في هندوراس التي كانت بمثابة قاعدة للجيش الإرهابيّ الذي يهاجم نيكاراغوا. وكانت لديه مهمّتان كحاكم مقاطعة. الأولى، الكذب على الكونغرس بشأن الأعمال الوحشيّة التي تنفّذها أجهزة الأمن الهندوراسيّة بحيث يمكن مواصلة تدفّق المعونة العسكريّة على هندوراس. والثانية، الإشراف على المعسكرات التي يدرّب فيها جيش المرتزقة ويسلّح وينظّم لتنفيذ الأعمال الوحشيّة التي أدانتها المحكمة العالميّة. ويعمل نيغروبونتي الآن حاكم مقاطعة العراق. وقد نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" مقالة تشير

(*) النهر الكبير الجنوبي، وهو النهر الذي يشكّل الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.

فيها إلى أنّ نيغروبونتي ذاهب إلى العراق "كحاكم مقاطعة حديث" وأنّه تعلّم مهنته في هندوراس في أوائل الثمانينيّات[5]. ويمكنني أن أضيف أنّه كان مسؤولاً في هندوراس عن أكبر محطّة لوكالة الاستخبارات الأميركيّة في العالم. وهو الآن مسؤول عن أكبر سفارة في العالم. لكن كل ذلك لم يحدث ولا يهمّ لأنّنا ارتكبناه. وذلك سبب كافٍ لمحوه من التاريخ.

صحيفة "نيويورك تايمز" مليئة اليوم بوقار واحتفاليّة جنازة الدولة المقامة تكريماً للرئيس ريغان، وهو الذي قال إنّ مقاتلي الكونترا في نيكاراغوا هم "المكافئ الأخلاقيّ للآباء المؤسّسين"[6]. وفي مقالة الصفحة الأولى "ميراث ريغان يبدأ الآن اختبار الزمن"، كتب ر. و. أبل عن "المواهب السياسيّة غير العاديّة" لريغان، بما في ذلك "مواهبه كخطيب، وفهمه الحدسيّ للأميركيّ العاديّ، ودماثته الدائمة"[7].

في مقالة ر. و. أبل، وهي مقالة نموذجيّة، تمّ طمس سجلّ الأعمال الوحشيّة الريغانيّة بأكمله. لنأخذ إفريقيا على سبيل المثال. أثناء سنوات حكم ريغان، كانت الإدارة تتبع سياسة تجاه جنوب إفريقيا تقوم على "الارتباط البنّاء". كانت المعارضة لنظام الفصل العنصريّ قويّة في ذلك الوقت، وقد أقرّ الكونغرس قانوناً يحظر تقديم المعونة إلى جنوب إفريقيا. وكان على الريغانيّين إيجاد طريق للالتفاف حول قانون الكونغرس من أجل زيادة التجارة مع جنوب إفريقيا. لذا قالوا إنّ جنوب إفريقيا تدافع عن نفسها ضدّ إحدى "أقبح المجموعات الإرهابيّة" في العالم، وتحديداً المؤتمر الوطنيّ الإفريقيّ بزعامة نلسون مانديلا[8]. لقد كانت تلك فترة تتّسم بالمذابح والدمار والتخريب، وكلّها طُمست معالمها.

من الأمور التي حدثت أثناء إدارة ريغان غزو غرينادا. كنتَ في باولدر،

كولورادو، في ذلك اليوم الواقع فيه 25 تشرين الأول/أكتوبر 1983، وقد بدأت حديثك بالقول، "إنّ أحدث تدخّل أميركيّ اعتباراً من هذا الصباح هو غرينادا". وقال ريغان إنّ بناء مطار في غرينادا "لا يمكن أن يُنظر إليه إلا كتوسّع للقوّة السوفياتيّة والكوبيّة في المنطقة"[9].

مرّة أخرى إنّ ألطف ما يمكن قوله عن ريغان أنّه ربما كان لا يدرك ما يقول. كان كتّاب الخطابات يسلّمونه الملاحظات، بما في ذلك نكاته. لكن إذا تظاهرنا بأنّه يعلم، فإنّ الادّعاء هو أنّ غرينادا تشكّل رأس جسر للسوفيات والكوبيّين لأنّ متعاقدين كوبيّين كانوا يبنون مطاراً، بتخطيط وتفويض بريطانيّ. وأنّ الروس، إذا كان بوسعهم إيجاد غرينادا على الخريطة، سيستخدمونه كقاعدة جويّة لمهاجمة الولايات المتحدة.

لقد كان ريغان جباناً بشكل لا يصدّق. فمن يعتقد أنّ قاعدة جويّة في غرينادا يمكن أن تستخدم لمهاجمة الولايات المتحدة يُستكثر عليه مستوى أضحوكة. وقد حدث الأمر نفسه مع نيكاراغوا، عندما أعلن ريغان حالة طوارئ قوميّة لأنّ حكومة نيكارغوا تشكّل "تهديداً غير عاديّ واستثنائيّ للأمن القوميّ والسياسة الخارجيّة الأميركيّة"[10]. وبعد ذلك أوضح أنّ نيكاراغوا "ملاذ مميّز للإرهابيّين والمخرّبين على بعد مسيرة يومين من هارلينغن، تكساس"[11]. ولا يعرف كل من يتمعّن في ذلك هل يضحك أم يبكي. عليك في الواقع أن تبكي لأنّ ذلك كان جزءاً من عمليّة لتدمير نيكاراغوا والإضرار بالولايات المتحدة بشكل جديّ جدّاً.

قال ريغان إنّه سيتدخّل في غرينادا لإنقاذ حياة الطلاب في كليّة الطبّ الجامعيّة بسانت جورج.

ادّعى أنّ الولايات المتحدة تقوم بحماية طلاب أميركيّين في كليّة الطبّ[12]. وقد أخفت وسائل الإعلام العروض الفوريّة التي تقدّمت بها كوبا للتفاوض بشأن القضيّة بأكملها. لكنّها سرّبت بهدوء فيما بعد، بعدما فات الأوان. ولم يكن السبب الحقيقيّ للغزو مبهماً بالطبع. فقبل عدّة أيام، وقع تفجير في لبنان أسفر عن مقتل 240 من مشاة البحريّة الأميركيّة. وكان عليهم تغطية ذلك ببادرة كبرى تدفع عنّا الدمار القادم من غرينادا. وبعد الغزو، وقف ريغان وقال، "لقد ولّت أيام ضعفنا. وعادت قوّاتنا العسكريّة إلى الوقوف على أقدامها ورفع هاماتها عالياً"[13].

وبالمناسبة، لا صحّة للمقولة بأنّ ريغان أحدث أثراً في أوساط الشعب الأميركيّ. فهو لم يكن رئيساً محبوباً. بل إنّ الصحافة كانت تضطرّ إلى الإقرار بذلك في بعض الأحيان. ألق نظرة على استطلاعات الرأي التي أجراها معهد غالوب. كانت النتائج التي يحقّقها ريغان في استطلاعات الرأي التي أجريت أثناء سنوات ولايته متوسّطة تقريباً، دون النتائج التي حقّقها كل خلفائه باستثناء بوش الثاني. وبحلول سنة 1992، أصبح ريغان أكثر الرؤساء السابقين الأحياء انعداماً للشعبيّة إلى جانب نيكسون[14]. وبعد ذلك جاءت حملة دعائيّة، لا تزال قائمة منذ نحو عشر سنوات، لتأليهه وأصابت بعض النجاح. وإذا ما تابعت الحملة الدعائيّة ودقّقت في استطلاعات الرأي، تجد أنّ احترام الرئيس الإمبرياليّ ارتفع مع بدء الحملة الدعائيّة. فالناس يتأثّرون بالحملات الإمبرياليّة.

إنّ جنازة الدولة المقامة اليوم في واشنطن مثيرة للاهتمام. فهي، كما قالت صحيفة "نيويورك تايمز"، تتبع سيناريو من ثلاثمئة صفحة لمخطّط الجنازة يذكر بالتفصيل الدقيق ما الذي يحدث في هذه المناسبة الإمبرياليّة دقيقة بدقيقة[15]. ولم يحدث شيء كهذا في تاريخ الولايات

المتحدة. لقد كانت جنازة جون ف. كنيدي مختلفة تماماً، وتلك جنازة أعقبت اغتيال رئيس أثناء ولايته. ولإيجاد أي شيء مماثل لذلك، عليك أن تعود إلى التقديس الغريب لجورج واشنطن الذي تطوّر في أوائل القرن التاسع عشر. فقد تحوّل جورج واشنطن إلى الرجل الكامل، أكثر الذين ساروا على وجه البسيطة إثارة للإعجاب، على غرار ما نجده في كوريا الشماليّة بشأن كيم سونغ الثاني. حدث ذلك إبّان فترة كان الشعب فيها يحاول إنشاء بلد موحّد من المستعمرات المنفصلة. فحتى الحرب الأهليّة، كان مصطلح "الولايات المتحدة" يشير إلى الجمع لا إلى المفرد - "الولايات" التي اتّحدت. وكان المسعى لتشكيل أمّة يتطلّب جهداً دعائيّاً كبيراً، وبخاصّة وفقاً لمعايير القرن التاسع عشر. لكن لم يحدث شيء مماثل لتقديس ريغان منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

يوجد مكتبك هنا في مبنى جديد بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) مقابل لمبنى جديد آخر يدعى مركز التعلّم والذاكرة. ولا يسع المرء سوى أن يتأمّل فيما يجري هناك. لكنّني أريدك أن تتحدّث عن الذاكرة ومعرفة التاريخ كأداة لمقاومة الدعاية.

أدرك البعض جيّداً وجوب كبت الذاكرة قبل جورج أورويل بوقت طويل. ليس الذاكرة فحسب وإنّما يجب أيضاً كبت الوعي بما يحدث أمامك مباشرة، لأنّه إذا أدرك الرأي العامّ ما الذي يُرتكب باسمه، فقد لا يسمح بذلك. هذا هو السبب الرئيسيّ للدعاية، وإلا لما كانت مجدية. لماذا لا تقال الحقيقة فحسب؟ فقول الحقيقة أسهل من الكذب، حيث لا يتمّ الإمساك بك ولا تضطرّ إلى بذل أي جهد في قولها. لكنّ أنظمة السلطة لا تقول الحقيقة البتّة إذا كان بوسعها الإفلات من ذلك، لأنّها لا تستطيع الوثوق بالرأي العامّ.

في 27 أيار/مايو نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقالة عن مداولات جرت بين هنري كيسنجر وريتشارد نيكسون واشتملت على إحدى أكثر الجمل التي قرأتها إثارة للدهشة. وقد حارب كيسنجر بشدّة في المحاكم في محاولة لمنع إصدار المخطوطات، لكنّ المحاكم سمحت بذلك. عندما تقرأ النصّ بإمعان، تجد أنّ نيكسون يبلّغ كيسنجر بأنّه يريد شنّ هجوم كبير على كمبوديا تحت ذريعة نقل المؤن جوّاً. يقول نيكسون، "أريد ضرب كل شيء". ويقوم كيسنجر بنقل الأمر إلى البنتاغون بتنفيذ "حملة قصف واسعة النطاق في كمبوديا على كل ما يطير وكلّ ما يتحرّك"[16]. ولعمري إنّ هذه أكثر الدعوات التي اطلعت عليها في السجلّ التاريخيّ الأميركيّ صراحة لارتكاب ما نسمّيه إبادة جماعيّة عندما يرتكبها الآخرون.

في هذا الوقت بالذات تجري محاكمة سلوبودان ميلوسوفيتش، رئيس يوغسلافيا السابق، وثمة ما يعوق عمل ممثّلي الادّعاء إلى حدّ ما لأنّهم لا يستطيعون العثور على أوامر مباشرة تربط ميلوسوفيتش بأي من الأعمال الوحشيّة التي ارتُكبت على الأرض. ولنفترض أنّهم عثروا على أمر من ميلوسوفيتش يقول، "اضربوا كل شيء، كل ما يطير وكل ما يتحرّك". سوف تنتهي المحاكمة. ستصدر أحكام متعدّدة على ميلوسوفيتش بالسجن مدى الحياة. لكنّهم لم يعثروا على أي وثيقة.

هل حدثت أي ردود فعل على المداولات الخطيّة بين نيكسون وكيسنجر؟ هل لاحظ أحد ذلك؟ لقد أثرت هذا التعليق في الواقع في عدد من الخطابات، ولاحظت أنّ الناس لا يظهرون أنّهم يدركونه. ربما يدركونه عندما أقوله، لكن ليس بعد خمس دقائق لأنّه مرفوض تماماً. لا يمكن أن نكون أناساً يدعون صراحة وعلناً إلى الإبادة الجماعيّة ثمّ ينفّذونها. لا

يمكن أن يحدث ذلك. لذا فإنّه لم يحدث. ولذلك لا ضرورة لمحوه من التاريخ لأنّه لن يدخل التاريخ قطّ.

في مقالتك "حول جرائم الحرب" الواردة بكتاب "في حربٍ مع آسيا"، تستشهد بتقديم برتراند راسل للمحكمة الدوليّة لجرائم الحرب في فيتنام. يقول راسل، "من طبيعة الإمبرياليّة أنّ مواطني القوّة الإمبرياليّة هم آخر من يعلم دائماً عن الظروف السائدة في المستعمرات - أو يهتمّ بها"[١٧].

لا أتفق مع راسل عندما يقول إنّ مواطني القوّة الاستعماريّة هم آخر من يهتمّ. بل أعتقد أنّهم يهتمّون، وأعتقد أنّ ذلك هو السبب الذي يجعلهم آخر من يعلم. إنّهم آخر من يعلم بسبب حملات الدعاية الواسعة النطاق التي تحول بينهم وبين المعرفة. وقد تكون الدعاية صريحة أو صامتة. عندما تلتزم الصمت حيال الجرائم التي ترتكبها، تلك دعاية أيضاً. والسبب الموجب للدعاية، بنوعيها، أنّ الناس يهتمّون، وإذا ما اكتشفوا ما الذي يحدث حقّاً، فإنّهم لن يسمحوا باستمراره. ونحن نرى ذلك الآن في الواقع. لن تقرأ ذلك في العناوين العريضة، لكن لنأخذ الأحداث التي جرت مؤخّراً في الفلّوجة بالعراق. فقد هاجمت قوّات المارينز الفلّوجة وقتلت من قتلت من الأشخاص، ويرجّح أن يصل عددهم إلى المئات[18]. إنّنا لا نحقّق البتّة في عدد الضحايا الذين نوقعهم، لذا لا نعرف عددهم. واضطرت الولايات المتحدة إلى التراجع والإقرار بالهزيمة الفعليّة، رغم أنّه لن يقول أحد ذلك. وسلّم المارينز المدينة إلى ما يعادل الجيش السابق لصدّام حسين. لماذا حدث ذلك؟ لنفترض أنّه حدث هجوم مثل هذا في الستينيّات، لكان سُوّي ببساطة بطائرات ب 52 والعمليّات الأرضيّة واسعة النطاق لمسح المكان عن بكرة أبيه. لماذا لم يقم الجيش الأميركيّ بذلك هذه المرّة؟ لأنّ الرأي العامّ لا يتسامح مع ذلك.

في الستينيّات، كانت السلطة التنفيذيّة قويّة جداً بحيث يمكن أن تفلت الحكومة من أي شيء. وكان من المسلّم به أنّ من حقّنا أن نذبح وندمّر كما يحلو لنا. لذا لم يحدث أي احتجاج على حرب فيتنام لمدّة سنوات، وتواصلت العمليّات الشبيهة بتلك التي حدثت في الفلّوجة بشكل مستمرّ. لكن لم يعد ذلك ممكناً الآن. فالرأي العامّ لن يتسامح مع ذلك. وهو من الأسباب الرئيسيّة التي تفسّر لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة تنفيذ العمليّات الإجراميّة التي كان باستطاعتها تنفيذها بسهولة ذات يوم.

إنّني أمضي الكثير من الوقت في تفحّص الوثائق الحكوميّة التي أزيلت عنها صفة السريّة. ألقِ نظرة على الوثائق السريّة في الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى، بقدر ما أعرف عنها. إذا كانوا يحمون الأسرار، فمن هم الذين يحجبونها عنهم؟ السكّان المحليّون في الغالب. ثمة نسبة قليلة جداً من هذه الوثائق الداخليّة ذات علاقة بالأمن، بصرف النظر عن اتساع تفسيرك له. إنّها تتعلّق بالدرجة الأولى في ضمان عدم اطلاع العدوّ الرئيسيّ - وتحديداً السكّان المحليّين - على أفعال الأقوياء. ويرجع ذلك إلى أنّ أصحاب السلطة، سواء أكانت سلطة الأعمال أم سلطة الحكومة أم السلطة العقائديّة، يخشون من الاهتمام الذي يبديه الناس، ولذلك يتعيّن عليك أن تتلاعب بشكل مقصود بمواقفهم واعتقاداتهم، كما يقول إدوارد برنايز.

يصادف حزيران/يونيو 2004 الذكرى الخمسين للانقلاب الأميركيّ الذي أطاح بحكومة جاكوبو أربنز المنتخبة بصورة ديمقراطيّة في غواتيمالا[19]. وقد خاطب دوايت د. أيزنهاور، بعد الانقلاب، الان دالاس وسواه من كبار المسؤولين قائلاً، "إنّني أشكركم جميعاً. لقد تجنّبتم رأس جسر سوفياتيّ في نصف الكرة التابع لنا"[20]. وكتب ستيفن شليسنغر وستيفن كينزر

كتاباً عن الانقلاب بعنوان "الثمر المرّ"[21]. وقد وصفه شليسنغر في مقالة نشرت بمجلّة "نيشن" بأنّه "أحد أكثر الحوادث سواداً في تاريخ وكالة الاستخبارات المركزيّة"[22]. هل يمكنك التعليق على ذلك؟

"الثمر المرّ" كتاب جيّد. لكن لم يكن الانقلاب لحظة سوداء في تاريخ وكالة الاستخبارات المركزيّة (السي آي إيه). فقد عملت الوكالة، مثلما تعمل على الدوام، كوكالة للبيت الأبيض لتنفيذ الأعمال بحيث يكون لديك ما يسمّى "قابليّة الإنكار المعقولة". توكل مسؤوليّة ارتكاب الجرائم والأعمال الوحشيّة إلى السي آي إيه، وإذا ما حدث خطأ ما، يمكنك إلقاء اللوم على عناصر "شرّيرة" في الوكالة. لكنّ تلك مهزلة. فمن الصعب إيجاد حالة واحدة عملت فيها الوكالة خارج السلطة الرئاسيّة. وفي حالة الإطاحة بالرئيس أربنز، صدرت الأوامر عن أيزنهاور. أما بالنسبة لكون غواتيمالا رأس جسر سوفياتيّ، فإنّ أيزنهاور كان يعلم جيّداً أنّ إدارته حاولت جاهدة إجبار غواتيمالا على قبول أسلحة أوروبيّة شرقيّة. لقد كان يوجد في غواتيمالا حكومة ديمقراطيّة تعارضها الولايات المتحدة بقوّة. وأطلق شاعر غواتيماليّ على هذه الفترة الفاصلة الوجيزة اسم "سنوات الربيع في بلد الطغيان الدائم"[23].

بعد الإطاحة بحكم جورج أوبيكو كاستنياندا الديكتاتوريّ في سنة 1944، حصلت غواتيمالا على حكومة ديمقراطيّة تحظى بدعم شعبيّ هائل بسبب سياساتها الاشتراكيّة التقدميّة. فلأوّل مرّة تعبّئ الحكومة الفلاحين للمشاركة في النظام السياسيّ. وكان ثمة ديمقراطيّة حقيقيّة قيد التطوّر، ويمكن أن تؤثّر على بلدان أخرى في أميركا اللاتينيّة. اعتبرت الولايات المتحدة ذلك جريمة لا تصدّق. وعبّر دالاس وأيزنهاور عن القلق العميق في نقاشات سريّة. كانا قلقين من احتمال أن تدعم غواتيمالا الإضرابات

في هندوراس المجاورة أو تقدّم يد العون إلى خوسيه فيغارس، الشخصيّة البارزة الداعية إلى الديمقراطيّة في أميركا الوسطى، والذي كان يحاول الإطاحة بالديكتاتوريّة في كوستاريكا. وعندما هدّدت الولايات المتحدة البلد بالهجوم عليه، طلبت غواتيمالا المساعدة العسكريّة من أوروبا، فحالت الولايات المتحدة دون ذلك. وأخيراً ارتكبت غواتيمالا، في محاولتها الدفاع عن نفسها من هجوم القوّة العظمى في نصف الكرة الغربيّ، الخطأ التكتيكيّ بقبول مساعدة عسكريّة من البلد الوحيد الذي مدّ يده لها، أي تشيكوسلوفاكيا. اكتشفت الولايات المتحدة مزهوّة بعد ذلك أنّ ثمة أسلحة تشيكيّة متوجّهة إلى غواتيمالا، وصوّرت تلك الواقعة بأنّها تهديد للولايات المتحدة. فكيف يمكن أن تحافظ الولايات المتحدة على بقائها إذا حصلت غواتيمالا على بعض البنادق من تشيكوسلوفاكيا؟ واستُخدم ذلك كذريعة للغزو.

بالمناسبة، رغم أنّ لدينا مقداراً هائلاً من المعلومات عن غواتيمالا، فإنّ ما نعرفه لا يزال محدوداً. ويرجع جزء من السبب إلى الريغانيّين، الذين لم يكونوا محافظين وإنّما رجعيّين متطرّفين، منعوا الإفراج المعتاد عن السجلّات المحفوظة التي يمكن أن تلقي مزيداً من الضوء على تلك الفترة. فعلى العموم، يطلب القانون الأميركيّ من وزارة الخارجيّة إزالة صفة السريّة عن السجلّات المحفوظة والإفراج عنها بعد مرور فترة ثلاثين عاماً. وقد منعت إدارة ريغان ذلك لأنّها لا تريد أن يعرف الرأي العامّ ماذا حدث في غواتيمالا في سنة 1954 وإيران في سنة 1953[24]. فربما يعرف الناس حقيقة ما كانت تفعله الدولة ولا يتقبّلون ما جرى.

كان لصحيفة "نيويورك تايمز" دور في انقلاب سنة 1954. فقد طلب مدير

السي آي إيه من صحيفة "التايمز" إبعاد مراسلها سيدني غروسون عن الموضوع، وامتثل ناشر الصحيفة، آرثر هايز سلزبيرغر، لذلك[25].

أجل. لقد كانت "التايمز" من المهلّلين للانقلاب في غواتيمالا وصفّقت أيضاً للانقلاب الذي حدث في إيران في سنة 1953. وقد كتب توماس ماكان، مدير العلاقات العامّة في الشركة المتحدة للفاكهة (يونايتد فروت كومباني) كتاباً مثيراً للاهتمام عن ذلك بعنوان، "شركة أميركيّة"، وفيه يصف جهود الدعاية التي قادها إدوارد برنايز لإقناع الرأي العامّ والصحافة بتأييد الانقلاب. وبعد ذلك يقول، "من الصعب تقديم حجّة مقنعة على التلاعب بالصحافة عندما يثبت الضحايا أنّهم متلهّفون للقيام بالتجربة"[26].

يحمل غلاف الكاتب والناشط الباكستاني إقبال أحمد، "الإرهاب: إرهابهم وإرهابنا" صورة فوتوغرافيّة لرونالد ريغان جالساً في البيت الأبيض مع مجموعة من المجاهدين من أفغانستان. وتلك صورة لا يتمّ ترويجها على نطاق واسع في وسائل الإعلام. لقد لعبت إدارة ريغان دوراً فعّالاً في دعم المجاهدين، وهم العناصر الذين تحوّلوا لاحقاً إلى طالبان والقاعدة[27].

لقد تجاوزوا حدّ تقديم الدعم لهم إلى تنظيمهم. وجمعوا الإسلاميّين المتشدّدين من كل أنحاء العالم ـ العناصر الأكثر عنفاً وجنوناً الذين يستطيعون العثور عليهم ـ وحاولوا تشكيلهم في قوّة عسكريّة في أفغانستان. لقد حصل المجاهدون على السلاح وتلقّوا التدريب والتوجيه من الاستخبارات الباكستانيّة بالدرجة الأولى، ولكن تحت إشراف السي آي إيه وسيطرتها، وبدعم من بريطانيا وقوى أخرى. بإمكانك القول إنّ ذلك مشروع لو كان من أجل الدفاع عن أفغانستان، لكنّه لم يكن كذلك. بل

إنّه ربما أطال الحرب في أفغانستان في الواقع. وتوحي الأرشيفات السوفياتيّة بأنّ موسكو كانت مستعدّة للانسحاب من أفغانستان في أوائل الثمانينيّات. لكن لم يكن ذلك المراد. لم يكن المراد الدفاع عن أفغانستان ولكن الإضرار بالروس. وقد نفّذ المجاهدون أعمالاً إرهابيّة داخل روسيا. وتحوّلت تلك القوى فيما بعد إلى القاعدة. بالمناسبة، توقّفت هذه الأنشطة الإرهابيّة بعد الانسحاب الروسيّ من أفغانستان، لأنّ المجاهدين كانوا يحاولون القيام بما يقولونه بالضبط: حماية الأراضي الإسلاميّة من "الكفرة".

في الواقع، إذا عدت إلى الوراء تجد أنّ القاعدة لا تكاد تُذكر في تقارير الاستخبارات الأميركيّة حتى سنة 1989. فقد أدّى القصف الذي أمر به كلينتون للسودان وأفغانستان في سنة 1998 إلى إنشاء القاعدة، ككيان معروف في عالم المخابرات وفي العالم الإسلاميّ أيضاً. بل إنّ القصف أوجد أسامة بن لادن كرمز رئيسيّ، وأدّى إلى زيادة حادّة جداً في تجنيد شبكات على طراز القاعدة وتمويلها، وعمّق أواصر الصلة بين ابن لادن وطالبان التي كانت مناوئة له في السابق. لقد أغضب قصف السودان الناس في كلّ أنحاء العالم العربيّ. وتلك لحظة أخرى من لحظات التاريخ التي لم تحدث لأنّنا ارتكبناها. كانت الولايات المتحدة تعلم جيّداً أنّها تستهدف مصنعاً رئيسيّاً لإنتاج الأدوية والمنتجات البيطريّة في بلد إفريقيّ فقير. وأدّى ذلك بالطبع إلى آثار مدمّرة. أما مقدار الدمار الذي ألحقته فلا نعرفه، لأنّنا مرّة أخرى لا نحقّق في نتائج الجرائم التي نرتكبها أو نهتمّ بذلك. لكنّ التقديرات القليلة المتوفّرة، واحد من السفير الألمانيّ نُشر في مجلّة "هارفرد إنترناشيونال ريفيو" اليساريّة، وآخر في صحيفة "بوسطن غلوب"، تشير إلى حدوث عشرات آلاف الوفيّات نتيجة

لهذا القصف ـ ربما أكثر وربما أقل[28]. لكن هذه ليست مشكلة هنا. ولو أنّ القاعدة دمّرت نصف المنتجات الدوائيّة في بلد مهمّ ـ الولايات المتحدة أو إنكلترا أو إسرائيل ـ لن نقول، "هذا ليس أمراً مهمّاً". لكن عندما نقوم نحن به، فإنّه لا يحدث ولا تكون له عواقب. وإذا ما تجرّأ أحد ونكر ذلك، لأثار غضباً عارماً إذ لا يُسمح لك بأن تشير إلى أنّ الولايات المتحدة يمكن أن ترتكب جرائم كبرى بهذا القدر من اللامبالاة.

أجريتُ مقابلة مع إقبال أحمد في آب/اغسطس 1998، بعد أسابيع من الهجمات بصواريخ كروز التي شنّها كلينتون على السودان وأفغانستان، فقال، "إنّ أسامة بن لادن دليل على ما سيأتي... لقد زرعت الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا بذوراً سامّة جدّاً، نضج بعضها، والأخرى في طور النضوج. ويجب إجراء فحص لسبب زراعتها، وما نشأ عنها، وكيف يجب جنيها إذا لزم ذلك. الصواريخ لن تحلّ المشكلة"[29].

هذا قول ينمّ عن سعة البصيرة. ويوجد في الواقع اليوم كتابات تحليليّة جيّدة عن كيفيّة تطوّر هذه البذور. كما أنّ أفضل الكتب حول هذا الموضوع "القاعدة"، للمحقّق البريطانيّ جايسون بورك، يؤكّد ما توقّعه إقبال[30]. يرى بورك أنّ القاعدة ليست منظّمة بل شبكة من منظّمات ذات إيديولوجيّة مماثلة تنتمي إليها بدون إحكام ومستقلّة بمعظمها، أي إنّها "شبكة مكوّنة من شبكات". ووفقاً لكتاب ريتشارد كلارك، "في مواجهة كل الأعداء"، لم تولِ الاستخبارات الأميركيّة اهتماماً خاصّاً للقاعدة أو لأسامة بن لادن حتى سنة 1998. بل إنّها لم تستخدم مصطلح القاعدة في الواقع[31]. لكن كما توقّع إقبال، أدّى القصف في السودان وأفغانستان إلى تحوّل القاعدة وابن لادن إلى رمزين كبيرين. وقادت هذه الهجمات، إلى جانب غزو أفغانستان، إلى زيادة كبيرة في تجنيد المجموعات

الشبيهة بالقاعدة وتمويلها. ويقول بورك، وهو محقّ في ما يقول، "إنّ كل استخدام للقوّة هو انتصار صغير آخر لابن لادن" يساعده في تعبئة الأنصار الذين يأمل في أن يروا الغرب بمثابة صليبيّين يحاولون تدمير العالم الإسلاميّ[32]. وكان للحرب في العراق تأثير مماثل تماماً.

في صباح هذا اليوم فحسب، اعترفت وزارة الخارجيّة، بطريقة مهذّبة، بأنّها كانت "مخطئة" - بعبارة أخرى، كانت كاذبة تماماً - عندما زعمت في تقريرها عن "أنماط الإرهاب العالميّ" أنّ الإرهاب تقلّص بفضل بوش[33]. فقد تزايد في الواقع، وها هم يقرّون بذلك اليوم بهدوء، رغم أنّه معروف منذ مدّة[34]. ويرجع جزء من التزايد إلى حرب العراق، وهو ما كان متوقّعاً تماماً. بل إنّ أجهزة الاستخبارات والمحلّلين توقّعوا أن يؤدّي الغزو الأميركيّ للعراق، إذا ما حدث، إلى زيادة الإرهاب لأسباب واضحة جدّاً[35].

ثمة تمثيليّة غريبة تدور الآن في عالم المفكّرين وفي واشنطن وتستند إلى ما يسمّى بوح ريتشارد كلارك، وبول أونيل، وزير الماليّة السابق، وغيرهما بأنّ المحافظين الجدد في إدارة بوش الثاني اعتبروا غزو العراق أهمّ من الحرب على الإرهاب. والأمر الوحيد المفاجئ بشأن هذا البوح هو أن يصاب أحد بالدهشة. فكيف يمكن أن يفاجئك ذلك؟ فقد غزوا العراق في النهاية وهم يعرفون أنّ من المرجّح أن يؤدّي ذلك إلى زيادة تهديد الإرهاب. وذلك يوضح ما هي أولويّاتهم. وهي أولويّات معقولة جدّاً من وجهة نظرهم. إنّهم لا يهتمّون كثيراً بأمر الإرهاب. فما يهتمّون به، كما أشار تشالمر جونسون بحقّ، هو الحصول على قواعد عسكريّة في دولة تابعة في قلب أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم. وذلك أمر مهمّ - لا لأنّ الولايات المتحدة تريد النفط فعلاً - فهي

ستحصل على النفط بطريقة أو بأخرى من السوق - بل لأنّها تريد السيطرة على النفط، وتلك مسألة مختلفة تماماً. فمن المعروف منذ الأربعينيّات أنّ السيطرة على النفط يشكّل ورقة ضغط كبرى على أعدائك. وأعداء الولايات المتحدة هما أوروبا وآسيا. وهما الإقليمان الوحيدان في العالم اللذان يمكنهما التحرّك نحو الاستقلال. ومن طرق الحؤول دون ذلك وضع يدك على سدادة صنبور النفط.

يواجه المقترعون الأميركيّون، كل أربع سنوات، خياراً بين ما يسمّى "أهون الشرّين". وأنت قلت إنّ هناك "كسراً" من الاختلاف في هذه الانتخابات القادمة بين جورج بوش وجون كيلي، ما أثار بعض الاعتراض. هل يمكنك شرح موقفك؟

هناك اختلافات. لكيري وبوش ناخبين مختلفين، ومجموعات مختلفة من الأشخاص الذين يحيطون بهما. في الشؤون الدوليّة، لا أتوقّع أي تغيير كبير في السياسة إذا انتُخب كيري. ولعلّها ستكون أشبه بسنوات كلينتون، حيث كانت توجد السياسات نفسها إلى حدّ ما ولكنّها منضبطة أكثر، وليست بهذا القدر من الوقاحة والعدائيّة، وأقلّ عنفاً. لكن على المستوى المحليّ، قد تكون هناك بعض الاختلافات المهمّة في النتائج. الأشخاص المحيطون ببوش متعصّبون جداً، وهم صريحون بشأن ذلك ولا يحاولون إخفاءه، ولا يمكنك اتهامهم بذلك. إنّهم يريدون تدمير كلّ الإنجازات التقدّميّة التي تحقّقت في القرن الماضي. وقد تخلّصوا إلى حدّ ما بالفعل من نظام تقدّميّ لضريبة الدخل. وهم يحاولون تدمير نظام الرعاية الطبيّة المحدودة، ويسعون للتخلّص من الضمان الاجتماعيّ. ولعلّهم سيسعون للتخلّص من المدارس. إنّهم لا يريدون حكومة صغيرة بقدر ما كان ريغان يرفضها. إنّهم يريدون حكومة ضخمة تتدخّل في كل

كبيرة وصغيرة، ولكنّها تعمل لصالحهم. إنّهم يكرهون الأسواق الحرّة. ربما لن تأتي جماعة كيري بما هو مختلف جدّاً، لكنّ جمهور الناخبين الذين يستميلونهم مختلف جدّاً، ومن المرجّح أن يقوموا بحماية بعض الأشكال المحدودة من المنافع العائدة للجمهور العامّ.

هناك اختلافات أخرى. فالقطاع الدينيّ الأصوليّ، وهو قطاع ضخم، يشكّل قسماً كبيراً من الدائرة الانتخابيّة الشعبيّة لجماعة بوش. ولا يوجد مثيل له في أي بلد صناعيّ. وعلى بوش مواصلة استرضاء هؤلاء الأشخاص لكسب تأييدهم. لكنّ استرضاء تلك الدائرة الانتخابيّة يشكّل خطراً كبيراً على العالم، لأنّه يعني العنف والعدوان، وعلى البلد أيضاً لأنّه يعني إلحاق ضرر خطير بالحريّات المدنيّة. لا يوجد لدى جماعة كيري مثل هذه الدائرة الانتخابيّة بالطبع. وهم يودّون أن تكون لديهم، لكنّهم لن يحوزوا على إعجابهم كثيراً. لذا فإنّ عليهم أن يستميلوا العمّال والنساء والأقليّات وغيرهم.

قد لا تبدو هذه اختلافات كبيرة، لكنّها تترجم إلى آثار كبيرة جدّاً على حياة الناس. فكلّ من يقول، "لا يهمّني إذا انتُخب بوش" إنّما يبلغ الفقراء والعمّال في البلد، "لا يهمّني إذا دُمّرتْ حياتكم. لا يهمّني إذا ما كنتم ستحصلون على القليل من المال لمساعدة أمّهاتكم العاجزات. لا يهمّني وحسب، لأنّني من موقعي المرتفع لا أرى فرقاً بين المرشَّحَيْن". إنّ تلك طريقة للقول، "لا تكترثوا لما أقول لأنّني لا أهتمّ لأمركم". وهي ليست مقولة خاطئة فحسب، وإنّما أيضاً وصفة للكارثة إذا كنت تأمل في تطوير حركة شعبيّة وبديل سياسيّ.

6

مذهب النوايا الحسنة

كمبريدج، ماساشوستس (تشرين الثاني/نوفمبر 2004)

كتبت عن "مذهب النوايا الحسنة". وبين الحين والآخر تشوّه السياسة الأميركيّة "بالتفاح الفاسد" و"الأخطاء المأساويّة"، لكنّ سجلّ صلاحنا يتواصل دون إعاقة.

القصّة القياسيّة في مناهج البحث وفي وسائل الإعلام هي أنّ هناك اتجاهين متضاربين في السياسة الخارجيّة الأميركيّة. أحدهما يدعى المثاليّة الويلسونيّة، وهي التي تستند إلى النوايا النبيلة. ويدعى الثاني الواقعيّة الرصينة، وهي تقول إنّ علينا أن ندرك حدود نوايانا الحسنة. وفي بعض الأحيان لا يمكن تحقيق نوايانا الحسنة بشكل ملائم في العالم الحقيقيّ. وهذان هما الخياران الوحيدان.

هذا ليس الموقف الأميركيّ فقط. لنأخذ إنكلترا. ربما تكون "الفايننشال تايمز" اللندنيّة أفضل صحيفة في العالم. وقد نشرت "الفايننشال تايمز" عموداً قبل بضعة أيام ينتقد السياسة الأميركيّة

بشدّة، كتبه أحد أبرز كتّابها، فيليب ستيفنز. وفيه يقول إنّ مشكلة الاستراتيجيّة الأميركيّة أنّها تخضع لهيمنة المثاليّة الويلسونيّة بشكل مفرط. وأنت بحاجة إلى بضع قطرات من "الواقعيّة العمليّة" الرصينة لتعديل هذا التفاني العاطفي بالديمقراطيّة والحريّة[1].

ويمضي ستيفنز ليقول إنّه لا يمكن أن يكون هناك أي شكّ في أنّ ما يدفع جورج بوش وطوني بلير رؤيتهما للديمقراطيّة والحقوق وإيمانهما بها. ونعلم ذلك لأنّهما قالاه، وهذا يكفي لإثباته. لكن علينا أن نكون أكثر واقعيّة وأن نعترف بأنّ العراقيّين والآخرين في الشرق الأوسط قد لا يتمكّنون من الارتقاء إلى الارتفاعات التي خطّطناها لهم، رغم أنّ بوش وبلير مخلصان لما تسمّيه صحيفة "نيويورك تايمز" رؤية بوش "المسيحانيّة [الخاصّة بالمسيح المنتظر] في خطّته لغزو العراق و'إعادة صياغة' الشرق الأوسط"[2].

عندما تهاوت ذرائع غزو العراق ـ لا توجد أسلحة دمار شامل، ولا يوجد ارتباط بين القاعدة والعراق، وليس هناك علاقة بين العراق وأحداث 9/11 ـ كان على كُتّاب خطابات بوش استحضار شيء جديد. لذا استحضروا رؤيته المسيحانيّة بإحلال الديمقراطيّة في الشرق الأوسط. وعندما ألقى بوش خطابه الذي يعلن فيه عن رؤيته الجديدة، امتلأ قلب المعلّق البارز في صحيفة "واشنطن بوست"، ديفيد إغناطيوس، وهو محرّر ومراسل محترم، بالخشوع والاحترام. فوصف حرب العراق بأنّها "أكثر حروب العصر الحديث مثاليّة ـ حرب مبرّرها المنطقيّ الوحيد، رغم كل الدعاية المضلّلة عن أسلحة الدمار الشامل وإرهابيّي القاعدة، أنّها أطاحت بحكم طاغية وأسّست لاحتمال تحقيق مستقبل ديمقراطيّ". ويقود هذه الرؤية "لمستقبل ديمقراطيّ"، وفقاً لإغناطيوس، "القائد المثاليّ" بول

وولفويتز، وهو الذي ربما لديه السجلّ الأكثر تطرّفاً في الكراهيّة الشديدة للديمقراطيّة بين كل العاملين في الإدارة. لكن ذلك لا يهمّ. الدليل هو أنّ إغناطيوس كان مع وولفويتز عندما ذهب إلى بلدة الحِلّة وتحدّث إلى العراقيّين عن أليكس دي توكفيل[3]. واتفّق أنّ الحِلّة هي البلدة التي حدثت فيها أوّل منبحة أميركيّة كبرى للعراقيّين أثناء الغزو، لكن دعك من ذلك أيضاً[4].

يمثّل إغناطيوس أحد جانبي الطيف. وعندما تذهب إلى الجانب الآخر، فإنّ النقّاد الذين يقولون إنّ الغزو رؤية نبيلة وملهمة، لكن يجب أن تكون أكثر واقعيّة، يواجهون بأنّ ذلك بعيد عن متناولنا، وأنّ الثقافة العراقيّة قاصرة، وما إلى هنالك. هل هناك من جديد بشأن هذا النقاش؟ لا جديد البتّة. بل إنّ عليك بذل جهد كبير لإيجاد مثال تاريخيّ معاكس للوقائع. الفرنسيّون كانوا يؤمنون "مهمّة تمدينيّة"، وكان موسيليني يرفع بنبل مستوى الإثيوبيّين. ولو كان لدينا سجلّات من جنكيز خان عندما كان يقوم بذبح عشرات الملايين من البشر، فربما نجد لديه "رؤية نبيلة" أيضاً. حاول أن تعثر على استثناء.

في "ردع الديمقراطيّة"، تستشهد بونستون تشرشل وهو يتحدّث إلى ستالين في طهران في سنة 1943. قال تشرشل، "يجب أن تُعهد حكومة العالم إلى أمم شبعانة، لا ترغب لنفسها بأكثر مما لديها. وإذا عُهد بحكومة العالم إلى أمم جائعة، فسيكون هناك خطر على الدوام. لكن ليس لأحد منّا سبب يدعو إلى السعي للحصول على المزيد. وستحفظ السلام الشعوب التي عاشت على طريقتها ولم تكن طموحة. لقد قدّمتنا قوّتنا على الباقين. ونحن مثل الأغنياء الذين يعيشون في مساكنهم بسلام[5].

إنّ تشرشل من الاستثناءات النادرة الذين لا يتحدّثون بحماسة عن هذه الرؤية النبيلة فحسب، لكنّهم يقولون الحقيقة أيضاً بين الحين والآخر. فقبيل الحرب العالميّة الأولى، رأى تشرشل أنّ على بريطانيا أن توسّع نفقاتها العسكريّة كثيراً للمحافظة على إمبراطوريّتها. وبفصاحته المعهودة، قال، "إنّنا لسنا شعباً فتيّاً ذا سجلّ بريء وميراث ضئيل. لقد استحوذنا لأنفسنا على حصّة غير متناسبة [مع حجمنا] من الثروة والحركة التجاريّة العالميّة. وحصلنا على كل ما نريد من الأراضي، وما ننشده هو الاستمتاع الخالص بالممتلكات الشاسعة والرائعة التي حصلنا عليها بالعنف بشكل رئيسيّ، وحافظنا عليها بالقوّة إلى حدّ كبير، وغالباً ما تبدو أقلّ صواباً بالنسبة للآخرين مما تبدو إلينا"[6]. تلك كانت كلمات تشرشل في كلمته أمام البرلمان في سنة 1914، واكتشفها لاحقاً أحد كتّاب السير الذاتيّة، كلايف بونتنغ. وقد نشر تشرشل كلمته بعد ذلك بنحو عشرين سنة، لكنّه حذف منها كل الجمل المسيئة.

الغلاف الأصليّ لكتابك "في حرب مع آسيا"، الذي نشرته دار بانثيون أولاً وأعادت طبعه مؤخّراً اك برس، يحمل صورة فوتوغرافيّة تلفت الانتباه بالأسود والأبيض لجنديّ أميركيّ[7].

جنديّ يجرّ خلفه بحبل أسيراً فيتنامياً نحيلاً ونصف عارٍ.

لننتقل بسرعة إلى ليندي إنغلند في العراق.

الفارق الوحيد هو أنّ ليندي إنغلند ليست جنديّة ضخمة وقويّة، ولولا ذلك لكانت الصورة مماثلة. وإذا عدت في الواقع إلى لوحات فتح ماساشوستس، حيث نجلس الآن، تجد الأمر مماثلاً أيضاً. وإذا عدت

إلى أقبح فترات التاريخ، تجد الأمر مماثلاً. إنّها صورة عامّة للسلطة غير المكبوحة التي تمارَس على الضحايا العاجزين. لا يمكن أن يكون أحد في أي مكان قريب من التيّار السائد أكثر انتقاداً من جون كنغ فيربانك، وهو معارض للحرب وعميد الدراسات الآسيويّة. وقد قال إنّ الولايات المتحدة دخلت فيتنام "من خلال الفضيلة المفرطة والإحسان الذي لا غرض له"(8). لو كان لدينا مزيد من الأشخاص الذين يدرسون الصينيّة في هارفرد، لأخبرونا أنّ فيض إحساننا الكريم لا ينجح في فيتنام. وهذا من أقصى اليسار. أو لنأخذ أنطوني لويس من صحيفة "نيويورك تايمز"، فقد دعا الحرب في فيتنام "خطأ خطيراً" شوّه "جهودنا الخاطئة لعمل الخير"(9). وهذه العبارة تشبه النصوص القياسيّة.

في مقالة في الصفحة الأولى بصحيفة "نيويورك تايمز" بعنوان "ظلّ فيتنام يسقط على غارات الأنهار في العراق"، كتب جون ف. بورنز أنّ فيتنام "نادراً ما تذكر في أوساط الجنود الأميركيّين في العراق، وكثير منهم لم يكونوا قد ولدوا بعد عندما انسحبت آخر الوحدات الأميركيّة المقاتلة من فيتنام قبل 30 سنة. فالحرب التي لم تربحها أميركا تعتبر تميمة مشؤومة بين أولئك الرجال والنساء الذين يعترفون على انفراد بالمخاوف من خسارة هذه الحرب"(10).

بادئ ذي بدء، إنّني من الأشخاص القلائل الذين لا يوافقون على أنّ الولايات المتحدة خسرت الحرب في فيتنام. ربما لم تحقّق أهدافها القصوى، لكنّها حقّقت أهدافها الرئيسيّة - وذلك نصر كبير. فما من سبيل لأن تخسر دولة قويّة وهائلة في حرب ضدّ عدو عاجز. لا يمكن أن يحدث ذلك.

من المخاوف الكبرى منذ أواخر الاربعينيّات إلى أنّ شنّ كنيدي الحرب الشاملة أن تكون فيتنام المستقلّة مثالاً ناجحاً لجيرانها التي لديها موارد كبرى، مثل تايلند وإندونيسيا، خلافاً لفيتنام. لكن في أواسط الستينيّات، كان الدمار الفعليّ قد لحق بفيتنام الجنوبيّة، وهي الهدف الرئيسيّ للتدخّل الأميركيّ، وتلاشت أساساً فرص أن تصبح فيتنام قدوة لأي كان. وقد عبّر عن ذلك في سنة 1976 برنارد فول، المؤرّخ العسكريّ المحترم والمختص بفيتنام، كانت الاحتمالات كبيرة بأن "تندثر" فيتنام ككيان ثقافيّ وتاريخيّ[11].

إنّني لا أشاهد التلفزيون عادة، لكنّي كنت في أحد الفنادق قبل بضعة أشهر وشاهدت شيئاً على محطّة "سي إن إن" عن "وسواس فيتنام"[12]. وكان المفكّرون العميقون في البرنامج يتحدّثون عن كيفيّة طغيان النقاش حول فيتنام على الحملة الرئاسيّة بأكملها. غير أنّ فيتنام لم تدخل في الحملة قطّ. هل أشار أحدهم إلى ما حدث هناك بالفعل؟ هل سأل أحدهم ماذا كان يفعل جون كيري في فيتنام بعد سبع سنوات على بداية القصف إبان عهد كنيدي، واستخدام الأسلحة الكيماويّة، وإخراج السكّان من أماكن سكناهم، بعد سنتين من اعتقاد برنارد فول بأنّ فيتنام قد تندثر؟ لم يبحث أحد ذلك إذ يجب أن تظهر القصّة أنّنا كنّا خيّرين، وأنّنا خسرنا لأنّنا لم نحقّق أهدافنا القصوى. فكل ما يخرج عن ذلك الإطار يستعصي على فهم المتعلّم. لذا فإنّ فيتنام تشكّل وسواساً، لكن إذا أهملنا حرب فيتنام تماماً.

لقد وصل الأمر الآن في الواقع إلى حدّ أنّ صحيفة "نيويورك تايمز" تقوم بنشر صور فوتوغرافيّة وروايات عن جرائم الحرب الأميركيّة الكبرى في صفحتها الأولى.

هل تشير إلى عدد 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 من صحيفة "نيويورك تايمز" الذي أظهر القوّات الأميركيّة بعد احتلالها مستشفى في الفلّوجة[13]؟

أجل. من الإجراءات الأولى التي اتُّخذت في احتلال الفلّوجة السيطرة على المستشفى العامّ، وتلك جريمة حرب كبيرة. وقد أعطوا سبباً لذلك، وهو أن المستشفى كان "مركزاً للدعاية ضدّ القوّات المتحالفة" لأنّه يصدر "أرقاماً مضخّمة عن الإصابات في صفوف المدنيّين"[14]. أولاً، كيف نعرف أنّ الأرقام ضُخّمت؟ لأنّ قائدنا العزيز قال ذلك. ثانياً، إنّ فكرة الاستيلاء على مستشفى لأنّه ينشر عدد الإصابات أمر فاحش. واتفاقيّات جنيف واضحة في ذلك تماماً. فهي تنصّ صراحة وبوضوح على وجوب "احترام وحماية الموظفيّن الطبيّين ورجال الدين وتقديم كل المساعدة المتوفّرة لهم لأداء واجباتهم... ويجب احترام وحماية الوحدات الطبيّة ووسائل النقل طوال الوقت ولا يجوز أن تكون هدفاً للهجوم"[15]. وفي الهجوم على المستشفى العامّ في الفلّوجة، تمّ طرد المرضى من أسرّتهم وأُجبر الأطبّاء والمرضى على التمدّد على الأرض مغلولي الأيدي. وذلك انتهاك فاضح لاتفاقيّات جنيف. بل إنّ القيادة السياسيّة بأكملها يجب أن تواجه عقوبة الموت بموجب القانون الأميركيّ بسبب هذه الإجراءات. وهم مؤهّلون جميعاً لعقوبة الموت وفقاً لقانون جرائم الحرب الذي أقرّه الكونغرس الجمهوريّ في سنة 1996[16].

أتذكر الهجمات الروسيّة على غروزني في سنة 1999؟ إنّ غروزني مدينة بحجم الفلّوجة تقريباً، ويبلغ تعداد سكّانها ثلاثمئة إلى اربعمئة ألف نسمة. لقد قصفوها وسوّوها بالأرض. واعتُبر الهجوم الروسيّ على غروزني جريمة حرب كبرى، وهو كذلك بحقّ. لكن عندما نفعل الشيء

نفسه في الفلّوجة، يصبح ذلك تحريراً. ويتحدّث الصحافيّون المرافقون عن معاناة المارينز من الحرّ الشديد طوال الوقت. ولا أستطيع أن أتصوّر أنّ الصحافة الروسيّة، أو الصحافة النازيّة، في هذا الشأن، كانت أسوأ.

أجرت مجلّة "ذا لانست"، وهي دوريّة طبيّة بريطانيّة محترمة، بعض الأبحاث عن الوفيّات في العراق منذ الغزو الأميركيّ وتوصّلت إلى أعداد مذهلة لم تحظَ باهتمام صحافة التيّار السائد.

لقد أجرت مجلّة "ذا لانست" دراسة متأنّية قدّرت بشكل متحفّظ أنّ العدد الأكثر احتمالاً "للوفيات الزائدة" بسبب الحرب يبلغ نحو مئة ألف نسمة[17]. وقد استثنت عيّنتهم العنقوديّة الفلّوجة، حيث كان عدد الوفيات الناتجة عن العنف أعلى بكثير ويمكن أن يضخّم المجموع بشكل كبير؛ وقد شملت المناطق الكرديّة حيث لم يحدث أي قتال تقريباً ولذلك تدنّى المتوسّط الوطنيّ. إذاً ربما يكون تقديرهم متدنّياً. وقد ذُكر التقرير في وسائل الإعلام الأميركيّة لكنّه استُبعد في الغالب، رغم أنّه اتبع الأساليب القياسيّة للدراسات الوبائيّة. وأثار التقرير قليلاً من الاحتجاج في بريطانيا، وأُجبرت الحكومة على تقديم تعليقات حمقاء تماماً. فقد قال الناطق باسم طوني بلير إنّ الدراسة لا تستحقّ أي شيء لأنّ "نتائجها تستند إلى الاستكمال"، على غرار أي دراسة وبائيّة أخرى[18]. كما أنّ وزارة الصحّة العراقيّة - أي الوزارة في الحكومة التابعة التي فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا - تقدّم أرقاماً أدنى[19]. لقد اضطروا إلى بحث الموضوع في إنكلترا على الأقل، أما في الولايات المتحدة، فإنّه لم يثر أي اهتمام.

هل هذا جديد؟ في حالة فيتنام، لا نعرف العدد الحقيقيّ للإصابات بين المدنيّين، لكنه في حدود الملايين بالمعنى الحرفيّ. فالتقديرات الرسميّة

تبلغ نحو مليونين، لكن ربما يصل الرقم الحقيقيّ إلى نحو أربعة ملايين. وقد أُجريت دراسة واحدة، على ما أعرف، للرأي العامّ في الولايات المتحدة طُلب فيها من الأشخاص تقدير عدد الإصابات الفيتناميّة في الحرب. وبلغ الجواب المتوسّط مئة ألف، أي نحو 5 بالمئة من الرقم الرسميّ[20]. وذلك يشبه سؤال الناس في ألمانيا عن عدد اليهود الذين قتلوا في الحرب العالميّة الثانية فيجيبون ثلاثمئة ألف. سنعتقد عندئذٍ أنّ هناك مشكلة كبيرة في ألمانيا إذا كان ذلك هو التفكير الألمانيّ.

كم كان عدد ضحايا الحرب الكيماويّة بعد سنة 1962، عندما بدأ كنيدي بتدمير المحاصيل الغذائيّة والغطاء النباتي لكي لا يُقَدَّم أي دعم من قبل السكّان المحليّين للمقاتلين، باستخدام الديوكسين، وهو من أقوى العناصر المسرطنة على الأرض؟ لقد أجريت دراسة مكثّفة لتأثير العامل البرتقاليّ على القوّات الأميركيّة. في البداية أنكر البنتاغون وجود أي تأثير مضرّ على القوّات بفعل العامل البرتقاليّ، لكنّه تقبّل النتائج الآن. فماذا عن الشعب الفيتناميّ الذي تجرّع هذا العامل؟ ثمة دراسة رئيسيّة أجرتها في كندا مؤسّسة هاتفيلد كنسلتنتس، وقد أجرت في الواقع بعض الشخصيّات الأميركيّة البارزة في الصحّة العامّة في مختلف الجامعات تحرّيات عن هذا الموضوع[21]. وتبيّن أن التعرّض للديوكسين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنواع السرطان والأهوال الأخرى، بما في ذلك ولادة أطفال بدون أذرع وأدمغة. لا أحد يعرف الأعداد حقّاً، لكنّ التقديرات التقريبيّة تشير إلى أنّ ما بين نصف مليون ومليون فيتناميّ ماتوا من جرّاء الحرب الكيماويّة.

أجري في فيتنام اختبار مدهش على تأثيرات الديوكسين، لأنّ العامل البرتقاليّ استُخدم في الجنوب فقط. وللناس هناك الجينات نفسها

الموجودة في الشمال. تبيّن أنّ المستشفيات لا تمتلئ بجِرار الأجنّة المشوّهين، في حين تمتلئ بها مستشفيات سايغون. وقد كتبت باربرا كروسيت مقالة قبل نحو عقد من الزمن في صحيفة "نيويورك تايمز" تشير فيها إلى أنّ "فيتنام مكان صالح للدراسة... فهو يقدّم مجموعة واسعة للمقارنة"، أي الشماليّين الذين لم يُرَشُّوا بالديوكسين[22]. يمكننا أن نتعلّم الكثير من الأمور المفيدة لأنفسنا إذا أجرينا دراسة جديّة للاختلافات بين التشوّهات الخلقيّة ومعدّلات السرطان في فيتنام الشماليّة والجنوبيّة. فهذا هو السؤال الوحيد الذي يبرز: هل يمكننا أن نعرف شيئاً عن جرائمنا يمكن أن يكون مفيداً لنا؟ ولا شيء غير ذلك.

إذا ألقيت نظرة على الكتابات اليابانيّة اليوم، تجد عدداً من الكتب الجديدة، وكلّها كُتُبٌ بحثيّة مفصّلة وموثّقة بكثير من الحواشي، تُنكر حدوث مجزرة في نانكنغ[23]. وقد ذُبح فيها نحو مئتي ألف شخص فقط. لكنّ اليابانيّين هُزِموا، لذا فإنّ ذلك التفسير لا ينسجم مع الموقف القياسيّ. إنّه نوع من التفسير الهامشيّ الذي يرفضه العديدون، ويُدان اليابانيّون لأجله.

ثمة تقارير عن أنّ القوّات الأميركيّة ردّت المدنيّين الذين يحاولون الهروب من الفلّوجة على أعقابهم وأنّها ردّت أيضاً مركبات الهلال الأحمر التي تحاول تقديم المؤن الطبيّة إلى المحاصرين والجرحى العراقيّين[24].

إذا تمكّن المدنيّون من الهروب من الفلّوجة، كان يُسمح لهم بالخروج - باستثناء الرجال. وكان الرجال الذين هم في سنّ يتيح لهم القتال يُردّون. وذلك ما حصل في سربرينتشا سنة 1995. والفرق الوحيد هو أنّ الولايات المتحدة أخرجت العراقيّين بالقصف ولم تخرجهم بالشاحنات. لقد

سُمح للنساء والأطفال بالمغادرة، وأوقف الرجال، إذا عُثر عليهم، وأُعيدوا من حيث أتوا. كان من المفترض أن يقتلوا. إنّ ذلك يسمّى إبادة جماعيّة بشكل عامّ عندما يرتكبه الصرب. وعندما نقوم نحن بذلك يصبح تحريراً.

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقالة صغيرة مؤخّراً كتبها مايكل جانوفسكي بعنوان "خبراء الحقوق يرون احتمال وجود جريمة حرب". وفيها يقول، "قال خبراء حقوق الإنسان يوم الجمعة إنّ الجنود الأميركيّين ربما يكونون ارتكبوا جريمة حرب يوم الخميس عندما أعادوا المدنيّين العراقيّين الهاربين إلى الفلّوجة. وبعد ذكر عدد من موادّ اتفاقيّات جنيف، قال الخبراء إنّ قوانين الحرب المتفق عليها تتطلّب من القوّات العسكريّة حماية المدنيّين كلاجئين وتمنع إعادتهم إلى مناطق القتال". ويستشهد جانوفسكي بقول متحدّث باسم وزارة الدفاع، "إنّ قوّاتنا لا تعمل هناك كيفما اتفق وتستهدف الأفراد أو المدنيّين دون تمييز. فقد دُرست قواعد الاشتباك ومُحّصت وتقوم قوّاتنا باتباعها بدقّة"[25].

من المثير للاهتمام أنّ إحدى جرائم الحرب الوحيدة التي تتحدّث عنها وسائل الإعلام تتعلّق بجنديّ من المارينز ربما خرج عن طوره أثناء القتال وقتل جريحاً عراقيّاً[26]. كيف يمكن أن ينحدر الأميركيّون إلى هذا الدرك؟ إنّ ما ارتكبه هذا الجنديّ جريمة بكل تأكيد، لكنّها مجرّد حاشية بالغة الصغر. ولن تستحقّ الذكر في تاريخ الحرب العالميّة الثانية لأنّها ثانويّة جدّاً. لكنّنا هنا نضخّمها من أجل طمس الجرائم الحقيقيّة، مثلما فعلوا في ماي لاي. لقد كانت ماي لاي حاشية صغيرة بالنسبة لحرب فيتنام. وهي جزء من عمليّة عسكريّة كبيرة، عمليّة ويلر/والوا - أدارها أشخاص مثلنا، يرتدون ربطات العنق والسترات، ويجلسون في

مكاتب مكيّفة ويوجّهون غارات طائرات ب 52 على القرى. كانت تلك واحدة من العديد من العمليّات التي لا يُعرف عدد القتلى الذين أوقعتهم. لكن في موقع معيّن، أصاب الفزع جندياً أميركيّا غير متعلّم بالجنون، فقتل نحو مئتي شخص. هذه هي الجريمة. والمعيار أنّه ليس مثلنا. تقوم بزجّ أشخاص مساكين غير متعلّمين في أتون الصراع ويكون لديهم كل الأسباب التي تدفعهم إلى الخوف. وإذا ارتكبوا جريمة، يكون ذلك أمراً رهيباً. وإذا ارتكب شخص لطيف متعلّم مثلنا، وتتوفّر له أسباب الراحة والحماية، جرائم جماعيّة - لاسيّما إصدار الأوامر بارتكاب هذه الجرائم - فذلك لا يهمّ. بالمقابل، عملت نورمبيرغ باتجاه معاكس. لم يلاحق الادّعاء الجنود في الميدان، بل لاحق القادة المدنيّين.

أصدرت "توليدو بليد" دراسة رائعة نالت جائزة بوليتزر عن قوّة النمر، وهي فصيلة أُنشئت كجزء من الفرقة 101 المحمولة جوّاً، وأُرسلت في سنة 1967 إلى المرتفعات الوسطى وارتكبت العديد من الأعمال الوحشيّة. إنّ قراءتها تثير القشعريرة[27].

غير أنّها تخطئ الهدف. لقد ارتكب هؤلاء الجنود أعمالاً وحشيّة بالطبع. لكنّ 1967 كانت السنة التي أصدر فيها برنارد فول استنتاجاته بأنّ "فيتنام ككيان ثقافيّ وتاريخيّ... مهدّد بالانقراض... لأنّ الريف أخذ يموت بكل معنى الكلمة تحت وطأة ضربات أكبر آلة عسكريّة يطلق لها العنان في منطقة بهذا الحجم"[28]. قارن الجرائم. إنّ ما ارتكبته قوّة النمر وحشيّ حتماً. لكن ماذا عن الأشخاص القادمين من هارفرد وإم آي تي (MIT) والذين خطّطوا لهذه الهجمات وغيرها من الأعمال التي هدّدت بإفناء البلد؟ لا توجد مقارنة هنا.

لقد كتبتُ في الواقع فصلاً عن هذا الموضوع في كتاب "في حرب مع آسيا" بعنوان "بعد بينكفيل"، وهو الاسم الذي استُخدم أولاً لمجزرة ماي لاي[29]. وقد طُلب في الأصل أن أكتب المقالة لمجلّة "ذا نيويورك ريفيو أوف بوكس" ـ وكنت لا أزل أكتب فيها في ذلك الوقت ـ وقد وافقتُ على شرط ألا أنكر ماي لاي إلا لماماً[30]. وتتعلّق المقالة بالجرائم الأخرى الأسوأ التي تجري في فيتنام، وتوجّه من واشنطن مباشرة. المخطّطون في واشنطن هم مجرمو الحرب الحقيقيّون، لا الجنود في الميدان. فالهرميّة القياديّة تبدأ بالمدنيّين القابعين في واشنطن. هؤلاء هم الأشخاص الذين اتُّهموا في نورمبيرغ وطوكيو. وإذا رغبنا في أن نكون صادقين بالحدّ الأدنى، يجب أن يُتّهم هؤلاء هنا، إلى جانب كل من يكتب عن نوايانا الخيّرة والرحيمة، في محاولة للتغطية على هذه الجرائم.

كنتُ مؤخّراً أشاهد شريط فيديو تظهر فيه في برنامج "فايرنغ لاين" مع ويليام ف. بكلي في نيسان/أبريل 1969. وقد قلتَ في معرض حديثك عن فيتنام، "ثمة ناحية مخيفة في مجتمعنا والمجتمعات الأخرى وهي رباطة جأش الأشخاص العاقلين والمنطقيّين والحكماء وترفّعهم عندما يشاهدون مثل هذه الأحداث، كما في فيتنام. وأعتقد أنّ ذلك مخيف أكثر من هتلر أو ليماي أو أي شخص آخر يظهر بين الحين والآخر. فهؤلاء الأشخاص لا يمكنهم العمل لولا هذه اللامبالاة ورباطة الجأش"[31].

تجدها في الغالب في أوساط المتعلّمين. الشعب على العموم يميل إلى الاختلاف كثيراً.

لماذا تلقي الكثير من المسؤوليّة على عاتق الطبقة المتعلّمة؟

لأنّ المسؤوليّة ترتبط بالامتياز. إذا كنت تتمتّع بامتيازات أكثر، تزداد المسؤوليّة التي تتحمّلها. لنأخذ ألمانيا على سبيل المثال في الحقبة النازيّة، وربما تكون تلك أسوأ فترة في التاريخ. لم يكن أمام المسكين الذي يُرسَل إلى الجبهة الشرقيّة ويرتكب أعمالاً وحشيّة أي خيارات. إذا اعترض، ستنحره القيادة. لكن كان يوجد خيارات أمام مارتن هايدغر. ولم يكن عليه أن يدبّج الكتب والمقالات التي تقدّم الدعم المعقّد للنازيّين.

الأشخاص الذين يجلسون في أماكن مثل إم آي تي (MIT) لديهم خيارات. إنّهم يتمتّعون بالامتيازات والتعليم والتدريب. وذلك يحمل في طيّاته تبعات. الشخص الذي يعمل خمسين ساعة في الأسبوع في تقديم الطعام على الطاولات ويعود منهكاً في الليل فيشغّل التلفزيون لديه القليل من الخيارات. من الناحية التقنيّة يمتلك هذا الشخص الكثير من الخيارات، لكنّ ممارستها أصعب بكثير، ولذلك تقل مسؤوليّته. الأشخاص الذين يتمتّعون بالامتياز والتعليم والتدريب هم صنّاع قرار أيضاً، في حكومة أو شركة أو مؤسّسة عقائدية. لذا فإنّهم يتحمّلون مسؤوليّة أكبر بكثير من الذين ليس لديهم أي خيار.

لم تكن من المؤيّدين لجيش يتكوّن بأكمله من المتطوّعين. لماذا؟

كنت فاعلاً جداً في تنظيم المقاومة لحرب فيتنام في الستينيّات. والسبب الوحيد الذي جعلني أفلت من حكم بالسجن لمدّة طويلة هو أنّ الحكومة ألغت المحاكمات التي كنت طرفاً فيها عندما وقع هجوم رأس السنة الفيتناميّة. لكنّني لم أكن ضدّ التطوّع، ولست ضدّه الآن. إذا كان يجب أن يكون هناك جيش، أعتقد أنّه يجب أن يكون جيش المواطنين، لا جيش

المرتزقة. وهناك عدّة أنواع من جيوش المرتزقة. ومن نمانجها الفيلق الأجنبيّ الفرنسيّ أو الغيركا(*)، حيث تنظّم القوّة الإمبرياليّة جيشاً من المرتزقة. وثمّة نموذج آخر وهو جيش المتطوّعين، وهو في الواقع جيش مرتزقة للمحرومين. الأشخاص من أمثالنا لا يتطوّعون فيه، باستثناء بعض المهووسين من حين لآخر. لكن أشخاصاً مثل ليندي إنغلند تتطوّع فيه لأنّهم يأتون من خلفيّة يشكّل فيها التطوّع فرصتهم الوحيدة. لذلك ينتهي بك الأمر إلى جيش مرتزقة من المحرومين، وهو أشدّ خطراً بكثير من جيش المواطنين.

لكنّه كان جيش مواطنين في وحدة قوّات النمر في فيتنام.

ألقِ نظرة على تاريخ فيتنام. لقد ارتكبت القيادة الأميركيّة غلطة كبيرة. استخدمت جيشاً من المواطنين للقتال في حرب استعماريّة قاسية ووحشيّة. يمكن أن ينجح ذلك مؤقّتاً، لكن ليس لفترة طويلة. ففي ذلك الوقت بدأ الجنود يعصون الأوامر ويطلقون النار على ضبّاطهم وينغمسون في المخدّرات. وأخذ الجيش يتهاوى. وذلك هو جزء من السبب الذي جعل كبار الضبّاط راغبين في سحبهم. كان كبار المحلّلين العسكريّين داخل البنتاغون يقولون في ذلك الوقت إنّ علينا سحب الجيش من هناك وإلا سنفقده. إنّه ينهار من الداخل[32].

إنّ جيش المواطنين يمتلك روابط مع ثقافة المواطنين. وفي أواخر الستينيّات، في أثناء حرب فيتنام على سبيل المثال، فاضت ثقافة التمرّد وثقافة التمدين من عدّة أوجه على المؤسّسة العسكريّة، وساعد ذلك في تقويضها، وهو أمر جيّد جداً. ولذلك لم تستخدم أي قوّة إمبرياليّة جيشاً

(*) وحدات في الجيش البريطانيّ مكوّنة من إحدى قبائل النيبال.

من المواطنين للقتال في حرب إمبرياليّة. إذا ألقيت نظرة على البريطانيّين في الهند أو الفرنسيّين في غرب إفريقيا أو الجنوب إفريقيّين في أنغولا، تجد أنّهم اعتمدوا على المرتزقة بالدرجة الأولى، وهو أمر منطقيّ. فالمرتزقة قتلة مدرّبون، لكنّ الأشخاص القريبين جدّاً من المجتمع المدنيّ لن يجيدوا قتل الناس.

بالعودة إلى الطبقة المتعلّمة، كيف اختلف رأيهم في الحرب عن السكّان عامّة؟

في سنة 1969 تقريباً، كان نحو 70 بالمئة من السكّان في الولايات المتحدة يصفون الحرب بأنّها "غلطة جوهريّة ولا أخلاقيّة" وليس مجرّد "خطأ"[33]. وفي ذلك الوقت تقريباً، بدأ أشخاص في الطرف النقديّ الآخر، مثل أنطوني لويس، يهمسون بخجل بأنّ الحرب كانت خطأ.

لا تزال هذه الفجوة بين مواقف الجمهور والنخبة قائمة في معظم استطلاعات الرأي الحديثة بشأن مجموعة من القضايا. بل إنّ استطلاعات رئيسيّة للرأي صدرت عن أهمّ مؤسّسات استطلاع الآراء في البلاد، مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجيّة وبرنامج مواقف السياسات الدوليّة بجامعة مريلند، قبيل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وجاءت النتائج مدهشة جدّاً بحيث لم تستطع الصحافة نشرها. فقد أظهرت الاستطلاعات أنّ غالبيّة كبيرة من المواطنين تؤيّد التوقيع على بروتوكول كيوتو، وقبول المحكمة الجنائيّة الدوليّة، والاعتماد على الأمم المتحدة في لعب دور قياديّ في الأزمات الدوليّة. بل إنّ الغالبيّة تؤيّد إلغاء حقّ النقض في مجلس الأمن الدوليّ عندما يتعلّق الأمر بما يسمّى الحرب الاستباقيّة، وهي تفسّر اليوم بأنّها حقّ الاعتداء[34]. بعبارة أخرى، الشعب يعارض بشدّة إجماع الحزبين على الحرب الاستباقيّة. فكلا الحزبين

يؤيّدها، والرأي المعلن يحبّذها تماماً، مع العديد من الشروط: يجب أن تحرص على ألا تكلّف كثيراً وما إلى هنالك. لكن ثمة غالبيّة كبيرة من الشعب تعارضها وتتخذ الموقف بعدم السماح باستخدام القوّة إلا بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ربما لم يسمع معظم الأشخاص بميثاق الأمم المتحدة، لكنّ إجاباتهم عن أسئلة الاستطلاع تعكس كثيراً التفسير القياسيّ الضيّق للميثاق الذي لا يتيح لك استخدام القوّة إلا إذا تعرّضت لهجوم، أو إذا كان هناك تهديد وشيك بحدوث الهجوم، مثل تحليق الطائرات عبر المحيط الأطلسيّ لقصف الولايات المتحدة.

عندما تصل إلى حرب العراق، فإنّ نتائج الاستطلاع تثير اهتماماً كبيراً. فنحو 75 من المستطلَعين يقولون إنّه لم يكن على الولايات المتحدة شن الحرب على العراق إذا لم يكن لديه أسلحة دمار شامل أو ارتباطات بالقاعدة. ومع ذلك يقول 50 بالمئة تقريباً إنّه كان علينا مهاجمة العراق. وقد جاء ذلك بعد أن أظهر تقرير مجموعة مسح العراق أنّه لم تكن هناك أسلحة دمار شامل أو برامج ولا توجد أي ارتباطات بالقاعدة[35]. كيف تفسّر هذا التناقض؟ الناس تصدّق الدعاية حتى بعد ثبات بطلانها. فقد كان هناك سيل كافٍ من الدعاية في وسائل الإعلام الحكوميّة بحيث لا يزال نصف السكّان يصدّقون أنّ العراق كان لديه أسلحة دمار شامل أو أنّه يعمل على تطويرها. ولا تزال نسبة عالية تظنّ أنّ العراق مرتبط بالقاعدة وأحداث 11 أيلول/سبتمبر[36]. لذا فإنّهم يدعمون الحرب، رغم أنّهم يعارضون الحرب على العموم ما لم نكن معرّضين لخطر هجوم وشيك.

في الواقع، إذا ألقيت نظرة على مقابلات أجريت مع أشخاص مثل ليندي إنغلند، ومرتكبي التعذيب في أبو غريب، وغيرهم، يقول معظمهم

إنّهم كانوا ينتقمون لما حدث في 11 أيلول/سبتمبر. لقد فعلوا ذلك بنا، فلماذا لا نفعله بهم؟ إذا كان لديك أي درجة من الامتياز أو التعليم، تدرك أنّ ذلك ليس له أي معنى إطلاقاً. لكنّ الأشخاص الذين تدفعهم الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة إلى جيش المرتزقة لا يعرفون ذلك. فالعربيّ بالنسبة إليهم مماثل للعربيّ الآخر. يمكننا التحدّث عن مدى رداءتهم - "انظر إلى السمجين الجهلة" - لكن لا يحقّ لنا ذلك. يجب أن نتحدّث عن أنفسنا. إنّنا من نحثّ هؤلاء الأشخاص على اعتناق هذه المعتقدات، إما بصمتنا وإما بعدم مبالاتنا أو تهرّبنا، وإما بالتعليمات المباشرة في أغلب الأحيان.

بالمناسبة، في المجال المحليّ، ثمة غالبيّة ساحقة من السكّان، نحو 80 بالمئة، تؤيّد زيادة الرعاية الصحيّة؛ ويريد 70 بالمئة زيادة المعونة للتعليم والضمان الاجتماعيّ[37]. وكلا الطرفين متعارضان. لكنّ أرقام الرعاية الصحيّة مثيرة للاهتمام بصورة خاصّة. فنادراً ما يسأل المستطلعون الناس عن نوع الرعاية الصحيّة التي يريدونها، لكن عندما يفعلون ذلك، يتبيّن عادة أنّ هناك العديد من الآراء أو أنّ غالبيّة كبيرة تؤيّد نوعاً من الرعاية الصحيّة الشاملة. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل يومين من إجراء الانتخابات، نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقالة عن الرعاية الصحيّة. تقول المقالة إنّ كيري لم يستطع ذكر أي برنامج حكوميّ يمكن أن يحسّن الرعاية الصحيّة لأنّ الدعم السياسيّ لذلك ضئيل جداً[38]. ربما ثلاثة أرباع السكّان فقط. لكنّ ذلك هو ردّ الفعل القياسيّ. وإذا ما ذكرت الرعاية الصحيّة، يسمّى ذلك "المستحيل السياسيّ". إنّها لا تحظى بدعم سياسيّ، وإنّما بدعم معظم المواطنين. يخبرك ذلك عما يجري. "الدعم السياسيّ" يعني دعم صناعة التأمين، وول ستريت، ومنظّمة المحافظة على الصحّة، وصناعة الأدوية. هذا هو

الدعم السياسيّ. بل إنّه إذا أراد 98 بالمئة من المواطنين الرعاية الصحيّة الشاملة، لن يشكّل ذلك دعماً سياسيّاً.

إنّ ما تكشفه استطلاعات الرأي هذه هو أنّ المواطنين بأكملهم يوجدون على يسار الحزبين بحيث يمكنك أن تدرك لماذا لم تنشر. بل إنّ التقرير النزيه الوحيد الذي رأيته عن استطلاع مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجيّة جاء في مجلّة "نيوزويك"[39]. وإذا ما طرحت على الناس أسئلة مثل، "ما هو باعتقادك المزاج العامّ السائد في البلد؟" - فإنّني على يقين من أنّ معظمهم سيقولون، "إنّني الشخص الوحيد الذي يعتقد ذلك. إنّني مجنون". فهم لا يسمعون البتّة أي تعزيز لآرائهم في النقاش العامّ، أو في برنامج أي من الحزبين، أو في وسائل الإعلام.

7

الدفاع الفكريّ عن النفس

كمبريدج، ماساشوستس (3 كانون الأول/ديسمبر 2004)

قلت إنّ الكثير من التحليل الذي تجريه لوسائل الإعلام ما هو إلا عمل كتابيّ.

الحقيقة الخفيّة هي أنّ جانباً كبيراً من الدراسات يعتبر عملاً كتابياً. بل إنّ قسماً كبيراً من العلوم عمل تفصيليّ وروتينيّ. ولا أعني بذلك أنّه سهل ـ عليك أن تعرف ما الذي تبحث عنه وما إلى هنالك ـ لكنّه ليس تحدّياً فكريّاً هائلاً. فهناك جوانب من البحث تشكّل تحدّيات فكريّة خطيرة، لكنّها عادة لا تتعلّق بالشؤون الإنسانيّة. عليك أن تكون حكيماً وناقداً لنفسك، لكن يستطيع الجميع القيام بهذا العمل إذا أرادوا ذلك.

على سبيل المثال، أثناء قيادة السيّارة هذا الصباح، كنت أستمع إلى إذاعة البي بي سي، وهي تبثّ البرنامج الوحيد الذي يمكنني تحمّله على الراديو، تحدّثت المراسلة عن تفجير مخفر للشرطة في العراق. بدأت تقريرها بقولها إنّ المشكلة في العراق هي أنّ الاحتلال لا يمكن أن

ينتهي إلا إذا أصبحت الشرطة العراقيّة قادرة على توفير الأمن هناك. فكّر في هذه الجملة فحسب[1]. لنفترض أنّ النازيّين في فرنسا قالوا، "لا يمكن إنهاء الاحتلال ما لم تكن قوّات فيشي قادرة على السيطرة على البلد". ألن نظنّ أنّ هناك شيئاً غريباً بشأن ذلك؟ يمكن أن ينتهي الاحتلال في هذه اللحظة. فالمسألة تتعلّق بما يريده الشعب العراقيّ. ويجب ألا تتعلق بما تريده بريطانيا والولايات المتحدة، بقدر ما لم يكن احتلال فرنسا يتعلّق بما يريده الألمان. فإذا لم تستطع الشرطة التي كان يدرّبها الألمان لإدارة فرنسا تحت إشرافهم السيطرة على الأنصار، هل يعني ذلك أنّ ألمانيا لا تستطيع المغادرة؟ هذه طريقة أخرى للنظر إلى الموضوع، وأعتقد أنّها طريقة مشروعة. لكنّها وجهة نظر لا يمكن التفكير فيها، بصرف النظر عما إذا كانت مشروعة أم لا. علينا أن نأخذ موقف الجيوش المحتلّة التي تتحدّث باسم حكوماتها دون طرح أي سؤال. ليس هناك العديد من استطلاعات الرأي في العراق، لكنّها على قلّتها تشير إلى أنّ غالبيّة العراقيّين تريد رحيل قوّات الاحتلال[2]. لنفترض أنّ ذلك صحيحاً. هل نواصل الاعتقاد بأنّ الاحتلال لا يمكن أن ينتهي إلى أن تستطيع قوّات الاحتلال السيطرة على البلاد، كما تفترض إذاعة البي بي سي مسبقاً دون طرح أي سؤال؟ لا يكون هذا الافتراض واضحاً جدّاً بحيث لا يمكنك أن تطرحه إلا إذا استوعبت بشكل معمّق مذاهب الأشخاص الذين يحملون السوط في أيديهم. هذه هي القضايا التي تثير اهتمامي الشخصيّ.

تعني إيجاد تلك الافتراضات الداخليّة وحلّ رموزها، مثل الفكرة التي تمنح الولايات المتحدة الحقّ في أن تغزو أي بلد وتفتحه وتقيم فيه نظاماً اقتصاديّاً وحكومة من اختيارها؟

نعم. ذلك أمر مسلّم به عند المثقّفين. إذا كنّا نستطيع أن نصدّق دراسات الرأي المتأنّية والمشهورة التي تُجرى في الولايات المتحدة، فإنّ ذلك غير صحيح بالنسبة لعموم المواطنين الأميركيّين. فرأي غالبيّتهم الكبيرة أنّ على الولايات المتحدة أن ترحل من العراق إذا أراد منهم العراقيّون الرحيل. وتعتقد غالبيّة كبيرة من المواطنين أنّ الأمم المتحدة، لا الولايات المتحدة، يجب أن تؤدّي الدور القياديّ في الأزمات الدوليّة بعامّة، وأنّ عليها أن تقود إعادة إعمار العراق[3].

بالمناسبة، إنّ اهتماماتيّ الشخصيّة لا تتعلّق بوسائل الإعلام بحدّ ذاتها وإنّما بالثقافة الفكريّة. واتّفق أن وسائل الإعلام هي الجزء الأسهل للدراسة في الثقافة الفكريّة. فنخبة وسائل الإعلام - البي بي سي وصحيفة "نيويورك تايمز" وصحيفة "واشنطن بوست"، إلخ - هي التعبير اليوميّ عن الثقافة الفكريّة للنخبة، ولذلك فإنّها أسهل للدراسة من الأبحاث الفكريّة. يمكنك القيام بذلك أيضاً، لكنّها تتطلّب بحثاً أكثر تعقيداً. أما في وسائل الإعلام فبوسعك العثور بسهولة على انحيازات منهجيّة تتعلّق بما يُسمح به وما لا يُسمح به، ما يشدّد عليه وما لا يشدّد عليه.

لنأخذ عدد صحيفة "نيويورك تايمز" في هذا الصباح، وهو يضمّ مقالة تقدّم آراء غريغوري مانكيو، رئيس المجلس الرئاسيّ للمستشارين الاقتصاديّين. ويعتبر مانكيو خبيراً اقتصاديًا تقنياً مميّزاً جدّاً، وأستاذاً يتمتّع باحترام كبير في دائرة الاقتصاد بجامعة هارفرد، ومؤلّف واحد من الكتب الدراسيّة الرئيسيّة في هذا المجال. لذا فإنّه يتحدّث من قمّة مهنة الاقتصاد وهو يحذّر، بلهجة أكاديميّة لائقة، من أنّه يجب خفض منافع الضمان الاجتماعيّ لأنّ الحكومة الأميركيّة لن يكون لديها المال لتسديدها. يورد ذلك محاطاً بهالة من القداسة، مع بيان بأنّ نظام الضمان الاجتماعيّ

يتجه نحو الانهيار الماليّ بحلول سنة 2042 "إذا لم تُجْرَ تغييرات على القانون الحاليّ"[4]. علينا إجراء تغييرات جذريّة، ويفضّل أن نخصخصه.

لكن ثمة طريقة أخرى لوصف الوضع: لا توجد مشكلة في نظام الضمان الاجتماعيّ وسيعمل وفقاً للغاية التي أنشئ لأجلها لمدّة ثلاثين عاماً على الأقل، ونحو ستة وعشرين عاماً بعد ذلك التاريخ بحسب تقديرات حكوميّة أخرى. إنّ الضمان الاجتماعيّ يواجه مشكلة تقنيّة على المدى البعيد يمكن التغلّب عليها بسهولة.

لنفترض أنّ الضمان الاجتماعيّ سيواجه مشكلة ماليّة بعد اربعين أو خمسين عاماً. ماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟ هناك بعض الحلول السهلة التي لا تُبحث البتّة. على سبيل المثال، تُعتبر ضريبة الضمان الاجتماعيّ على الرواتب تراجعيّة جدّاً. فأيّ دخل تجنيه فوق 90،000 دولار لا يخضع للضريبة، ما يعني أنّ الأغنياء وأصحاب الامتيازات يركبون بالمجّان. هل ذلك أحد قوانين الطبيعة، أن تركب نسبة صغيرة من الأغنياء مجّاناً؟ إذا ما ألغيت الحدّ الأعلى لن تحدث مشكلة تمويليّة في الضمان الاجتماعيّ حتى بعد دهور.

يشير الأشخاص الذين يصرخون بشأن "أزمة" الضمان الاجتماعيّ أيضاً إلى أنّ نسبة العاملين إلى المتقاعدين آخذة في التراجع، ما يعني أنّ العاملين اليوم عليهم إعالة عدد متزايد من المتقاعدين. يبدو ذلك صحيحاً، لكن لا صلة له بالموضوع. فالرقم الحقيقيّ الذي يجب تفحّصه هو ما يدعى نسبة الإعالة الكليّة، أي نسبة العاملين إلى العدد الإجماليّ للسكّان، لا المتقاعدين فقط.

لنأخذ مثلاً الأطفال المولودين أثناء ارتفاع نسبة الولادات. كيف

سندفع لتقاعدهم؟ من دفع لهم عندما كانوا حديثي الولادة إلى أن أصبحوا في سنّ العشرين؟ كان عليك الاهتمام بهم مثلما عليك رعاية أمّك العجوز. إذا عدت إلى الستينيّات، عندما أخذ ذلك الجيل يبلغ سنّ الرشد، حدث في الواقع زيادة ضخمة في تمويل المدارس والبرامج الأخرى للأطفال، فيما كان دخل الحكومة أقلّ مما هو عليه اليوم. إذا كان بوسعك رعاية المواليد أثناء ارتفاع نسبة المواليد، لماذا لا تستطيع رعايتهم عندما يزيد عمرهم على الستين؟ إنّها ليست مشكلة أكبر. المشكلة مصطنعة. إنّها مسألة أولويّات ماليّة فحسب. فالولايات المتحدة اليوم أغنى بكثير مما كانت عليه في الستينيّات، ويجب أن يكون من الأسهل رعاية هؤلاء الأشخاص.

لذا فإنّ التقرير الملائم لهذه المقالة يجب أن يكون أنّ عالم اقتصاد مميّز في هارفرد يقدّم تفسيراً إيديولوجياً جذريّاً يمكن أن يعبّر عن انحيازه لبعض الضغوط، لكن ليس له علاقة كبيرة بالمشكلة. فالنظام لا يتقدّم نحو الكارثة. وبقدر ما يكون هناك مشكلة في الضمان الاجتماعيّ، بقدر ما تتعدّد طرق التعامل معها. ويمكن أن يتابع الصحافيّ الجادّ ليسأل، "ماذا يوجد خلف الاندفاع إلى تدمير الضمان الاجتماعيّ"؟ الأمر واضح تماماً. "الحلّ" الأبرز "لأزمة" الضمان الاجتماعيّ هو حسابات الاستثمار الخاصّ. وبدلاً من نظام حكوميّ عالي الكفاءة، بتكاليف إداريّة متدنّية، ننتقل إلى نظام ذي تكاليف إداريّة كبيرة جدّاً، لكنّ هذه التكاليف ستنتقل إلى الجيوب الصحيحة، وتحديداً شركات وول ستريت والمدراء الماليّين الكبار.

لكن ذلك ينطوي على شيء أكثر عمقاً. فالضمان الاجتماعيّ يستند على مبدأ يعتبر هدّاماً ويجب إخراجه من عقول الناس: مبدأ الاهتمام

بالآخرين. الضمان الاجتماعيّ يرتكز على افتراض أنّ بعضنا يهتمّ بالبعض الآخر، وأنّ لدينا مسؤوليّة الاجتماعيّة تقضي برعاية الآخرين عندما يعجزون عن رعاية أنفسهم، سواء أكانوا أطفالاً أم مسنّين. لدينا مسؤوليّة اجتماعيّة تقضي بالدفع للمدارس، وضمان الرعاية اليوميّة، وتأمين دعم من يرعى الأطفال - بما في ذلك الأمهات - لقاء ما يقومون به. هذه هي المسؤوليّة الاجتماعيّة، والمجتمع ينتفع منها بشكل جماعيّ في الواقع. ربما لا يستطيع كل فرد أن يقول، "إنّني أستفيد من ذهاب ذلك الولد إلى المدرسة"، لكنّنا ننتفع من ذلك كمجتمع. وينطبق الأمر نفسه على رعاية المسنّين. لكن يجب إخراج تلك الفكرة من رؤوس الناس. هناك ضغط كبير لتحويل الناس إلى وحوش مريضة لا تهتمّ إلا بنفسها، وليس لها علاقة بالآخرين، وبالتالي يمكن حكمهم والسيطرة عليهم بسهولة. تلك هي الأكاذيب التي تكمن خلف الهجوم على الضمان الاجتماعيّ. وهي تعكس حقيقة عميقة تتخلّل النظام العقائديّ بأكمله.

لقد أنشئ الضمان الاجتماعيّ ردّاً على ضغط الحركات الاجتماعيّة الشعبيّة المنظّمة - حركة العمّال وسواها - التي تقوم على فكرة التضامن والعون المتبادل. وإذا رجعت إلى آدم سميث، الذي يُفترض أن نجلّه لا أن نقرأه، تجد أنّه افترض أن التعاطف هو لبّ القيمة الإنسانيّة، وبالتالي يجب أن ينشأ المجتمع بحيث يتم تحقيق هذا التمسّك الطبيعيّ بالتعاطف مع الآخرين والتأييد المتبادل. بل إنّ مقولته الرئيسيّة عن الأسواق تفيد بأنّها تؤدّي، في ظل شروط الحريّة الكاملة، إلى المساواة الكاملة. إنّ عبارة سميث الشهيرة "اليد الخفيّة"، التي يسيء الجميع استخدامها تماماً، ظهرت في الواقع مرّة واحدة في "ثروة الأمم"، في سياق محاجّته المضادة لما نسمّيه اليوم الليبراليّة الحديثة[5]. فهو يقول إذا استورد

المصنّعون والمستثمرون الإنكليز من الخارج واستثمروا في الخارج، بدلاً من هنا، فإنّ ذلك سيلحق الضرر بإنكلترا. غير أنّه قال إنّه لا يوجد سبب للقلق بشأن ذلك لأنّه "عندما تتساوى الأرباح أو تكون قريبة من التساوي، يفضّل كل تاجر جملة بالطبع التجارة الداخليّة على التجارة الخارجيّة للمواد الاستهلاكيّة". أي إنّ الرأسماليّين الإنكليز سيفضّلون على الصعيد الفرديّ استخدام السلع المنتجة محليّاً والاستثمار في الداخل. لذلك يمكن تجنّب تهديد ما يسمّى اليوم الليبراليّة الحديثة، كما لو أنّه "دُفع بيد خفيّة للترويج لغاية لم تكن جزءاً من نواياه". وقد ساق الاقتصاديّ ديفيد ريكاردو محاجّة مماثلة جدّاً. وأدرك سميث وريكاردو أنّ نظريّاتهما لن تنجح إذا كان هناك حريّة لحركة راس المال والاستثمار(6).

في مرحلة ما اعتُبر مبدأ التضامن من المسلّمات. وكان سمة جوهريّة من سمات الحركات الشعبيّة. إنّكم تعملون من أجل بعضكم بعضاً. لذلك فإنّ "التضامن للأبد" هو شعار للطبقة العاملة. وقد كرّس أصحاب الامتيازات والأثرياء جهودهم منذ الثلاثينيّات في محاولة لإلغاء هذا المبدأ. عليك أن تدمّر الاتحادات، وأن تدمّر التفاعل بين البشر، وأن تجزّئ الناس بحيث لا يهتمّ بعضهم ببعض. وذلك ما يكمن حقّاً خلف الهجوم على الضمان الاجتماعيّ.

كيف تنقد بشكل تحليليّ الفكرة القائلة إنّ الولايات المتحدة "تحلّ الديمقراطيّة" في العراق؟

لا يلزمك سوى التفكير مدّة دقيقة واحدة لتدرك أنّه ما من سبيل ممكن لأن تسمح الولايات المتحدة وبريطانيا بقيام عراق سيّد وديمقراطيّ. وما عليك إلا التفكير في السياسات التي يجب أن يتبعها العراق الديمقراطيّ.

أولاً، سيكون في الدولة أغلبيّة شيعيّة، لذا فإنّها ستساند تحسين العلاقات مع إيران، وهي أيضاً ذات أغلبيّة شيعيّة. وهناك أيضاً طائفة شيعيّة كبيرة في الدول المجاورة. ومن المرجّح أن يثير استقلال العراق المجاور الذي يهيمن عليه الشيعة ردود فعل في المناطق الشيعيّة من تلك الدول، وهو ما يمكن أن يعني أنّ قلب موارد الطاقة في العالم سيكون خاضعاً لسيطرة أو نفوذ حكومة شيعيّة مستقلّة. هل ستسمح الولايات المتحدة بذلك؟ لا يمكن تصوّر ذلك.

ثانياً، سيحاول العراق المستقلّ استرجاع مكانه كقوّة بارزة، وربما القوّة الأبرز، في العالم العربيّ. فما الذي سيعنيه ذلك؟ أن يعاود العراق التسلّح وربما سيطوّر أسلحة دمار شامل، كرادع أولاً، وثانياً لمواجهة العدوّ الإقليميّ الرئيسيّ، إسرائيل. فهل ستجلس الولايات المتحدة جانباً وتسمح بحدوث ذلك؟ إنّ فرص التزام الولايات المتحدة وبريطانيا جانب الصمت والسماح بحدوث أي من هذه الأشياء تبدو بعيدة بحيث يتعذّر عليك أن تناقشها. لا يمكن أن يقوم المخطّطون الأميركيّون والبريطانيّون بالتفكير بعراق ديمقراطيّ. إنّه أمر لا يمكن تصوّره.

في كتاباتك وأحاديثك تقتبس من صحيفة "نيويورك تايمز" وإذاعة البي بي سي، وغيرهما من وسائل إعلام التيّار السائد. ويقول نقّاد موقفك، "إنّه يقول إنّ وسائل الإعلام متحيّزة جدّاً لصالح مؤسّسات السلطة القائمة والنخب من جهة، ويحصل على الوقائع من هذه الوسائل من جهة أخرى".

أجل، إنّني أستخدمها طوال الوقت. إذا كان بوسعي أن أقرأ صحيفة واحدة فقط، فستكون "نيويورك تايمز". فهي تمتلك مصادر أكثر وتغطية أكثر من أي صحيفة أخرى، فضلاً عن مراسلين ممتازين. لكنّ ذلك لا

يغيّر من الواقع شيئاً. فوسائل الإعلام الرئيسيّة تقدّم تقريراً عن المعلومات؛ وعليها القيام بذلك لعدد من الأسباب. منها أنّ جمهور قرّائها الأساسيّ يتطلّب ذلك. ويتكوّن جمهور قرّائها الأساسيّ من المدراء الاقتصاديّين والمدراء السياسيّين والمدراء العقائديين ـ أي الطبقة المتعلّمة والطبقة السياسيّة اللتين تديران النظام الاقتصاديّ. ويحتاج هؤلاء الأشخاص إلى صورة واقعيّة عن العالم. إنّهم يمتلكونه ويسيطرون عليه ويهيمنون عليه، ويجب أن يتخذوا القرارات فيه، لذا عليهم أن يفهموا ما يجري فيه. ولذلك برأيي تميل صحافة الاعمال إلى تقديم تقارير أفضل من الصحافة الوطنيّة الأخرى. وغالباً ما تجد مقالات في صحيفة "وول ستريت جورنال" أو "فايننشال تايمز" تتعمّق كثيراً في سبر الفساد وكشفه ـ لا السرقة فقط وإنّما الطريقة التي يتبعها النظام لتقويض الاحتياجات الإنسانيّة. ومن المرجّح أن تقرأ هذه المقالات في "وول ستريت جورنال" اكثر مما تقرأها في ما يسمّى الصحافة الليبراليّة، لأنّ جمهور قرّائها بحاجة إلى فهم واقعيّ للعالم. ثمة انحياز عقائديّ فيما يقدّم حرصاً على أن يرى القرّاء الوقائع بالطريقة الصحيحة، لكنّ الوقائع الأساسيّة تكون موجودة.

بالإضافة إلى ذلك، يتحلّى الصحافيّون عموماً بالنزاهة المهنيّة. فهم من الناحية النموذجيّة مهنيّون صادقون وجادّون يريدون تأدية عملهم بطريقة صحيحة. لكن لا شيء من ذلك يغيّر من أنّ معظمهم يتصوّر العالم بصورة انعكاسيّة من خلال منظور معيّن داعم للسلطة المركّزة.

من المعتقدات التي نتعلّق بها أيّما تعلّق أنّ لدينا صحافة حرّة. ما مقدار حريّة الصحافة الحرّة هنا؟

إنّ الولايات المتحدة، على حدّ ما أعلم، فريدة في الضمانات التي تقدّمها لحريّة الصحافة. فقدرة الحكومة الأميركيّة على السيطرة على الصحافة وخياراتها في هذا الشأن تقلّ عما هو موجود في أي بلد أعرفه. ففي إنكلترا على سبيل المثال، تستطيع الحكومة مداهمة مكاتب إذاعة البي بي سي وأخذ ملفّات منها. ولا تستطيع القيام بذلك في الولايات المتحدة. ولا تستطيع الحكومة إرسال الشرطة إلى مكاتب صحيفة "نيويورك تايمز". في إنكلترا، أجرت الحكومة في السنة الماضية تحقيقاً مع إذاعة البي بي سي لأنّها ادّعت أنّ أحد المراسلين تجاوز الحدود في انتقاد ملف الحكومة المخادع تماماً بشأن العراق(7). فقد قال المراسل إنّ الدليل على وجود أسلحة دمار شامل عراقيّة "مبالغ فيه". فعلا الضجيج. ثمّ ظهرت المراجعة التي قادتها الحكومة، تقرير هاتون، لتدين إذاعة البي بي سي وتبرّئ الحكومة، وثار احتجاج عامّ شديد حول ذلك أيضاً. لكنّ المحور الذي تركّز عليه الاهتمام كان خاطئاً. كان يجب أن يثور الاحتجاج على إجراء تحقيق في المقام الأول. ما هو الحقّ الذي تمتلكه الحكومة لإجراء تحقيق فيما إذا كانت وسائل الإعلام تورد الوقائع بالطريقة التي تريدها أم لا؟ فمجرّد إجراء ذلك التحقيق هو دليل على تدنّي الالتزام بحرّية التعبير في إنكلترا.

مع ذلك فإنّ إذاعة البي بي سي تديرها الدولة وتحمل رخصة صادرة عن الدولة.

تحتاج الموجات الراديويّة إلى ترخيص في الولايات المتحدة أيضاً، لكنّ ذلك لا يمنح الدولة حقّ إجراء أي تحقيقات رسميّة فيما إذا كانت تقوم بعملها بالطريقة التي تحبّها الحكومة. إنّ الطيف الإذاعيّ ملكيّة عامّة. لكنّ عدم تمتّع الحكومة بسلطة كبيرة للسيطرة على الصحافة لا يعني أنّ

الصحافة حرّة من الناحية العمليّة، فذلك يبلغك أنّها تستطيع أن تكون حرّة إذا شاءت - رغم أنّها قد تختار ألا تكون حرّة. فوسائل إعلام التيّار السائد جزء في النهاية من قطاع الشركات الذي يهيمن على الاقتصاد والحياة الاجتماعيّة. وهي تعتمد على إعلانات الشركات للحصول على الدخل. وذلك غير مماثل لسيطرة الدولة لكنّه مع ذلك نظام لسيطرة الشركات ذو صلة وثيقة بالدولة.

في كتاب "الأوهام الضروريّة" تقول إنّ على مواطني المجتمعات الديمقراطيّة أن "يسلكوا طريق الدفاع الفكريّ عن النفس لحماية أنفسهم من الخداع والسيطرة"[8]. هلّا قدّمت بعض الأمثلة على ما يمكن أن يفعله الناس؟

الدفاع الفكريّ عن النفس ما هو إلا أن تدرّب نفسك على طرح أسئلة واضحة. أحياناً تكون الإجابات جليّة على الفور بحيث لا يلزم جهد كبير للعثور عليها. عندما تقرأ أنّ 100 بالمئة من التعليقات توافق على شيء ما، أيّاً يكن، يجب أن تشكّك في ذلك على الفور. فليس هناك شيء يحمل تلك الدرجة من اليقين حتى في الفيزياء النوويّة. لذا إذا قال كلّ المعلّقين إنّ أهداف الرئيس في العراق هي تقديم الديمقراطيّة إلى المواطنين الجهلة في عراق يتمتّع بالسيادة، ولم يختلفوا إلا فيما إذا كان يمكن تحقيق هذه الأهداف النبيلة والملهمة أم لا، يجب أن تأخذ الدقائق الخمس المطلوبة للتفكير لكي تعرف أنّ ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً. وإذا سلّمت 100 بالمئة من آراء المتعلّمين بشيء لا يمكن أن يكون صحيحاً، فما الذي يخبرك به ذلك عن المؤسّسات العقائديّة والثقافيّة الأساسيّة؟ إنّه يقول لك الكثير.

ليس عليك العودة إلى ديفيد هيوم لتدرك ذلك، لكنّه لاحظ بحقّ أنّ

"القوّة تكمن دائماً في جانب المحكومين، وليس لدى الحكّام شيء يدعمهم سوى الرأي. لذلك فإنّ الحكومة تقوم على الرأي، وهذه الحكمة تمتدّ لتشمل معظم الحكومات المستبدّة والعسكريّة، بالإضافة إلى معظم الحكومات الحرّة والاكثر شعبيّة"[9]. بعبارة أخرى، يعتمد الحكّام على القبول في أي دولة، سواء أكانت ديمقراطيّة أم شموليّة. وعليهم أن يحرصوا ألا يدرك الناس الذين يحكمونهم أنّهم يمتلكون السلطة الفعليّة. هذا هو المبدأ الأساسيّ للحكم. يوجد لدى الحكومات كل أنواع الوسائل للسيطرة على المحكومين. في الولايات المتحدة، لا نستخدم الخازوق أو الهراوة أو غرفة التعذيب، فلدينا وسائل أخرى. ولا يلزم مهارات خاصّة لمعرفة ما هي هذه الوسائل، وهذا كلّه جزء من الدفاع الفكريّ عن النفس.

دعني أعطي مثالاً آخر. يوجد في صحيفة "واشنطن بوست" قسم يدعى "كيدزبوست". وهو عبارة عن أخبار اليوم مقدّمة للأطفال. وقد أرسل لي أحدهم قصاصة من "كيدزبوست" بُعَيْد وفاة ياسر عرفات. وهي تقول بكلمات بسيطة مقداراً كبيراً مما كانت المقالات الرئيسيّة تقوله بكلمات معقّدة، لكنّها أضافت شيئاً تعرف المقالات المعقّدة أنّها لن تستطيع الإفلات به. قالت، "كان عرفات رجلاً مثيراً للخلاف، يحبّه شعبه كرمز لكفاحهم من أجل الاستقلال. لكن لإنشاء وطن للفلسطينيّين فإنّه بحاجة إلى أرض هي الآن جزء من إسرائيل. فشنّ هجمات على الشعب الإسرائيليّ ما جعل العديد من الأشخاص يكرهونه"[10]. ما الذي يعنيه ذلك؟ يعني أنّ "الواشنطن بوست" تقول للأطفال إنّ الاراضي المحتلّة جزء من إسرائيل. وذلك ما لا تقوله حتى الحكومة الأميركيّة. بل إنّ إسرائيل نفسها لا تقول ذلك. لكن يتمّ تلقين الأطفال على الاعتقاد بأنّ

الاحتلال الإسرائيليّ غير المشروع أمر لا يمكن التشكيك فيه، لأنّ الأرض التي احتلّوها هي جزء من إسرائيل. كان يجب أن يثير الدفاع الفكريّ عن النفس احتجاجاً هائلاً ضدّ صحيفة "واشنطن بوست" بسبب هذا التلقين المخزي للأطفال. أنا لا أقرأ قسم "كيدزبوست"، لذا لا أعرف إذا كان ذلك يجري بانتظام، لكنّني لن أفاجأ بذلك.

ما الذي ينقل المواطن من مشاهد سلبي .إلى مشارك فاعل؟

لنأخذ شيئاً حديثاً في تاريخنا، الحركة النسائيّة. لو سألت جدّتي إذا كانت مضطهدة، لما فهمت ما الذي تتحدّث عنه. ولو سألتَ أمّي، لوجدت أنّها تعرف بأنّها مضطهدة وأنّها كانت رافضة لذلك، لكن لم يكن بوسعها التشكيك فيه علناً. فهي لن تسمح لوالدي أو لي بدخول المطبخ لأنّ ذلك ليس من اختصاصنا؛ إذ يفترض بنا أن نقوم بأشياء مهمّة مثل الدرس، في حين تقوم هي بكل العمل. اسأل الآن بناتي هل هم مضطهدات، لن يحدث أي نقاش. بل إنّهن سيطردنك من البيت. وذلك تغيرّ مهم طرأ مؤخّراً، وهو تغيّر جذريّ في الوعي والممارسة الاجتماعيّة.

امش في أروقة جامعة أم آي تي (MIT) اليوم. قبل أربعين عاماً لم تكن ترى سوى ذكور بيض يرتدون ملابس أنيقة ويحترمون من هم أكبر منهم سنّاً، وما إلى هنالك. أما اليوم فإنّ نصف من تراهم من الإناث، وثلثهم من الأقليّات، وهم يرتدون ملابس عاديّة. تلك ليست تغيّرات غير مهمّة. وقد حدثت في كل أنحاء المجتمع.

هل أخذت التراتبيّات الهرميّة بالتفكّك؟

بالطبع. إذا كانت النساء لا يردن العيش مثل جدّتي أو أمي، فقد تفكّكت

الهرميّات. على سبيل المثال، عرفت مؤخّراً أنّه يوجد في دائرة الشرطة حيث أقيم بماساشوستس ـ بلدة للطبقة المهنيّة المتوسّطة، تضمّ محامين وأطبّاء وما إلى هنالك ـ قسم خاصّ لا يفعل أي شيء سوى الردّ على مكالمات الاستغاثة المتعلّقة بإساءة المعاملة المنزليّة. هل كان يوجد أي شيء كهذا قبل ثلاثين عاماً، أو حتى قبل عشرين عاماً؟ لم يكن يمكن تصوّر نلك. لم يكن لأحد علاقة إذا ما أراد احدهم أن يضرب زوجته. هل ذلك تغيّر في الهرميّة؟ بكلّ تأكيد. وليس نلك سوى جزء واحد من مجموعة واسعة من التغيّرات الاجتماعيّة.

كيف يحدث التغيّر؟ ما عليك إلا أن تسأل نفسك، كيف تمّ التغيّر من جدّتي إلى أمّي إلى بناتي؟ لم يحدث من خلال حاكم خيّر سنّ قوانين تمنح النساء حقوقها. بل تحقّق الكثير من نلك عبر الحركات الشبابيّة اليساريّة الناشطة. ألقِ نظرة على حركة مقاومة التجنيد في الستينيّات. لقد كان مقاومو التجنيد يقومون بعمل شجاع جدّاً. فليس من السهل على شابّ في الثامنة عشرة أن يقرّر المخاطرة بفقدان مهنته الواعدة وربما قضاء سنوات في السجن أو الهرب من البلاد ولحتمال عدم العودة إليه ثانية. إنّ نلك يتطلّب الكثير من الشجاعة.

لقد تبيّن أن الحركات الشبابيّة في الستينيّات، على غرار الثقافة الأوسع، كانت متعصّبة جدّاً للذكور أو الإناث. وربما تنكر الشعار، "الفتيات لا يقلن لا للأولاد الذين ينشطون"، وكان يظهر في الملصقات طوال الوقت. فقد لاحظت الشابّات العضوات في الحركة أنّ هناك شيئاً خاطئاً في قيامهنّ بكل العمل المكتبيّ وسواه، في حين أنّ الرجال يكتفون بالمشاركة في المواكب التي تستعرض مقدار شجاعتهم. فأخذن يعتبرن

الرجال ظالمين. وكان ذلك أحد المصادر الرئيسيّة للحركة الأنثويّة الحديثة التي تفتّحت حقّاً في ذلك الوقت.

وفي مرحلة ما، أدرك الناس ما هو هيكل السلطة والهيمنة وتعهّدوا بالقيام بشيء حياله. هذه هي الطريقة التي تمّت فيها التغييرات في التاريخ. لا يمكنني أن أقول كيف يحدث ذلك، لكن الجميع يمتلك القدرة على القيام به.

كيف تعرف أنّ أمّك كانت تشعر بأنها مضطهدة؟ هل سألتها عن ذلك؟

ذلك أمر واضح. فهي تنحدر من عائلة فقيرة تضمّ سبعة أطفال بقوا على قيد الحياة - كان كثير من الأطفال يتوفّون في تلك الأيام. وكان الستّة الأوائل من هؤلاء الأطفال إناثاً، والسابع ذكراً. وقد التحق الذكر بالجامعة لا الفتيات. وكانت والدتي ذكيّة جدّاً، لكن لم يسمح لها سوى بمتابعة دراستها في المدرسة العاديّة لا الجامعة. وكانت محاطة بكل أولئك الأشخاص من حملة الدكتوراه، أي رفاق والدي، وكم استاءت من ذلك. فهي تعلم أنّها أذكى منهم بكثير. أثناء طفولتي، كان الرجال، كلما جرت حفلة، يتوجّهون إلى غرفة الجلوس، في حين تجلس النسوة حول طاولة الطعام يتجاذبن أطراف الحديث. وطالما اتجهت وأنا صبيّ إلى المكان الذي تتواجد فيه النسوة لأنّهن كنّ يتحدّثن عن أشياء مثيرة للاهتمام. وكنّ حيويّات ومثيرات للاهتمام وذكيّات ويتمتّعن بحسّ سياسيّ. وكان الرجال، وكلهم من حملة الدكتوراه والأساتذة الكبار والحاخامات، يتحدّثون عن أشياء تافهة في معظم الأحيان. كانت والدتي تعرف ذلك وتستاء منه، لكنّها لم تعتقد أنّه يمكن عمل أي شيء حيال ذلك.

بمناسبة التفكير في حركات الاحتجاج، عندما أسافر عبر البلاد، غالباً ما أسمع القول، "الناس في الولايات المتحدة مرتاحون جدّاً. ويعيشون حياة رغيدة. يجب أن تسوء الأمور كثيراً قبل أن يثور الاحتجاج".

لا أعتقد أنّ ذلك صحيح. الحركات الجادّة تأتي أحياناً من أشخاص مضطهدين حقّاً، وتأتي في أحيان أخرى من قطاعات ذات امتيازات. لقد تحدّثنا للتوّ عن حركة مقاومة التجنيد. كان الفتيان المشاركون فيها من أصحاب الامتيازات وطلاباً جامعيّين، ومعظمهم من مدارس النخبة. لكن ظهرت الشرارة في أوساط هذه القطاعات ذات الامتيازات، ولعب هؤلاء الشبّان دوراً كبيراً في تغيير البلاد. لقد أغضبوا الأثرياء وأصحاب السلطة. ألق نظرة على الصحف في ذلك الوقت. كانت مليئة بكل أنواع الزعاق عن إحراق الصدريّات وكل تلك الأشياء الرهيبة التي تحدث، وتقوّض أساسات الحضارة. لكنّ البلاد كانت تتمدّن في الواقع.

ألقِ نظرة على اللجنة الطالبيّة للتنسيق اللاعنفيّ، وهي المجموعة القائدة لحركة الحقوق المدنيّة - الأشخاص الذين كانوا منتظمين حقّاً، لا الأشخاص الذين يظهرون في مسيرة ما بين الحين والآخر وإنّما يخرجون للعمل طوال اليوم، يجلسون على مناضد الطعام، ويسافرون في حافلات الحريّة، ويتعرّضون للضرب أو يُقتلون في بعض الحالات. كان الطلاب المشاركون في تلك اللجنة يأتون في معظم الأحيان من مدارس النخبة، مثل المدرسة التي يدرّس فيها هوارد زن، سبيلمان، والتي طُرد منها لأنّه ساند الطلاب في جهودهم(11). لقد كانت سبيلمان مدرسة للسود، لكنّها مدرسة لنخبة السود. لا شكّ في أنّه لم يكن كل الطلاب المشاركين في الحركة ينحدرون من خلفيّات ذات امتيازات، لكنّهم كانوا حتماً روّاد هذا الكفاح.

وينطبق الأمر إذا نظرت إلى حركات أخرى. إنّه مزيج من أصحاب الامتيازات والمضطهدين الذين أخذوا يدركون ما حولهم. خذ الحركة النسائيّة ثانية. لقد بدأ جانب كبير منها بمجموعات رفع الوعي، وهنّ نساء يتحدّثن بعضهنّ إلى بعض ويقلن، "يجب ألا تستمرّ الحياة على هذا النحو". كانت تلك مرحلة مبكّرة منها، وهي مرحلة ضروريّة في أي حركة اجتماعيّة. فمن الضروري أن يدرك المضطهدون أنّ الاضطهاد ليس بغيضاً فحسب، وإنّما خطأ أيضاً. وذلك ليس سهلاً. فالعادات والتقاليد الراسخة تؤخذ عادة كمسلّمات، ولا يشكّك فيها.

إنّ إدراك عدم وجود شيء شرعيّ في السلطة خطوة كبيرة، بصرف النظر عن جهة المعادلة التي تقف فيها. فالاعتراف بأنّك تضرب أحدهم قد يكون مفيداً جداً. إنّ من يحملون الهراوة يخطون خطوة كبيرة عندما يقولون، "هناك شيء خاطئ في كوننا نحمل الهراوة". فالاعتراف هو بداية الحضارة. وإذا ما بلغت صحيفة "نيويورك تايمز" وقرّاؤها المتعلّمون المرحلة التي يعتقدون فيها أنّ هناك خطأ ما يحيط بارتكاب جرائم الحرب الفظيعة التي تصوّرها "التايمز" في صفحتها الأولى، عندئذٍ تبدأ الطبقات المتعلّمة بالتمدّن.

عندما ظهرت مع ويليام ف. بكلي في برنامج "فايرنغ لاين" في سنة 1969، تحدّثت عن الذنب. قلت، "لا يهمّني أن ألقي اللوم هنا وهناك وأمنح الدرجات. أعتقد أنّ بداية الحكمة في هذه الحالة" - وكنت نتحدث عن فيتنام - "هي إدراك ما نمثّله وما نقوم به في العالم. وأعتقد أننا عندما ندرك ذلك، سنشعر بإحساس هائل بالذنب. وعلى المرء أن يحرص كثيراً على عدم جعل الاعترافات بالذنب تتغلّب على احتمال الفعل". هلّا تحدّثت عن ذلك؟

أعتقد أنّها تجربة مررنا بها جميعاً. فأنت تقول، "أجل، لقد أتيت فعلاً منكراً. وإنّني حزين لذلك، ولن أفعل أي شيء حياله. لقد عبّرت الآن عن ذنبي وكفى". إنّ ذلك يحدث طوال الوقت. لكنّ الجريمة لا تنتهي عندما تبرّأ عن ذنبك. لقد ارتكبت خطأ، ولهذا الخطأ تبعات. ما الذي ستفعله حيالها؟ الذنب قد يكون طريقة لتحاشي اتخاذ أي إجراء. فأنت تعزّي نفسك بالقول، "انظروا كم أنا نبيل. لقد اعترفت أنّني ارتكبت خطأ، وأنا الآن حرّ".

إنّنا نجد هذا النوع من التفكير طوال الوقت. خذ حالة العراق. تقوم الولايات المتحدة الآن بالضغط على البلدان الأخرى لإعفاء العراق من ديونه[12]. ذلك أمر صحيح. على الجميع إعفاء العراق من دينه لأنّه يعرف "بالدين المقيت". والدين المقيت دين يُفرض على الشعب في ظل نظام قسريّ. على سبيل المثال، إذا أوقع الجنرالات الفاسدون الذين يديرون مجتمعاً ما البلد في دين كبير، هل يجب على شعب ذلك البلد سداده؟ لا، إنّه دين مقيت ويجب شطبه.

لقد ابتُكر مفهوم الدين المقيت عندما فتحت الولايات المتحدة كوبا - وهو ما يدعوه المؤرّخون هنا تحرير كوبا، أي فتح كوبا لمنعها من تحرير نفسها. بعد الاستيلاء على كوبا، رفضت الولايات المتحدة سداد الدين الكوبيّ المستحقّ لصالح إسبانيا وأشارت بشكل صحيح إلى أنّه دين مقيت. وحدث الأمر نفسه في الفيليبين، في ظلّ ظروف قسريّة. لا شكّ في أنّ الدافع الحقيقيّ كان إعفاء الولايات المتحدة من ضرورة سداد دين البلدان التي استولت عليها. والأمر نفسه يحدث الآن في العراق. لقد استولت الولايات المتحدة على العراق، وهي ترفض سداد الدين.

في الواقع، على الولايات المتحدة أن تدفع تعويضات هائلة إلى

العراق. وكذا بريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا، وكل الدول الأخرى التي ساندت صدّام حسين. لقد عذّبت هذه البلدان العراق مدّة طويلة، ترجع في الواقع إلى الوقت الذي أنشأ فيه البريطانيّون العراق في أوائل العشرينيّات. وقد رعى جون ف. كنيدي انقلاباً عسكريّاً في سنة 1963 أوصل حزب صدّام حسين البعثيّ إلى السلطة.[13] ومنذ ذلك الحين، كان سجلّ الولايات المتحدة فيما يتعلّق بالعراق مرعباً. تحتفظ وزارة الخارجيّة بلائحة بأسماء الدول التي ترعى الإرهاب. ولم تشطب من هذه اللائحة سوى دولة واحدة ـ العراق في سنة 1982 ـ لأنّ إدارة ريغان، وهم أساساً الأشخاص الذين عادوا إلى السلطة ثانية الآن في عهد بوش الثاني، كانت تريد أن تتمكّن من تزويد صدّام حسين بالأسلحة والمساعدات "بدون تدقيق من الكونغرس"[14]. لذا أصبح العراق فجأة دولة لا ترعى الإرهاب، وصار بوسع الولايات المتحدة تقديم المعونة للصادرات الزراعيّة، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وكل أنواع الأشياء الرائعة.

واصلت الولايات المتحدة دعم صدّام حسين بعد أن ارتكب برعاية أميركيّة الأعمال الوحشيّة ضدّ الأكراد، وضدّ إيران، وضدّ العراقيّين ـ وهي الأعمال التي ندينها الآن. ففي أعقاب حرب الخليج في سنة 1991، اندلعت الثورة الشيعيّة، وقد سمح بوش الأول لصدّام حسين بسحقها. لذا عندما يكتب توماس فريدمان أعمدته في صحيفة "نيويورك تايمز" الآن عن كيفيّة اكتشافه المقابر الجماعيّة في العراق والمشاعر الرهيبة التي انتابته، يجب عليه الإقرار بأنّه كان يعرف كل شيء عن تلك المقابر في حينها وأنّ الولايات المتحدة كانت متواطئة[15]. وبعد ذلك جاءت أكثر من عشر سنوات من العقوبات، أوقعت من القتلى في صفوف الشعب

العراقيّ أكثر مما أوقعه صدّام حسين، ودمّرت المجتمع[16]. ثمّ جاء الغزو الذي أدّى إلى مقتل نحو مئة ألف شخص[17].

إذا جمعنا كل ذلك، نجد أنّنا ندين للعراق بتعويضات ضخمة. لا بأس بالتخلّص من الدين لأنّ ذلك لمصلحتنا. أما دفع التعويضات فلا.

ينطبق الأمر نفسه على هايتي، أفقر بلد في نصف الكرة الغربيّ، بل إنّه يكاد يكون على شفير الانقراض. من المسؤول عن ذلك؟ المجرمان الرئيسيّان هما فرنسا والولايات المتحدة. إنّهما يدينان لهايتي بتعويضات ضخمة بسبب أفعال ترجع إلى مئات السنين. إذا ما تمكّنا يوماً ما من الوصول إلى مرحلة يمكن أن يقول فيها أحدهم، "إنّنا آسفون على ما فعلنا"، يكون ذلك رائعاً. لكن إذا كان ذلك يلطّف من الذنب، فإنّه يصبح جريمة أخرى. فلكي نصبح متحضّرين بالحدود الدنيا، علينا أن نقول، "لقد ارتكبنا جرائم فظيعة وانتفعنا منها. وقد جاء قسم كبير من ثروة فرنسا والولايات المتحدة من الجرائم التي ارتُكبت ضدّ هايتي. لذلك فإنّنا سندفع تعويضات إلى الشعب الهايتيّ". عندئذٍ سنشاهد بدايات الحضارة.

لنعد إلى الاضطهاد ثانية. لنفترض أنّك تسيء معاملتي. أنا أشهد ذلك مباشرة. أليس من الأصعب بكثير فهم الإمبرياليّة لأنّها تحدث في مكان ما في البعيد، ولا أعرف الكثير عنها؟

ليس ذلك فحسب، وإنّما ينعكس المنطق بحيث يشعر الناس هنا أنّهم هم المضطهدون. إنّ مبرّر الجنود الذين ارتكبوا الأعمال الوحشيّة في العراق هو أنّ العراقيّين فعلوا ذلك بنا، لذا فإنّنا سنفعل ذلك بهم. ما الذي فعله العراقيّون بنا؟ هجمات 11 أيلول/سبتمبر. لم يكن للعراقيّين أي علاقة بها بالطبع، لكن لا يزال الشعور أنّنا نحن الذين يتعرّضون للهجوم؛ وهم

الذين يهاجموننا. ويتواصل قلب الحقائق طوال الوقت.

خذ رونالد ريغان وخطابه عن "ملكات الرعاية الاجتماعيّة". إنّنا نحن الفقراء، أمثال ريغان، نتعرّض للاضطهاد من قبل النساء السود الثريّات اللواتي يقدن سيّارات الكاديلاك لصرف شيكات الرعاية الاجتماعيّة. إنّنا نتعرّض للاضطهاد. وتلك هي في الواقع نزعة تمتدّ عبر التاريخ الأميركيّ. ثمة كتاب وضعه بروس فرانكلين، وهو منظّر أدبيّ، يتقصّى تلك النزعة عبر الأدب الشعبيّ الأميركيّ، ويرجعها إلى المستعمرات. إنّنا دائماً على حافّة الانقراض. إنّنا نتعرّض لهجوم قوى شيطانيّة تكاد تكتسحنا، ويظهر في اللحظة الأخيرة بطل خارق أو سلاح مدهش فنتمكّن من إنقاذ أنفسنا[18]. لكن، كما أشار فرانكلين، دائماً ما تكون الحالة أنّ الناس الذين يوشكون أن يفنونا هم الخاضعون تحت جزماتنا. ندوس بأحذيتنا على أعناقهم، ويعني ذلك أنّهم يوشكون أن يفنونا.

على غرار "المتوحّشين الهنود عديمي الرحمة"، كما وُصف الأميركيّون الأصليّون في إعلان الاستقلال.

بالضبط. "المتوحّشون الهنود عديمو الرحمة" يكادون يقضون علينا. ثم جاء السود. ثمّ المهاجرون الصينيّون. كتب جاك لندن، وهو كاتب تقدّميّ وشخصيّة اشتراكيّة بارزة، قصصاً دعا فيها حرفيّاً إلى إفناء سكّان الصين بأكملهم بحرب جرثوميّة لأنّ تلك هي الطريقة التي تمكّننا من إنقاذ أنفسنا. إنّهم يرسلون إلينا أولئك الأشخاص الذين نعتقد أنّهم رائعون لبناء السكك الحديديّة وعمّال المغاسل الذين يغسلون ثيابنا، لكنّ ذلك كلّه جزء من مخطّط للتغلغل في مجتمعنا. هناك مئات الملايين منهم، سوف يقضون علينا. لذا يجب علينا أن ندافع عن أنفسنا، والطريقة

الوحيدة للقيام بذلك هي إبادة العرق الصينيّ بأكمله بالحرب الجرثوميّة.

أو خذ ليندون جونسون. لقد كان جونسون، أيّاً يكن رأيك فيه، نوعاً من السياسيّين الشعبيّين. لم يكن تكساسيًّا مزيّفاً مثل جورج بوش، وإنّما تكساسيّ حقيقيّ. وقد قال، "بدون قوّة جويّة متفوّقة، تصبح أميركا عملاقاً مقيّداً ومخنوقاً؛ فريسة عاجزة وسهلة أمام أي قزم أصفر يحمل مِطواة"[19]. وفي أحد الخطابات الرئيسيّة أمام القوّات الأميركيّة في فيتنام، قال جونسون بشجن، "هناك ثلاثة مليارات نسمة في العالم، وليس لدينا سوى مئتي مليون منهم. إنّهم يفوقوننا عدداً بنسبة خمسة عشر إلى واحد. وإذا كانت القوّة تصنع الحقّ فسيكتسحون الولايات المتحدة ويأخذون ما لدينا. فنحن لدينا ما يريدونه"[20]. تلك لازمة دائمة للإمبرياليّة. تدوس بجزمتك على عنق أحدهم، وهو الذي يوشك أن يقضي عليك.

الأمر نفسه ينطبق على أي شكل من أشكال الاضطهاد. وهو أمر مفهوم من الناحيّة النفسيّة. إذا كنت تقوم بسحق أحدهم وتدميره، يجب أن يكون لديك سبب لذلك، ولا يمكن أن يكون ذلك لأنّك وحش قاتل. يجب أن يكون الأمر دفاعاً عن النفس. إنّني أحمي نفسي منهم. انظروا ماذا يفعلون بي. ينقلب الاضطهاد من الناحية النفسيّة: ينقلب الطاغية إلى الضحيّة الذي يدافع عن نفسه.

لقد خطر ببالي للتوّ أننا نجري مقابلات منذ عشرين سنة. هل تشعر أنك شبيه بسيزيف، بطل الأسطورة اليونانيّة الذي يدفع صخرة إلى أعلى التلّ لتتدحرج ثانية إلى أسفل؟

لا. فمعظمنا من جهة يتمتّع بامتيازات كثيرة وحريّة كبيرة بحيث يكون

الشعور بوجود شيء صعب في حياتنا أمراً يتجاوز حدود المعقول. ولا يعتبر أي قمع أو شتم تعرّضنا له شيئاً مقارنة بما يواجهه الناس في أماكن أخرى. إنّه من الترف الذي يجب ألا نمنحه لأنفسنا. لكن إذا نحيّنا ذلك جانباً، نجد أنّه حدثت بعض التغيّرات. لذا أنت تدفع الصخرة إلى أعلى التلّ، لكنّك تحرز بعض التقدّم أيضاً.

هل تشعر بأنّك مثل كاسندرا(*)، تصدر التحذيرات بشكل دائم؟ كتابك الأخير، **الهيمنة أم البقاء**(**)، يبدأ وينتهي بملاحظات رهيبة عن إمكانيّة بقاء الجنس البشريّ[21].

أعتقد أنّ التحذيرات واقعيّة. استهللت كتاب الهيمنة أم البقاء بالاستشهاد بإيرنست ماير، ولعلّه أبرز علماء البيولوجيا في العالم، وأنهيته بالاستشهاد ببرتراند راسل، أبرز فلاسفة القرن العشرين، وملاحظاتهما دقيقة. ويمكنك أن تضيف آخرين بسهولة. نشرت "ديدلوس"، الدوريّة التي تصدرها الأكاديميّة الأميركيّة للآداب والعلوم، وقمّة الاحترام المؤسّسيّ، مقالة مؤخّراً كتبها اثنان من المحلّلين الاستراتيجيّين المرموقين في التيّار السائد، جون ستاينبيرنر ونانسي غالاغر، وموضوعها ما يسمّى نقل القوّات المسلّحة، وهو يتضمّن عسكرة الفضاء[22]. وتعني عسكرة الفضاء في الواقع وضع العالم بأكمله تحت خطر الفناء الفوريّ بدون إنذار. ماذا يقترح ستاينبيرنر وغالاغر كعلاج لذلك؟ إنّهما يأملان أن يتكوّن ائتلاف من الدول المحبّة للسلام بقيادة الصين لمواجهة العسكريّة والعدوانيّة الأميركيّة. ذلك هو الأمل الوحيد الذي يريانه في المستقبل. ومن الجوانب المثيرة للاهتمام في هذه

(**) صدر عن دار الكتاب العربي في سنة 2004، ترجمة سامي الكعكي.

(*) متنبئة في الأساطير اليونانية انذرت بوقوع احداث مشؤومة ولكن لم يصدقها احد.

المقالة القنوط أو الازدراء - لا أدري أيّهما الكلمة الصحيحة - بالديمقراطيّة الأميركيّة: لا يمكن تغيير الولايات المتحدة من الداخل، لذا لنأمل في أن تنقذنا الصين. إنّ سماع ذلك النوع من التفكير في قلب المؤسّسة أمر لا سابق له. وما كتبته في الهيمنة أم البقاء يعتبر لطيفاً مقارنة بذلك.

8

الديمقراطيّة والتعليم

لكسنغتون، ماساشوستس (7 شباط/فبراير 2005)

قلت إنّ جون ديوي، وهو أحد المفكّرين البارزين في القرن العشرين، كان لديه تأثير كبير عليك في سنواتك التكوينيّة. فقد أرسلك والداك إلى مدرسة تتبع مبادئ ديوي في فيلادلفيا.

كان والدي يدير نظام المدارس العبريّة في فيلادلفيا، حيث كنت أعيش، وكانت تدار بشكل يتماشى مع مبادئ ديوي، ما يعني محاولة التركيز على الإبداع الفرديّ، والأنشطة المشتركة، والمشاريع المحفّزة. وقد علّمت فيها أيضاً. كنّا نغطّي كل الموضوعات المعتادة، لكن مع التركيز على اهتمامات الطفل والتزاماته والمشاركة الخلّاقة. لم يكن هناك منافسة بين الطلاب. بل إنّني لم اكن أعرف أنّني طالب جيّد كما يُقال إلا بعد أن تركت المدرسة للالتحاق بالمدرسة الثانويّة. وفي المدرسة الثانويّة تمنح درجات للجميع، لذا تعرف أين موقعك. ولم يكن ذلك قضيّة مطروحة من قبل.

هل سألت والديك ما الذي دفعهما إلى إرسالك إلى تلك المدرسة؟

يرجع ذلك جزئيّاً إلى أنّهما كانا يعملان، لذا كان عليّ أن أتواجد في

المدرسة طوال النهار. لكنّي لم أكن أرغب في التواجد بأي مكان آخر. التحقت بها في عمر السنة ونصف السنة تقريباً وبقيت حتى الصف الثامن.

أخبرني قليلاً عن والدك. كيف كانت علاقتك به؟ وهو لم يكن أستاذك الأول فحسب، وإنّما يبدو أنه كان ربّ عملك الأول أيضاً.

كان عالِماً عبرياً. وكانت علاقتنا وديّة جدّاً. لم نكن نمضي الكثير من الوقت معاً ـ فقد كنت أمضي معظم النهار في المدرسة أو في الشارع مع أصدقائي ـ لكن كان الوقت الذي نمضيه معاً مهمّاً وذا مغزى. في أمسيات يوم الجمعة كنّا نقرأ التعاليم الدينيّة والأدب العبريّ الحديث معاً. وبما أنّ والديّ معلّمان ولا يعملان في الصيف، فقد كنّا نمضي إجازات صيفيّة طويلة. وكان والدي يعمل أثناء النهار، لكنّه يعود عند العصر، ونذهب جميعاً للسباحة معاً. وعندما بلغت الحادية أو الثانية عشرة، بدأت أهتمّ بعمله البحثيّ. فقد كان والدي يعمل على إنهاء أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه وموضوعها ديفيد كيمحي، النحويّ العبريّ القروسطيّ، وأذكر أنّني قرأتها. كما قرأت مقالاته، وكنّا نتناقش فيها.

هل تعتقد أنه ساعد في تدريب عقلك بطريقة غريبة ما من حيث إتقان لغة معقّدة ذات قواعد لغويّة صعبة.

يصعب قول ذلك. لقد جعلني ذلك أهتمّ باللغات الساميّة التي درستها في الجامعة. وربما كان له بعض التأثير غير المباشر على ولوجي علم اللغة، لكنّني لا أستطيع تتبّع ذلك حقّاً.

في كتاب "الدعاية وعقل العامّة"، قلت، "تراجع تحصيلي الفكري عندما

التحقت بالمدرسة الثانويّة. فقد غُصت نوعاً ما في ثقب أسود".[٦١]

ذلك دقيق جدّاً. فقد أحدث لي التحاقي بالمدرسة الثانويّة صدمة إلى حدّ ما، حيث ذهبت إلى ثانويّة أكاديميّة شديدة الصرامة والانضباط. وكرهت كل ناحية من نواحيها، فضلاً عن رفاقي. لكنّني لا أذكر الكثير عنها، في حين أنّني أذكر المدرسة الابتدائيّة وصولاً إلى الثانويّة بشكل واضح. وكنت أتوق لمغادرتها.

بعد المدرسة الثانويّة التحقت بالكليّة المحليّة في فيلادلفيا، جامعة بنسلفانيا. لم أكن أفكّر في عمل أي شيء سوى العيش في المنزل والعمل والذهاب إلى الكليّة ـ وكنت أتطلّع كثيراً إلى ذلك. بدا فهرس المقرّرات مثيراً للاهتمام. لكنّني تحرّرت من وهم تلك الفكرة خلال عام أو نحو ذلك. فقد وجدت كل شيء بمثابة استمرار رتيب للمدرسة الثانويّة، وكنت على وشك الانسحاب منها في الواقع.

لكنّك التقيت في مرحلة ما بزيليغ هاريس، وكان يدرّس علم اللغة في جامعة بنسلفانيا.

التقيت به في الواقع من خلال الاتصالات السياسيّة عندما كنت في السابعة عشرة تقريباً. كنت في السنة الجامعيّة الثانية ألهو بفكرة الانسحاب، ولا أخصّص سوى وقت قليل للعمل الأكاديميّ ـ أعتقد أنّي كنت أتخصّص في كرة اليد في ذلك الوقت. وكنت منخرطاً في الحركة الصهيونيّة وبخاصّة في جناحها الثنائيّ القوميّة المعارض للدولة. وتبيّن أن هاريس من الشخصيّات البارزة في ذلك الجناح. واتّفق أيضاً أنّه شخصٌ ذو حضور قويّ ومثير جدّاً للاهتمام من الناحية الفكريّة، وكنت

من تلقاء نفسي أحاول أيضاً استكشاف اهتماماته الأخرى ـ الفكر الفوضويّ واليسار المضادّ للبلشفيّة، وما إلى هنالك.

وبالعودة إلى الوراء، أعتقد أنّ هاريس كان يحاول إعادتي إلى الجامعة. لم يقل ذلك، لكنّه اقترح أن ألتحق ببعض مقرّراته للدراسات العليا، وقد فعلت ذلك. كان هناك عدد من الأساتذة الممتازين المتناثرين في حقول مختلفة: واحد في الرياضيّات، وواحد في الفلسفة، وآخر في مجال آخر. وكان بوسعك عن طريق التخيّر والانتقاء الحصول على تعليم مثير للاهتمام بدون بنية رسميّة شديدة. وكانت جامعة بنسلفانيا متساهلة بحيث لم يكن في ذلك مشكلة.

هل حصلت بالفعل ،على شهادة تخرّج؟

حصلت على كل الشهادات بشكل رسميّ، لكن بدون إتمام المتطلّبات المعتادة. فقد كانت دائرة علم اللغة غير منظّمة تماماً. وكان هاريس يديرها في الواقع. وقد أفادني إلى حدّ ما أنّ الكليّة لم تكن مكاناً مرموقاً جدّاً من الناحية الأكاديميّة، لذا لم يكن هناك متطلّبات وإشراف شديدان. وكان بوسعك أن تفعل ما تريد ـ تمكّنت أنا من ذلك على الأقلّ.

أنت تعمل في التدريس منذ أكثر من ستّة عقود، إذا أدرجنا سنوات التدريس المبكّرة. ولديك آلاف الطلاب. ما الصفات التي تبحث عنها في الطالب؟

استقلال العقل، والحماسة، والإخلاص لحقل الدراسة، والرغبة في التحدّي والسؤال واستكشاف الاتجاهات الجديدة. هناك الكثير من الأشخاص الذين يمتلكون هذه الصفات، لكنّ الجامعة تميل إلى ثنيهم عنها.

هل حدث أن شعر الطلاب بالرهبة منك ـ أعني أنك مشهور جدّاً ـ بحيث تردّدوا في تحدّي بعض مقولاتك؟

بين الحين والآخر. وينطبق ذلك أحياناً على الطلاب الذين جاؤوا مثلاً من نظم التعليم التقليديّة في البلدان الآسيويّة. لكن ذلك نادر نسبيّاً في مكان مثل جامعة إم آي تي (MIT). فهذه جامعة تقوم على العلم، لذا يُشَجّع الطلاب في الواقع على البحث والتحدّي وطرح الأسئلة.

مع تطوّر مهنتك في علم اللغة، أخذت تنخرط بصورة متزايدة في السياسة. ما كان رأي والدتك ووالدك في ذلك؟ هل كانا قلقين من احتمال تعرّضك للمشاكل؟

طالما كنتُ منخرطاً في السياسة، لكنّهما قلقا في الستينيّات لأنّني أُوقفت وكنت أواجه السجن وما إلى هنالك. وعندما أصبحت قضيّة إسرائيل والفلسطينيّين قضيّة مركزيّة، وبخاصّة في أعقاب سنة 1967، وتدفّق سيل هائل من القدح والذمّ والكراهيّة والتشهير، أيّدا أفكاري، لكن كان ذلك شاقّاً عليهما. فقد كانا يعيشان في غيتو يهوديّ تقريباً، وأزعجتهما الافتراءات والتنديدات الهستيريّة. بل إنّ والدي كتب ردوداً في الصحافة العبريّة على بعض التهم والافتراءات. لم يكن الأمر سهلاً عليهما. ولعلّي اختصرت الطريق دون وعي تامّ أحياناً طالما كانا حيّين حفاظاً على مشاعرهما.

تلقّيت التدريب في العلوم الطبيعيّة التي يأتي الدليل التجريبيّ فيها في المقام الأول، في حين أنّ الإيديولوجيا لا تتطلّب أي دليل في الغالب.

إنّ الالتزام الحقيقيّ في الإيديولوجيا ينكر الأدلّة ويحاول تجنّبها في

الواقع. لكنّني لم أتلقّ تدريباً في العلوم الطبيعيّة. لديّ بعض الخلفيّة في العلوم الطبيعيّة ـ بل إنّني عملت في الرياضيّات بعض الوقت ـ لكنّني لا أريد أن أبالغ. وكما قلت، لم أتلقّ تعليماً رسمياً في أي حقل، بما في ذلك علم اللغة، فقد علّمت نفسي بنفسي في الغالب الأعمّ. لكنّني لا أجد سبباً لعدم دراسة التاريخ والمجتمع والاقتصاد بالأساليب نفسها التي يستخدمها المرء لدراسة العلوم. فالدليل التجريبيّ مهمّ جدّاً، ولديك فيض من الأدلّة بحيث يتعيّن عليك انتقاء ما هو مهمّ. ومن المحتّم أن تقارب الأدلّة ببعض المعتقدات والمبادئ التي عليك إبقاءها عرضة للتشكيك. المشاكل صعبة في التاريخ والفيزياء، لكن يجب أن يكون أسلوب المقاربة متماثلاً.

توصف أحياناً بأنّك فوضويّ نقابيّ، وسمعتك تصف نفسك بأنّك محافظ على الطراز القديم. ما هو شعورك حيال هذه التسميات؟

لا أستخدم هذه التسميات لكنّني أشعر بأنّ آرائي نبعت من التراث الفوضويّ النقابيّ. وأعتقد أنّ الفوضويّة النقابيّة مقاربة معقولة للمشكلات العامّة للمجتمع الإنسانيّ. لا يمكنك بالطبع أن تأخذ العقائد الفوضويّة وتطبّقها بصورة ميكانيكيّة. لكنّ سيطرة العمّال على الصناعة والسيطرة الشعبيّة على المجتمعات تبدو لي أساساً معقولاً لمجتمع معقّد مثل مجتمعنا. أما بالنسبة لكوني محافظاً على الطراز القديم، فإنّ ذلك المصطلح يعكس أذواقي الشخصيّة في الموسيقى والأدب وغيرهما من جهة، وإيماني بقيمة العقائد الليبراليّة الكلاسيكيّة من جهة أخرى. وهي لا تنطبق أيضاً بشكل ميكانيكيّ على العالم الحديث في اللغة التي تصاغ بها، لكنّني أعتقد أنّ على المرء أن يكنّ قدراً كبيراً من الاحترام لمُثُل عصر التنوير ـ العقلانيّة، والتحليل النقديّ، وحريّة التعبير، وحريّة التحرّي

- وأن يحاول تضخيمها وتعديلها وتكييفها مع المجتمع الحديث.

نسمع مؤخّراً بشكل متكرّر أنّ مُثُل عصر التنوير تتعرّض للهجوم، لاسيّما في التعليم، حيث يعلَّم التعفّف بدلاً من الأشكال الأخرى من الجنس الوقائيّ، ويُدعى إلى نظريّة الخلق(*)، وتراقب الكتب الدراسيّة. هل يُشعرك هذا الاتجاه بالقلق؟

ثمة مزية مثيرة جدّاً للقلق في الثقافة الأميركيّة. فلا يوجد في أي بلد صناعيّ آخر درجة مماثلة من المعتقدات الدينيّة المتطرّفة والالتزامات غير العقلانيّة التي يشيع وجودها في الولايات المتحدة. وتعتبر الفكرة الداعية إلى تجنّب تعليم التطوّر أو التظاهر بأنّك لا تعلّمه فريدة في العالم الصناعيّ. وهناك نسبة مئويّة كبيرة من الأشخاص، ربما تصل إلى الربع، تقول إنّها شهدت تجربة الولادة ثانية. وثمة عدد كبير من الأشخاص الذين يؤمنون بما يسمّى "بالنشوة الروحيّة".

ترجع هذه المعتقدات إلى التاريخ الأميركيّ القديم، لكنّها أخذت في السنوات الأخيرة تؤثّر على الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة بدرجة غير مسبوقة. على سبيل المثال، لم يكن على أي رئيس أميركيّ قبل جيمي كارتر الادّعاء بأنّه متعصّب للدين، لكنّ الجميع صاروا كذلك منذ ذلك الوقت. وقد ساهم ذلك في التقويض الحقيقيّ للديمقراطيّة منذ السبعينيّات. لقد علّم كارتر، ربما دون أن يقصد، الدرس بأنّك تستطيع تعبئة جمهور كبير من الناخبين بتقديم نفسك، بصدق أم لا، على أنّك مسيحيّ إنجيليّ يخشع للكتاب المقدّس. وكانت المعتقدات الدينيّة شأناً

(*) نظريّة تقول إنّ ما جاء في سفر التكوين عن بدء الكون والخليقة صحيح تماماً.

شخصياً حتى ذلك الوقت. فحدث استيلاء مقصود على النظام الانتخابيّ عن طريق صناعة العلاقات العامّة، وهي تروّج اليوم للمرشّحين مثلما تروّج للسلع. وصورة الشخص المؤمن الذي يخشى الله ويؤمن به إيماناً عميقاً، والذي سيحمينا من تهديدات العالم الحديث هي صورة يمكنك ترويجها.

إنّني أعمل في محطّة إذاعيّة، ولا يمكننا أن نذيع قصيدة "هاول" (هتاف) للشاعر آلن غنسبيرغ، ويقال إنّها من القصائد الكبرى في القرن العشرين، لأنّها تحتوي على كلمة ممنوعة. ولا يمكننا أن نذيع أغنية بروس كوكبورن "كول إت دموكراسي" (أسموها ديمقراطيّة) لأنّه يقول فيها شيئاً مستقبحاً عن صندوق النقد الدوليّ، أو أغنية بوب ديلان "هوريكَين" (إعصار) عن سجن روبن "هوريكَين" كارتر ظلماً، وهو ملاكم سابق، لأنّها تستخدم كلمة ممنوعة.

هناك هجمة كبيرة على حريّة التعبير في كل مكان، في الإذاعات والجامعات. وتقوم المجالس التشريعيّة في أكثر من اثنتي عشرة ولاية بدراسة مشروع قانون، أعتقد أنّ جميع هذه المجالس ستقرّه، للتحكّم فيما يقوله أساتذة الجامعات ومعلّمو المدارس في الصفوف والحرص على ألا "يلقّن" المعلّمون الطلاب.[2] وقد أوضح أحد رعاة هذا التشريع قائلاً، "80 بالمئة [من الأساتذة] أو نحو ذلك... ديمقراطيّون أو ليبراليّون أو اشتراكيّون أو شيوعيّون مسجّلون".[3] وهذا جزء من نزعة فطريّة قديمة أخذت تتحوّل الآن إلى سلاح ضدّ المؤسّسات التي لم تُشترَ أو تخضع للسيطرة تماماً. فالجامعات تنتمي إلى اليمين إلى حدّ كبير، لكنّها ليست مملوكة تماماً لقطاع الشركات، وذلك غير مقبول.

هناك تراث حيّ ومهمّ جداً من الحريّة الأكاديميّة في الولايات المتحدة، ويجب عدم تشويهه. الحريّة الأكاديميّة تتعرّض للهجوم، لكن تجري حمايتها والدفاع عنها. وقد حدثت ردّات خطيرة في أوائل الخمسينيّات، لكن جرى التغلّب عليها في النهاية ورأينا بعض الاعتذارات والتراجعات من جانب المؤسّسات عن سلوكها السابق. لكنّ الحريّة الأكاديميّة تتعرّض للهجوم على الدوام. وتتزايد الهجمة الآن كجزء من مسعى اليمين الشديد التطرّف لضمان هيمنته. فكل من يخرج عن السيطرة يجب قمعه وتأديبه.

دعني أسألك عن الأسلحة النوويّة. لقد أعلن للتوّ عن أنّ الولايات المتحدة تقوم بتطوير جيل جديد منها.

على الموقّعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة واجب الالتزام ببذل الجهود الحسنة لإزالة الأسلحة النوويّة. وذلك جزء من المقايضة التي وافقت بموجبها البلدان الأخرى على عدم تطوير الأسلحة النوويّة. وقد انتهكت كافّة البلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الاتفاقيّة، لكنّ الخطوات الأخيرة التي اتخذتها إدارة بوش تتجاوز عدم الالتزام كثيراً. ويجري تصوير هذه التدابير بطريقة ملطّفة: إنّنا نقوم فقط بتحسين الأسلحة وجعلها آمنة اكثر. لكنّنا ربما ننتقل في الواقع نحو استئناف التجارب النوويّة وتطوير أسلحة أكثر تدميراً. وذلك أمر خطير جداً لا سيّما انّ الولايات المتحدة تحتفظ رسمياً بحقّ استخدام الأسلحة النوويّة في الضربة الأولى، حتى ضدّ قوى غير نوويّة. إنّنا نسمع يومياً أنّ البلدان غير النوويّة ربما تتوجّه نحو حيازة الأسلحة النوويّة، ونحن لا نريد حدوث ذلك دون ريب. لكنّ انتهاك المعاهدة من قبل الدول النوويّة أمر أكثر خطورة وجديّة. فقد جعلوا العالم

يقترب جدّاً من الدمار عدّة مرّات، ومن المرجّح أن يكرّروا ذلك ثانية.

تصادف سنة 2005 الذكرى الستين لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذريّة. وكنتَ في السادسة عشرة تقريباً عند حدوث الهجومين. ما التأثير الذي خلّفه ذلك عليك؟

كنت مراقباً يافعاً للأطفال في مخيّم صيفيّ للناطقين بالعبريّة في ذلك الوقت، في منطقة بوكونوس، قرب فيلادلفيا، حيث كنّا قاطنين. سمعنا الأخبار، وأذكر بوضوح شديد أنّني فُجعت مرّتين بذلك: فُجعت أولاً بالخبر، وثانياً بأنّ أحداً لم يهتم بذلك، وهو ما ولّد لديّ إحساساً بالصدمة والاندهاش بحيث مشيت في الغابة وأمضيت نحو ساعتين بمفردي أفكّر فيما حدث.

هل يرجع ذلك ربما إلى عدم قدرة أحد على تصوّر ما يعنيه ذلك؟ لقد كانت قنبلة كبيرة أخرى؟

لا أعتقد ذلك. إنّها ليست ظاهرة غير مألوفة. هل من المفاجئ ألا يلتفت الأولاد في مخيّم صيفيّ كثيراً إلى واقعة حدوث قصف نوويّ؟ لنعد شهرين إلى الوراء. في آذار/مارس 1945، وقعت غارة جويّة على طوكيو، وقد استُهدفت هذه المدينة لأنّ الحلفاء يعرفون أنّ بإمكانهم تدميرها بسهولة إذ إنّها مبنيّة من الخشب. ولا يعرف أحد كم يبلغ عدد الذين قتلوا. ربما قُتل مئة ألف نسمة حرقاً. هل تذكر حدوث أي نقاش حول ذلك؟ بل إنّ الذكرى الخمسين للقصف الحارق مرّت ولم تذكر إلا لماماً.

سؤال أخير: عندما تنظر إلى الوراء وتفكّر في السنوات الطوال التي أمضيتها في التعليم والنشاط السياسيّ، ما الذي كنت تحاول عمله؟

إنّ لعملي في التعليم ونشاطي السياسيّ أهدافاً مختلفة. في التعليم والبحث، وهما متلازمان، أرمي إلى إدراك شيء عن طبيعة العقل الإنسانيّ. إنّني مهتمّ باللغة على وجه الخصوص، ولكن كنافذة على طبيعة الأنظمة المعرفيّة، وأنظمة الفكر، والتفسير والتخطيط. ولديّ اهتماماتي الخاصّة. ومنها موضوع كانت دراسته صعبة جدّاً حتى عهد قريب، وهو مدى إمكانيّة تحديد مزايا النظم البيولوجيّة - وأنا أعتبر نظم الفكر والتخطيط واللغة نظماً بيولوجيّة - من خلال خصائص القانون الطبيعيّ والمبادئ الرياضيّة وما إلى هنالك. واليوم هناك بدايات تبصّر في هذه المسائل. لقد كان عملاً مثيراً جدّاً للاهتمام في السنوات القليلة الماضية، بالنسبة لي على الأقلّ.

أما بالنسبة للنشاط السياسيّ، فإنّه أساسيّ. هناك مقدار هائل من المعاناة والبؤس الإنسانيّ اللذين يمكن تخفيفهما والتغلّب عليهما. وهناك اضطهاد يجب ألا يكون موجوداً. وهناك كفاح من أجل الحريّة طوال الوقت. وهناك مخاطر جدّيّة جدّاً: ربما تتجّه الأنواع نحو الفناء. ولا يسعني أن أفهم كيف يمكن ألا يكون الجميع مهتمّين في مساعدة الآخرين على الانخراط أكثر في التفكير بهذه المشاكل والقيام بشيء حيالها.

9

عالم محتمل آخر

لكسنغتون، ماساشوستس (8 شباط/فبراير 2005)

تكلّمنا عن فورة الأصوليّة الدينيّة في البلد. ما الذي يفسّر ذلك برأيك؟

إنّها ليست فورة حقّاً. فهذا بلد شديد التديّن منذ فترة طويلة. وأنا في الواقع أكره استخدام كلمة متديّن. لكن دعونا نستخدمها الآن. لقد كان هذا البلد متديّناً جدّاً منذ نشأته. فقد استوطن في نيو إنغلند أصوليّون متديّنون متطرّفون يعتبرون أنفسهم أبناء إسرائيل، واتبعوا أوامر إله الحرب الذي يعبدون فيما كانوا يطهّرون الأرض من الملاخيّين.(*) إذا قرأت أوصاف بعض المذابح، مثل مذبحة البيكوت(**)، تجد أنّها شبيهة بفصول مستلّة من أشدّ أجزاء التوراة تحدّثاً عن الإبادة الجماعيّة، وهي الأجزاء التي أسهب المستوطنون في الاستشهاد بها. لقد كان التوسّع الغربيّ مدفوعاً بالأصوليّة الدينيّة ذات الأصول شبه التوراتيّة. وفُتحت المناطق الإسبانيّة تحت شعار القضاء على الهرطقة البابويّة.

ثمة علاقة عكسيّة بين المعتقدات الدينيّة المتطرّفة والتصنيع: فكلّما

(*) من أتباع ملاخي، وهو نبيّ عبريّ من القرن الخامس قبل الميلاد.
(**) قبيلة من الهنود الحمر الذين كانوا يعيشون في جنوب نيو إنغلند.

تعاظم التحديث، قلّ الالتزام بالتطرّف الدينيّ. لكنّ هذه العلاقة تنهار تماماً في الولايات المتحدة. فهي تشبه مجتمعاً متخلّفاً في هذا الخصوص. وأذكر أنّني كنت قبل خمسين عاماً أقود السيّارة عبر البلد وأستمع إلى الراديو. لم أصدّق ما كنت أسمعه. الوعّاظ يهدرون ويصيحون - لا يمكنك تصوّر حدوث شيء كهذا في مكان آخر.

أما بالنسبة للتغيّرات التي طرأت في السنوات الأخيرة، فلا أعتقد أنّ لها علاقة كبيرة بمستوى الالتزام الدينيّ بقدر علاقتها بالطريقة التي يدخل فيها الدين النظام السياسيّ والحياة العامّة. لقد تحدّثنا كيف أنّ كلّ رئيس أميركيّ منذ كارتر اضطرّ إلى أن يكون متديّناً، لكن يمكن ملاحظة هذه العمليّة حيثما كان.

إنّ تعليم التطوّر، وهو أمر عاديّ جداً في كل بلد آخر، صعب جداً هنا. وهو كذلك منذ زمن طويل. أذكر عندما كانت زوجتي في الجامعة في أواخر الأربعينيّات. كانت تأخذ مقرّراً في علم الاجتماع، وأذكر أنّها أخبرتني أنّ المدرّس قال، "سيكون القسم التالي عن التطوّر. ليس عليكم أن تؤمنوا بذلك، لكن يجب أن تعرفوا ما يفكّر به بعض الأشخاص". أشكّ في أنّ ذلك يمكن أن يحدث في أي بلد صناعيّ. ولم يقع ذلك في أقصى الجنوب. لقد كانت تلك جامعة بنسلفانيا. لذا يمكن المحاجّة بشأن أسباب التطرّف الدينيّ في الولايات المتحدة، لكنّه جانب لا يمكن إنكاره من جوانب الاستثنائيّة الأميركيّة، وهي كثيرة.

من الأسباب المحتملة أنّ هذا البلد دائم الخوف كما أسلفنا. هناك إحساس قويّ بشكل عاديّ بالخوف هنا، وربما يرتبط ذلك بدرجة الأصوليّة الدينيّة. الولايات المتحدة هي البلد الأقوى والأكثر أمناً في العالم، لكنّها البلد الذي يشعر بأنّه الأكثر انعداماً للأمان. كتب المؤرّخ

الشهير جون لويس غاديس مؤخّراً تقريراً متعاطفاً مع استراتيجيّة بوش للأمن القوميّ. وقد أرجعها إلى أوائل التاريخ الأميركيّ، لاسيّما جون كوينسي آدامز الذي وضع الاستراتيجيّة الكبرى لفتح القارّة. وتتركّز مقولته على الورقة الشهيرة التي كتبها آدمز في سنة 1818 وفيها يبرّر فتح فلوريدا أثناء حرب السمينول(*) (1).

يستشهد غاديس بما قاله آدمز من أنّه كان من الضروريّ مهاجمة فلوريدا من أجل حماية أمن أميركا لأنّ المنطقة كانت "دولة فاشلة" ـ لقد استخدم تلك العبارة في الواقع ـ أي نوعاً من فراغ القوّة الذي يهدّد الولايات المتحدة.

لكن إذا تفحّصت البحث الفعليّ، تجد أنّه مثير للاهتمام. لا شكّ في أنّ غاديس يعلم أنّ الكتب البحثيّة التي يستشهد بها تشير كلها إلى أنّ قيام أندرو جاكسون بغزو فلوريدا لا شأن له البتّة بالأمن. فقد كان قضيّة توسّع، أو محاولة للاستيلاء على المستعمرات الإسبانيّة. وكان التهديد الوحيد الهنود "غير الخاضعين للقانون" والعبيد الفارّين. كان الهنود غير خاضعين للقانون لأنّهم يُطردون من ديارهم ويُقتلون، وكان العبيد يفرّون لأنّهم لا يريدون أن يكونوا عبيداً. صحيح أنّ الهنود شنّوا هجمات على مستوطنات البيض، لكن جاءت تلك الهجمات انتقاماً من الهجمات الأميركيّة. سمّي ذلك إرهاباً بالطبع، وكان علينا أن ندافع عن أنفسنا ضدّ ذلك بفتح فلوريدا.

تقوم مقولة غاديس على أنّ المبدأ الموجّه للتاريخ الأميركيّ هو أنّ الامن لا يُكتسب سوى عن طريق التوسّع. وبما أنّنا لم نتوسّع عبر

(*) السمينول قبيلة هنديّة هاجرت إلى فلوريدا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

فلوريدا، فإنّنا غير آمنين، وطريقة اكتساب الامن هي التوسّع. وتحوّل القتال للاستيلاء على فلوريدا إلى حرب إبادة حقيقيّة - حرب قاسية ووحشيّة ومجرمة. لكن لا بأس في ذلك لأنّنا كنّا نقوم به من أجل الأمن. ويمكنك تتبّع هذا الموضوع حتى وقتنا الحاضر. وتثار اليوم المقولات نفسها من أجل عسكرة الفضاء: الطريقة الوحيدة لحصولنا على الأمن هي عبر التوسّع إلى الفضاء وامتلاكه في نهاية المطاف.

من الجوانب الأخرى للدين في الولايات المتحدة الانشقاق والمعارضة، وهو ما انعكس في حركة التضامن مع أميركا الوسطى في الثمانينيّات، وأثناء غزو العراق مؤخّراً عندما تحدّث بعض رجال الدين والكنائس بصوت عال.

تشكّل أميركا الوسطى حالة مثيرة جدّاً للاهتمام لأنّ الولايات المتحدة كانت أساساً في حرب مع الكنيسة الكاثوليكيّة. ففي الستينيّات والسبعينيّات، غيّرت الكنيسة الكاثوليكيّة في أميركا الوسطى رسالتها التقليديّة. فقد تبنّت جوانب لاهوت التحرير، واعترفت بما يسمّى "خيار الفقراء المفضّل". وصار الآباء والراهبات والعمّال العلمانيّون ينظّمون الفلاحين في مجتمعات، حيث يقرؤون الأناجيل ويستخلصون الدروس بشأن التنظيم بحيث يستخدمونها في محاولة السيطرة على زمام حياتهم. وقد جعلهم ذلك على الفور أعداء مريرين للولايات المتحدة، وشنّت واشنطن حرباً للقضاء عليهم. على سبيل المثال، من النقاط العلنيّة لكليّة الأميركتين، وقد تغيّر اسمها في سنة 2000 ليصبح معهد نصف الكرة الغربيّ للأمن والتعاون، أنّ الجيش الأميركيّ ساعد في "هزيمة لاهوت التحرير"، وهي نقطة دقيقة.(2)

كانت حركة التضامن مع أميركا اللاتينيّة في الولايات المتحدة في

الثمانينيّات شيئاً جديداً تماماً. ولا أعتقد أنّه كان هناك ما يماثلها في تاريخ أوروبا. ولا أعرف أحداً في فرنسا ذهب ليعيش في قرية جزائريّة لمساعدة الناس وحمايتهم ضدّ المظليّين الفرنسيّين المغيرين، لكنّ عشرات الآلاف من الأميركيّين توجّهوا إلى أميركا الوسطى في الثمانينيّات وقدّموا الحماية إلى الشعب الذي يتعرّض للهجوم الأميركيّ. لم يكن مركز حركات التضامن الأميركيّة في الثمانينيّات في جامعات النخبة، ولكن في الكنائس، بما في ذلك الكنائس في وسط الغرب وفي المناطق الريفيّة. لم يكن الأمر كما عليه في الستينيّات. بل كان ذلك التيّار السائد.

ومن المثير للاهتمام العودة إلى الوراء والنظر في ما كان يحدث في ذلك الوقت. ها هو هذا البلد المفترض أنّه متديّن جدّاً، الولايات المتحدة، يتوجّه إلى محاربة الدين المنظّم. والسبب هو أنّ الكنيسة كانت تعمل من أجل الفقراء. الدين جيّد طالما أنّه يعمل لصالح الأغنياء، لكن ليس لصالح الفقراء.

لنبدّل الموضوع ونتحدّث عن اقتصاد الإمبراطوريّة. الدولار الأميركيّ ضعيف اليوم، والعجز الحكوميّ في تصاعد، كما يتصاعد الدَّيْن الاستهلاكيّ الفرديّ، وترتفع معدّلات الفائدة على بطاقات الائتمان، وتنخفض معدّلات المدّخرات الشخصيّة طوال الوقت، ويقوم المستثمرون الأجانب بتمويل الدين الأميركيّ بشراء الأوراق الماليّة الأميركيّة. كم من الوقت يمكن تحمّل ذلك؟

لا نعرف حقّاً. بل إنّ وضع الدَّين معقّد. فدين الأُسَرِ مرتفع جدّاً، لكنّ دين الشركات منخفض. والشركات هي التي تحقّق الأرباح الضخمة في الواقع. وذلك جزء من التحوّل في طريقة تطبيق التخطيط الاقتصاديّ، ليعود بالنفع على الأغنياء فاحشي الثراء والشركات والضرر على الناس

العاديّين. وتقترب في الواقع نسبة الدخل الخاضع للضريبة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ من أدنى مستوياتها على الإطلاق، وهي تميل نحو الناس العاديّين أكثر من أي وقت مضى. فالشركات لا تكاد تدفع الضرائب. ومعدّل الضريبة على الشركات متدنّ جدّاً بالفعل، لكن توصّلت الشركات إلى مجموعة من الأساليب المعقّدة بحيث لا تضطر إلى دفع الضرائب على الإطلاق.

ولإعطاء مثال على ذلك، في أواسط التسعينيّات كان هناك الكثير من الإثارة بشأن ما يدعى بالأسواق الناشئة في أميركا اللاتينيّة. ومن باب الفضول، بدأت بقراءة تقارير وزارة التجارة عن الاستثمار الأجنبيّ المباشر في أميركا اللاتينيّة. وتبيّن لي أنّ الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة شهدت ارتفاعاً كبيراً في أواسط التسعينيّات، لكنّ تركيبتها كانت مثيرة جدّاً للاهتمام. فقد كانت 25 بالمئة من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة تتوجّه إلى بيرمودا، ونحو 15 بالمئة إلى جزر كايمان البريطانيّة، ونحو 10 بالمئة إلى بنما. وذلك يساوي 50 بالمئة تقريباً مما يدعونه استثمارات أجنبيّة مباشرة، وهي لن تعمد إلى بناء مصانع الفولاذ بكل تأكيد. بل كانت مجرّد أموال تتدفّق إلى الملاذات الضريبيّة المختلفة. وكان معظم ما تبقّى يتوجّه إلى عمليّات الشراء والاندماج وما إلى هنالك. وتلك مبالغ ضخمة. إنّ مقدار السرقة التي ترتكبها الشركات هائل.

على أي حال، الشركات والأغنياء لا يكادون يدفعون الضرائب، لذا فإنّ أعمالهم على ما يرام. لكنّ الناس العاديّين شهدوا ثلاثين عاماً من الركود أو التراجع في الأجور الحقيقيّة، حيث يعمل الناس مدّة أطول وتقلّ المنافع التي يحصلون عليها. ولا أعتقد أن التاريخ الأميركيّ شهد مثل هذه الفترة.

لا تزال الولايات المتحدة بلداً غنيّاً جدّاً. فلديها مزايا هائلة نابعة من الحجم والموارد، وكل ما يمكنك التفكير فيه. لكنّها تخضع لسياسات محليّة مخيفة. ويشدّ الاقتصاديّون المحافظون شعورهم غيظاً من مراقبة إدارة بوش وهي تدفع متعمّدة البلد إلى مستوى غير معقول من الدَّين. تهدف إدارة بوش إلى نقل التكاليف إلى الأجيال المقبلة. تلك هي خطّتهم الأساسيّة. وتكمن قيمها في خدمة الأغنياء والأقوياء، وتحويل التكاليف إلى الناس العاديّين في الأجيال القادمة. هذه هي حقيقتهم عندما تتحدّث عن "قيمهم الأخلاقيّة".

لنأخذ مثلاً تكاليف الرعاية الصحيّة التي تشهد ارتفاعاً شديداً. يوجد في الولايات المتحدة نظام رعاية صحيّة يفتقر كثيراً إلى الكفاءة، الأسوأ في العالم الصناعيّ، حيث ترتفع التكاليف جدّاً، تفوق ما هي عليه في أي بلد آخر، في حين أنّ النتائج رديئة نسبيّاً. بل إنّ التكاليف تزداد ارتفاعاً بسبب القوّة الهائلة لشركات الأدوية من جهة، والتكاليف الإداريّة لنظام الرعاية الصحيّة المخصخص من جهة أخرى. هذه هي الأزمة الحقيقيّة، خلافاً لأزمة الضمان الاجتماعيّ التي ليس لها وجود.

لماذا يلاحقون الضمان الاجتماعيّ لا النظام الطبيّ؟ أعتقد أنّ الجواب بسيط. خذ شخصاً مثلي، أستاذ جامعيّ كان يتقاضى راتباً ممتازاً ومتقاعد الآن. إنّني أحصل على الضمان الاجتماعيّ، لكنّه تافه قياساً على دخلي. وأحصل على رعاية صحيّة ممتازة لأنّني غنيّ والرعاية الصحيّة تقدّم وفقاً للثروة. إذا كنت ثريّاً، يعمل النظام بشكل صحيح. وتكون شركات التأمين ومؤسّسات الرعاية الصحيّة وشركات الأدوية عظيمة. الأغنياء على ما يرام. وإذا لم يحصل ما تبقّى من السكّان على رعاية

صحيّة لائقة، فتلك ليست مشكلتنا. وإذا كانت تكاليف الرعاية الصحيّة فلكيّة، فإنّ ذلك مؤسف جداً.

أعلنت الإدارة مؤخّراً عن أنّها ستخفّض التمويل الفيدراليّ الممنوح لبرنامج مديك إيد (Medicaid)(*) (3). لكنّ ذلك لا يُلحق الضرر سوى بالفقراء، لذا لا بأس. غير أنّ الضمان الصحيّ مشكلة كبيرة لأنّه لا يقدّم شيئاً للأغنياء. إنّه نظام عديم الجدوى.

أما بالنسبة لتحديد طول مدّة استمرار ذلك، فلا أعتقد أنّ أحداً يعرف حقّاً. قد تحدث ثورة، وقد يحدث انهيار اقتصاديّ، وقد تسود روح المغامرة التي تقود إلى حرب كبرى.

بمناسبة الحديث عن الرعاية الصحيّة، أخبرتني مؤخّراً عن زيارة مثيرة للاهتمام قمت بها إلى العيادة هنا في جامعة إم آي تي (MIT).

إنّني أعمل في جامعة إم آي تي منذ مدّة طويلة، لذا فإنّني أنا وزوجتي نعرف الكثير من العاملين في الجهاز الطبيّ. وهم يقولون إنّهم يمضون الآن نحو 40 بالمئة من وقتهم في ملء الاستمارات. وهم يخضعون للإشراف والرقابة الدائمين. إنّهم يهدرون الكثير من الوقت في القيام بالكثير من الأعمال المكتبيّة غير الضروريّة. وتلك كلّها ترفع التكاليف.

للاقتصاديّين طرق إيديولوجيّة لقياس التكاليف. وأنا واثق من أنّك شهدت هذه التجربة، لكن لنفترض أنّك تريد طلب تذكرة سفر بالطائرة، أو تصحيح خطأ في بيانك المصرفيّ، أو تعليق إيصال الجرائد إليك، أو أي

(*) برنامج للمساعدة الصحيّة مصمّم لغير القادرين على تحمّل نفقات الخدمات الطبيّة العاديّة وتموّله حكومات الولايات والحكومة الفيدراليّة.

شيء آخر. كان يكفي في السابق أن تجري مكالمة وتتحدّث إلى أحدهم وتسوّي المشكلة في دقيقتين. أما الآن فإنّك تتصل برقم هاتفيّ فتسمع رسالة مسجّلة مفادها، "شكراً لك على اتصالك. إنّنا نقدّر العمل الذي تقوم به. كل وكلائنا مشغولون". وتحصل أولاً على قائمة لا يمكنك فهمها، وهي لا تحتوي على ما تريد على أي حال. ثمّ تطلب منك انتظار أحدهم. تنتظر ويشغّلون موسيقى، وبين الحين والآخر يبرز الصوت المسجّل ويطلب منك الانتظار - وتقبع منتظراً لمدّة ساعة من الزمن. أخيراً يظهر أحدهم، ولعلّه موجود في الهند، ولا يعرف ما الذي تتحدّث عنه، وبعد ذلك ربما تحصل على تريد وربما لا.

إنّ طريقة قياس الاقتصاديّين لذلك على درجة عالية من الكفاءة. إنّه يزيد الإنتاجيّة، والإنتاجيّة هي ما يهمّ حقّاً، لأنّها هي التي تحسّن حياة الجميع. وما هو سبب الكفاءة؟ لأنّ الشركات توفّر المال. وتحوّل التكاليف إلى المستهلكين بالطبع لكنّ ذلك لا يهمّ. لا أحد يقيس مقدار الوقت الذي يلزم لإنجاز مهمّة بسيطة أو تصحيح خطأ وهلمّ جرّاً. فذلك ليس له حساب. إذا كنّا سنحسب التكاليف الحقيقيّة، فسيصبح الاقتصاد عديم الكفاءة. لكنّ المبدأ الإيديولوجيّ يقضي بحساب التكاليف التي تهمّ الأغنياء والشركات فحسب.

قارنتْ دراسة حديثة أجرتها كليّة الطب بجامعة هارفرد ومؤسّسة ببلك سيتزن بين نظامي الرعاية الصحيّة الأميركيّ والكنديّ.[4] وقد وجدت الدراسة أنّ الولايات المتحدة تنفق عدّة مليارات من الدولارات كتكاليف إداريّة فائضة. ومن الأشياء التي فعلوها مقارنة إحدى المستشفيات الكبرى في بوسطن بمستشفى بارز في تورنتو. وعندما زار فريق البحث مستشفى تورنتو، أرادوا تفحّص دائرة إصدار الفواتير. لم يكن أحد يعلم

مكان وجودها. أخيراً وجدوا مكتباً صغيراً في مكان ما من الطابق السفليّ يوجد فيه دائرة فوترة للمواطنين الأميركيّين الذين يأتون إلى كندا. في بوسطن، يشغل مكتب إصدار الفواتير طبقة بأكملها مليئة بالمحاسبين والحواسيب والعمل المكتبي. وكل ذلك يزيد التكاليف.

قلت في حديث أمام برنامج نقابة العمّال في هارفرد إنّه يوجد في الولايات المتحدة شكل من أشكال النظام الصحيّ الشامل. وهو يدعى أقسام الطوارئ. هلّا شرحت ذلك؟

يوجد في معظم الدول قوانين تنصّ على أنّك إذا ذهبت إلى قسم الطوارئ، فإنّ عليهم الاهتمام بك حتى إذا لم يكن لديك تأمين صحيّ. هذه هي الرعاية الصحيّة الشاملة. في بعض الأحيان تكون أقسام الطوارئ مزدحمة ولا يمكنك الدخول إليها. أو تدخل إليها وربما تضطر إلى الانتظار طويلاً قبل أن يقدّم إليك أي طبيب المساعدة. كان والد أحد أصدقائي مريضاً جدّاً، واضطرّ إلى نقله إلى المستشفى. لم يكن لدى الوالد تأمين صحيّ، وجلس ذلك الصديق هناك لمدّة ثلاثة أيام يُحْضر الطعام لوالده ويقدّم له الرعاية قبل أن يراه الأطبّاء. لم يكن والده مشرفاً على الموت، لكنّه كان بحاجة إلى رعاية.

قبل نحو شهرين، كنت أصاب بحالات من الرعاف الذي لا يمكن السيطرة عليه. لم تكن هذه الحالات تشكّل خطراً على الحياة لكنّها كانت مزعجة جدّاً. اتصلت بجامعة إم آي تي، وطلبوا منّي التوجّه إلى مستشفى ليهي، وهي مجمّع استشفائيّ مزخرف مخصّص للأشخاص الأنيقين قريب من مكان سكني. لذا توجّهت إلى قسم الطوارئ في مستشفى ليهي، وجلست هناك مدّة ساعتين. أخيراً، عالجني اختصاصيّ

أكثر مهارة بكثير مما أحتاج إليه. إنّ نظام الرعاية الطارئة لا يقدّم للناس نوع الرعاية التي يحتاجون إليها. وهو يهدر مقداراً هائلاً من الوقت.إنّه ليس رعاية وقائيّة تفكّر في كيفيّة تحاشي المرض في المقام الأول. إنّه نظام الرعاية الصحيّة الأكثر تكلفة والأقلّ كفاءة الذي يمكن تصوّره.

يوجد في وسط مدينة بوسطن مستشفيان كبيران متجاوران - مستشفى مدينة بوسطن، بإدارة المدينة، ومستشفى خاصّ يشكّل جزءاً من النظام الصحيّ لجامعة تافتس. كنت أتحدّث إلى العاملين في مستشفى مدينة بوسطن قبل مدّة، وأُخبِرت أنّه إذا توجّهت سيّارة إسعاف إلى مركز تافتس الطبيّ، فإنّها غالباً ما تُرسل إلى مستشفى المدينة. والسبب أنّ على المستشفى رعاية المريض إذا ما أحضِر إليها بسيّارة إسعاف. وإذا كان المريض فقيراً، تدفع عنه المستشفى. والأفضل أن تدفع مستشفى المدينة، لذا يرسلونه إليها.

تبدو تلك مشكلة هائلة تُحدث انقساماً من حيث تنظيم الدعم الشعبيّ. هناك خمسة وأربعون مليون أميركيّ لا يملكون أي تغطية على الإطلاق، ومع ذلك يبدو الناس أكثر اهتماماً بانكشاف ثدي جانيت جاكسون في مباراة السوبر بول.

لا أدري إذا كانوا أكثر انشغالاً بذلك أم لا. وأعتقد أنّ الناس يهتمّون كثيراً بشأن الرعاية الصحيّة. وكلّما طُرح السؤال في استطلاعات الرأي، تبيّن أنّ الناس يضعونه في رأس اهتماماتهم. وأعتقد أنّ ثلاثة أرباع السكّان، وهو آخر ما لاحظته، يريدون زيادة نفقات الرعاية الصحيّة.(5)

إنّني أعرف استطلاعات الرأي هذه، لكنّني مندهش لأنّ مئات الآلاف من

الأشخاص خرجوا للاحتجاج على حرب العراق. ومع ذلك فإنّ الرعاية الصحيّة، التي تؤثّر على الجميع، لا تبدو قضيّة ملحّة.

إنّ خروج مئات الآلاف إلى الشوارع حدثٌ يقع مرّة واحدة. تقوم بتنظيم مظاهرة فيخرج الناس إليها. وبعد ذلك يعود معظمهم إلى منازلهم، ويتابعون حياتهم. الرعاية الصحيّة مشكلة مختلفة. لا يمكنك حلّها بمظاهرة واحدة. يجب أن يكون لديك مجتمع ديمقراطيّ ناشط، ذو جمعيّات شعبيّة، ونقابات، ومجموعات سياسيّة تعمل عليها طوال الوقت. هكذا يُنظّم الناس للحصول على الرعاية الصحيّة. لكنّ ذلك ما نفتقر إليه.

إنّ الولايات المتحدة هي ما يسمّى أساساً "دولة فاشلة". ففيها توجد مؤسّسات ديمقراطيّة رسميّة، لكنّها نادراً ما تعمل. لذا لا يهمّ إذا ما كان ثلاثة أرباع الناس يعتقدون أنّه يجب أن يكون لدينا نوع من نظام الرعاية الصحيّة الذي تموّله الحكومة. بل لا يهمّ إذا كانت غالبيّة كبيرة تعتبر الرعاية الصحيّة قيمة أخلاقيّة. عندما يجهر المعلّقون بالصوت بشأن القيم الأخلاقيّة، فإنّهم يتحدّثون عن منع زواج المثليّين الجنسيّين، لا عن وجوب حصول الجميع على رعاية صحيّة لائقة. والسبب أنّ ذلك لا يدخل ضمن دائرة اهتماماتهم. إنّهم مثلي يحصلون على رعاية صحيّة جيّدة. فلماذا يهتمّون؟ لكنّ الافتقار إلى الرعاية الصحيّة قضيّة كبيرة بالنسبة للغالبيّة العظمى من السكّان، وقد أخذت تصبح أكثر خطورة. فعندما يتمّ القضاء على مديك إيد، كما يرجّح، فإنّ ذلك سيلحق الضرر بالفقراء. لكنّ هؤلاء الأشخاص غير منظّمين. إنّهم لا ينتمون إلى نقابات العمّال، ولا ينتمون إلى جمعيّات سياسيّة، ولا يشاركون في أي حزب سياسيّ. لقد همّشتهم عبقريّة السياسة الأميركيّة وعزلتهم. بل إنّ من الأسباب الرئيسيّة للجهد المحموم لتدمير نقابات العمّال أنّها من الآليّات

القليلة التي يستطيع من خلالها الناس العاديّون الاجتماع معاً والتعويض عن تركّز رأس المال والسلطة. ولذلك تمتلك الولايات المتحدة تاريخاً عمّاليّاً عنيفاً، حيث تتكرّر المساعي لتدمير نقابات العمّال كلّما حقّقت تقدّماً.

ألغت ولايتا ميسوري وإنديانا في الواقع حقّ عمّال القطاع العامّ في المساومة الجماعيّة.(6)

لقد فعلت الحكومة الفيدراليّة الشيء نفسه تماماً. فقسم من مخطّط إنشاء وزارة الأمن الداخليّ يهدف إلى تجريد مئة وثمانين ألف عامل حكوميّ من حقوقهم النقابيّة.(7) لماذا؟ هل ستقلّ كفاءتهم في العمل إذا انتظموا في نقابات؟ لا. بل إنّ عليك إلغاء التهديد الذي يمثّله اجتماع الناس معاً ومحاولة تحقيق أشياء مثل الرعاية الصحيّة اللائقة، أو الأجور المناسبة، أو أي شيء يفيد الشعب ولا يفيد الأغنياء. ويمكنك أن تتوقّع السياسة من خلال المبدأ البسيط التالي: هل يساعد الأغنياء أم يساعد الناس عامّة؟ ويمكنك أن تستنتج من ذلك ما الذي سيحدث بعد ذلك.

غالباً ما نُسأل عن احتمالات المستقبل. ومن مصادر الأمل في العالم اليوم بالنسبة لبعض الأشخاص المنتدى الاجتماعيّ العالميّ، وهو تجمّع لآلاف الناشطين من كل أنحاء العالم في كل عام. وموضوع المنتدى "عالم محتمل آخر". إنّني مهتمّ بهذه الصيغة. وهي ليست سؤالاً بل تأكيداً. كيف يمكن أن يبدو العالم الآخر لكي تجده جذّاباً؟

يمكنك أن تبدأ بالأشياء الصغيرة. على سبيل المثال، أعتقد أنّه سيطرأ تحسّن إذا أصبحت الولايات المتحدة ديمقراطيّة بقدر ديمقراطيّة البرازيل.

لا يبدو ذلك هدفاً طوباوياً أليس كذلك؟ لكن ما عليك إلا المقارنة بين أحدث انتخابين أجريا هنا وفي البرازيل. في البرازيل، حيث توجد حركات شعبيّة نشيطة، تمكّن الشعب من انتخاب رئيس، لولا، من صفوفهم. ربما لا يحبّون كل ما يقوم به لولا، لكنّه شخصيّة مثيرة للإعجاب، عامل فولاذ سابق. ولا أعتقد أنّه درس في جامعة قطّ. وقد تمكّنوا من انتخابه رئيساً. لا يمكن تصوّر ذلك في الولايات المتحدة. هنا تقترع لمرشّح غنيّ أو لآخر من يال. ويرجع ذلك إلى عدم وجود منظّمات شعبيّة لدينا، فيما يوجد لديهم.

أو لنأخذ هايتي. تعتبر هايتي "دولة فاشلة"، لكن في سنة 1990 جرت انتخابات ديمقراطيّة في هايتي من النوع الذي نحلم به فقط. إنّها بلد فقير جدّاً، وقد اجتمع الناس في الجبال والأكواخ معاً وانتخبوا مرشّحهم. وقد أخافت هذه الانتخابات الجميع، ولذلك وقع انقلاب في سنة 1993، بدعم من الولايات المتحدة، لسحق الحكومة الديمقراطيّة. لن نكون طوباويّين إذا أصبحنا بلداً ديمقراطياً مثل هايتي. ولا يعني حصولنا على نظام رعاية صحيّ كذلك القائم في كندا أنّنا بلغنا النجوم. ولن نصبح طوباويّين إذا كان لدينا مجتمع لا تتركّز فيه ثروة البلد بين أيدي نخبة قليلة.

ويمكنك أن تتوجّه من هناك إلى أهداف أبعد منالاً بكثير. فكثير من المؤسّسات الأساسيّة في مجتمعنا غير شرعيّة إطلاقاً. هل يجب أن تخضع الشركات لسيطرة الإدارة ومالكيها وأن تُكرّس لرفاه المساهمين بدلاً من أن تخضع لسيطرة الأشخاص الذين يعملون فيها وتكرّس للمجتمع والعمّال؟ إنّه ليس قانون الطبيعة.

الهوامش

1. طموحات إمبريالية

1. White House, *The National Security Strategy of the United States of America*, released 17 September 2002. Available at http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html.
2. Linda Feldmann, *Christian Science Monitor*, 14 March 2003.
3. Peter Ford, *Christian Science Monitor*, 11 September 2002. See also polls cited in Noam Chomsky, *Hegemony or Survival* (Owl, 2004).
4. Noam Chomsky, "Confronting the Empire," February 2, 2003. Online at http://www.chomsky.info/talks/20030201.htm.
5. Dean Acheson, *Proceedings of the American Society of International Law*, no. 13/14 (1963).
6. *Foreign Relations of the United States* (1945), vol. 8, p. 45.
7. Andy Webb-Vidal, *Financial Times* (London), 14 January 2005.
8. Stephen Farrell, Robert Thomson, and Danielle Haas, *The Times* (London), November 5, 2002.
9. Robert Olsen, *Middle East Policy* 9, no. 2 (June 2002).
10. Richard Wilson, *Nature* 302, no. 31 (March 1983).
11. Imad Khadduri, *Uncritical Mass*, memoirs (manuscript), 2003. Michael Jansen, *Middle East International*, 10 January 2003. Scott Sagan and Kenneth Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons* (Norton, 1995), pp. 18-19.
12. Robert S. Greenberger, *Wall Street Journal*, 21 March 2003.
13. *Ha'aretz* and *Jerusalem Post*, 4 December 2002. United Nations Security Council Resolution 252 (May 21, 1968).
14. Steven R. Weisman, *New York Times*, 15 March 2003. Text of the president's address, *New York Times*, 15 March 2003.

15. Noam Chomsky interviewed by Cynthia Peters, ZNet, 9 March 2003.
16. Rachel Meeropol, ed., *America's Disappeared* (Seven Stories Press, 2005).

2. لغة الأضرار الجانبيّة

1. Randal Marlin, *Propaganda and the Ethics of Persuasion* (Broadview Press, 2002), p. 66.

2 للحصول عل مزيد من التفاصيل، انظر Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (South End Press, 1989), pp. 16-17.

3. Michael Dawson, *The Consumer Trap* (University of Illinois Press, 2003).

4. Stuart Ewen, *Captains of Consciousness* (McGraw-Hill, 1976), p. 85.

5. الاقتباسان مأخوذان من المؤتمر الفيدرالي لسنة 1787. انظر Rufus King, *Life and Correspondence of Rufus King* (G. P. Putnam's Sons, 1894), vol. 1, pp. 587-619, and Robert Yates, "Notes of the Secret Debates of the Federal Convention of 1787," from *Documents Illustrative of the Formation of the Union of the American States* (Government Printing Office, 1927).

6. Harold Lasswell, "Propaganda," *Encyclopedia of the Social Sciences* (Macmillan, 1935), pp. 521-28.

7. Adam Nagourney and Richard W. Stevenson, *New York Times*, 5 April 2003.

8. Martin Sieff, "Militavism and the Midterm Elections," *American Conservative*, 4 November 2002.

9. Howard LaFranchi, *Christian Science Monitor*, 14 January 2003. Linda Feldmann, *Christian Science Monitor*, 14 March 2003. Jim Rutenberg and Robin Toner, *New York Times*, 22 March 2003.

10 عن تأثير العقوبات، انظر Anthony Arnove, ed., *Iraq Under Siege*, 2nd ed. (South End Press, 2002). See also Carl Kaysen et al., *War with Iraq* American Academy of Arts and Sciences, Committee on International Security Studies, 2002).

11. Department of State, *World Military Expenditures and Arms Transfers* (WMEAT), 6 February 2003.

12. Ruth Leacock, *Requiem for Revolution* (Kent State University Press, 1990), p. 33.

13. Executive Order 12513, Prohibiting Trade and Certain Other Transactions Involving Nicaragua. See also *New York Times*, 2 May 1985, and Noam Chomsky, *Turning the Tide* (South End Press, 1986), p. 144, for more detail.

14. Jim Rutenberg, *New York Times*, Tuesday, 1 April 2003.

15. Charles Glass, *London Review of Books*, 17 April 2003.

16. Neely Tucker, *Washington Post*, 3 December 2002. Neil A. Lewis, *New York Times*, 9 January 2003.
17. Jack M. Balkin, *Los Angeles Times*, 13 February 2003. See also Meeropol, ed., *America's Disappeared*.
18. Winston Churchill cited by A. W. Brian Simpson, *Human Rights and the End of Empire* (Oxford University Press, 2001), p. 55.
19. *Nightline* special edition, ABC News, 31 March 2003.
20. David Lloyd George cited by V. G. Kiernan, *European Empires from Conquest to Collapse, 1815-1960* (Leicester University Press/Fontana Paperbacks, 1982), p. 200.
21. Kate Zernike, *New York Times*, 5 April 2003.

3. تغيير النظام

1. Editorial, *New York Times*, 6 August 1954.
2. State Department Policy Planning Council (1964) cited in Piero Gleijeses, *Conflicting Missions* (University of North Carolina Press, 2002), p. 26.
3. The Research Unit for Political Economy, *Monthly Review* 55, no. 1 (May 2003).
4. William Stivers, *Supremacy and Oil* (Cornell University Press, 1982), pp. 28, 34; *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East* (St. Martin's Press, 1986), pp. 20ff.
5. Graphic accompanying the article by James Dao and Eric Schmitt, *New York Times*, 7 May 2003.
6. Jawaharlal Nehru, *The Discovery of India* (Asia Publishing House, 1961), p. 326. For discussion, see Noam Chomsky, *Towards a New Cold War* (New Press, 2003), 228.
7. Woodrow Wilson's minister of the interior cited in Gordon Connell-Smith, *The Inter-American System* (Oxford University Press, 1966), p. 16.
8. Selig Harrison et al., *Turning Point in Korea* (Report of the Task Force on U.S. Korea Policy) (Center for International Policy/The Center for East Asian Studies, University of Chicago, 1 March 2003).
9. Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard* (Basic Books, 1998), p. 40.
10. Joseph A. Schumpeter, *Imperialism and Social Classes*, ed. Paul Sweezy (A. M. Kelly, 1951), p. 68.
11. Editorial, "U.S. Imperial Ambitions and Iraq," *Monthly Review* 54, no. 7 (December

2002).

12. William A. Williams, *Empire as a Way of Life* (Oxford University Press, 1982).

13. للحصول على بحث عن الخلفية، انظر Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (Hill and Wang, 1992), pp. 47-49.

14. Michael Ignatieff, *New York Times Magazine*, 5 January 2003. See also Ignatieff, *New York Times*, 28 July 2002, and Ignatieff, *Empire Lite* (Penguin, 2003).

15. John Stuart Mill, "A Few Words on Non-Intervention" (1859), in Mill, *Collected Works*, vol. 21 (University of Toronto Press, 1984), pp. 109-24.

16. Ignatieff, *New York Times Magazine*, 7 September 2003. See also Noam Chomsky, *Rogue States* (South End Press, 2000).

17. Samuel Huntington, *Foreign Affairs* 78, no. 2 (March/April 1999).

18. "Japan Envisions a 'New Order' in Asia, 1938," reprinted in Dennis Merrill and Thomas G. Paterson, eds., *Major Problems in American Foreign Relations*, 5th ed., vol. 2 (Houghton Mifflin, 2000). See also David F. Schmitz, *Thank God They're on Our Side* (University of North Carolina Press, 1999).

19. Antonio Gramsci.

4. حروب العدوان

1. Errol Morris, director, *The Fog of War* (Sony Pictures Classics, 2003).

2. للحصول على رواية تايلور عن معايير نورمبيرغ، انظر Telford Taylor, *Nuremberg and Vietnam* (Quandrangle, 1970), pp. 37-38, and Taylor, *The Anatomy of the Nuremberg Trials* (Knopf, 1992), pp. 398ff.

3. A. Frank Reel, *The Case of General Yamashita* (University of Chicago Press, 1949), p. 174.

4. G. John Ikenberry, *Foreign Affairs* 81, no. 5 (September-October 2002).

5. Madeleine K. Albright, *Foreign Affairs* 82, no. 5 (September- October 2003).

6. Henry A. Kissinger, *Chicago Tribune*, 11 August 2002.

7. George W. Bush, Remarks by the President on Iraq, Cincinnati Museum Center, Cincinnati, Ohio, 7 October 2002.

8. Tim Weiner, *New York Times*, 9 May 2005. See also discussion and references in Noam Chomsky, *Hegemony or Survival* (Owl, 2004), pp. 86-87.

9. Duncan Campbell, *The Guardian* (London), 7 April 2003. Catherine Wilson, Associated Press, 10 March 2004.

10. Juan Forero, *New York Times*, 29 January 2004.

11. Julian Borger, *The Guardian* (London), 17 April 2002. Rupert Cornwell, *The Independent* (London), 17 April 2002. Katty Kay, *The Times* (London), 17 April 2002.
12. Jason B. Johnson, *San Francisco Chronicle*, 24 January 2005. Daniel Grann, *Atlantic Monthly* 287, no. 6 (June 2001). Leslie Casmir, *Daily News* (New York), 14 December 2000.
13. Testimony of Robert Jackson, 21 November 1945, in *Trial of the Major War Criminals before the International Military Tribunal*, vol. 2 (International Military Tribunal, 1947).
14. Testimony of Sir Hartley Shawcross, 4 December 1945, in *Trial of the Major War Criminals before the International Military Tribunal*, vol. 2.
15. Telford Taylor, *The Anatomy of the Nuremberg Trials* (Little, Brown, 1993).
16. لمزيد من البحث، انظر Noam Chomsky, *Fateful Triangle*, rev. ed. (South End Press, 1999), chap. 9.
17. Jacques Lanusse-Cazale and Lorna Chacon, Agence France-Presse, 3 November 2003.
18. Paul Lewis, *New York Times*, 24 December 1989 and 30 December 1989.
19. لمزيد من البحث، انظر Noam Chomsky, *Deterring Democracy*, expanded ed. (Hill and Wang, 1992).
20. Michael J. Glennon, *Foreign Affairs* 82, no. 3 (May-June 2003), and *Foreign Affairs* 78, no. 3 (May-June 1999).
21. Carsten Stahn, *American Journal of International Law* 97, no. 4 (October 2003).
22. انظر Program on International Policy Attitudes (PIPA), University of Maryland, poll conducted 18-22 April 2003; Jim Lobe, *Foreign Policy in Focus*, 1 May 2003; Guy Dinmore, *Financial Times* (London), 11 September 2003; and Patrick E. Tyler, *New York Times*, 24 September 2003.
23. Walter Pincus, *Washington Post*, 12 November 2003.
24. William Stivers, *Supremacy and Oil* (Cornell University Press, 1982).
25. Thom Shanker and Eric Schmitt, *New York Times*, 20 April 2003. Stephen Barr, *Washington Post*, 29 February 2004. Walter Pincus, *Washington Post*, 23 January 2004. John Burns and Thom Shanker, *New York Times*, 26 March 2004.
26. Jeff Madrick, *New York Times*, 2 October 2003. Thomas Crampton, *New York Times*, 14 October 2003.
27. Madrick, *New York Times*, 2 October 2003. George Anders and Susan Warren, *Wall Street Journal*, 19 January 2004.
28. Robert McNamara, *In Retrospect* (Times Books, 1995). For a full discussion, see Noam Chomsky, "Memories," *Z*, July-August 1995.

29. Mohamed El-Baradei, *New York Times,* 12 February 2004.
30. General Lee Butler, National Press Club, Washington, D.C., 2 February 1998.
31. *Ha'aretz* (Hebrew edition), 10 February 2004.
32. Air Force Space Command, "Strategic Master Plan (SMP) FY04 and Beyond," 5 November 2002.
33. See William Arkin, *Los Angeles Times,* 14 July 2002; Julian Borger, *The Guardian* (London), 1 July 2003; and Michael Sniffen, Associated Press, 1 July 2003.
34. William J. Broad, *New York Times,* 1 May 2000.
35. Scott Peterson, *Christian Science Monitor,* 6 May 2004. David Pugliese, *Ottawa Citizen,* 11 January 2001.
36. Peter Schwartz and Doug Randall, *An Abrupt Climate Change Scenario and its Implications for United States National Security* (October 2003). Report commissioned by the U.S. Defense Department.
37. Robert Repetto and Jonathan Lash, *Foreign Policy,* no. 108 (Fall 1997).
38. John Vidal, *The Guardian* (London), 16 February 1996. Thomas Land, *Toronto Star,* 30 March 1996. See also reports of the International Panel on Climate Change (IPCC).
39. Hannah Arendt, *Eichmann in Jerusalem* (Penguin, 1994).
40. McGeorge Bundy, *Danger and Survival* (Random House, 1988), p. 326.

5. التاريخ والذاكرة

1. Frank Diaz Escalet, *Obispo Romero y los Martires-Jesuitas de El Salvador [Bishop Romero and the Jesuit Martyrs of El Salvador]* (1995). Original painting in the Organization of the American States Museum, Washington, D.C.
2. Marjorie Hyer, *Washington Post,* 4 April 1980.
3. Larry Rohter, *New York Times,* 10 September 1989.
4. Lindsey Gruson, *New York Times,* 17 November 1989. The murdered Jesuit priests were Ignacio Ellacuria Beas Coechea, Ignacio Martin-Baro, Segundo Montes Mozo, Amando Lopez Quintana, Juan Ramon Moreno, Joaquin Lopez y Lopez. The Jesuits' cook, Julia Elba Ramos, and her daughter, Celina, were also murdered. For more discussion, see Noam Chomsky, *Deterring Democracy,* expanded ed. (Hill and Wang, 1992).
5. Carla Anne Robbins, *Wall Street Journal,* 27 April 2004.
6. William Safire, *New York Times,* 22 April 1985.

7. R. W. Apple, Jr., *New York Times*, 11 June 2004.
8. Robert Pear, *New York Times*, 14 January 1983.
9. John M. Goshko, *Washington Post*, 26 October 1983.
10. Joanne Omang, *Washington Post*, 2 May 1985. For the full text of the Executive Order, see *New York Times*, 2 May 1985.
11. Lou Cannon and Joanne Omang, *Washington Post*, 4 March 1986.
12. Transcript of President Reagan's speech, *New York Times*, 28 October 1983. See Stuart Taylor, Jr., *New York Times*, 6 November 1983, for acknowledgment of some of the many distortions in the case for attacking Grenada.
13. Francis X. Clines, *New York Times*, 13 December 1983.
14. للحصول على مزيد من التفاصيل Michael Meeropol, *Surrender*, updated ed. (University of Michigan Press, 2003).
15. Elisabeth Bumiller and Elizabeth Becker, *New York Times*, 8 June 2004.
16. Elizabeth Becker, *New York Times*, 27 May 2004.
17. Noam Chomsky, *At War With Asia* (AK Press, 2004), p. 223.
18. Rory McCarthy, *The Guardian* (London), 9 November 2004. Ali Fadhil, *The Guardian* (London), 11 January 2005.
19. انظر National Security Archive Electronic Briefing Book No. 4. Online at http:// www.gwu.edu /~nsarchiv /NSAEBB / NSAEBB4/.
20. Peter Smith, *Talons of the Eagle* (Oxford University Press, 1996), p. 137.
21. Stephen Schlesinger and Stephen Kinzer, *Bitter Fruit*, updated ed. (Harvard University Press, 1999).
22. Stephen Schlesinger, *The Nation* 265, no. 2 (July 14, 1997).
23. انظر Piero Gleijeses, *Politics and Culture in Guatemala* (University of Michigan Press, 1988).
24. Peter Grier, *Christian Science Monitor*, 7 May 1984. Douglass Farah, *Washington Post*, 11 March 1999.
25. Tim Weiner, *New York Times*, 7 June 1997.
26. Thomas McCann, *An American Company* (Crown, 1976), p. 47.
27. Eqbal Ahmad, *Terrorism: Theirs and Ours* (Seven Stories Press, 2002).
28. Werner Daum, *Harvard International Review* 23, no. 2 (summer 2001). Jonathan Belke, *Boston Globe*, 22 August 1999.
29. Eqbal Ahmad, *Confronting Empire* (South End Press, 2000), p. 135.
30. Jason Burke, *Al-Qaeda* (I. B. Tauris, 2004).
31. Richard Clarke, *Against All Enemies* (The Free Press, 2004).
32. Burke, *Al-Qaeda*, p. 239.

33. Barry Schweid, Associated Press, 11 June 2004.
34. Max Boot, *Financial Times* (London), 17 June 2004.
35. Sebastian Rotella, *Los Angeles Times*, 4 November 2002. Jimmy Burns and Mark Huband, *Financial Times* (London), 24 January 2003. Eric Lichtblau, *New York Times*, 25 January 2003. Marlise Simons, *New York Times*, 29 January 2003. Philip Shenon, *New York Times*, 4 March 2003.

6. مذهب النوايا الحسنة

1. Philip Stephens, *Financial Times* (London), 19 November 2004.
2. Nicholas Kristof, *New York Times*, 4 March 2003. See also, editorial, *Cleveland Plain Dealer*, 4 November 2003.
3. David Ignatius, *Washington Post*, 2 November 2003.
4. Patrick E. Tyler, *New York Times*, 1 April 2003. Dexter Filkins, *New York Times*, 1 April 2003. Tyler Hicks and John F. Bums, *New York Times*, 3 April 2003. Robert Collier, *San Francisco Chronicle*, 3 April 2003.
5. Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (Hill and Wang, 1992), p. TK.
6. Clive Ponting, *Winston Churchill* (Sinclair-Stevenson Ltd., 1994), p. 132.
7. Noam Chomsky, *At War With Asia* (Pantheon, 1970; AK Press, 2004).
8. John K. Fairbank, presidential address, American Historical Association annual meeting, New York, New York, December 29, 1968. Published in the *American Historical Review* 74, no. 3 (February 1969).

9. انظر Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent*, 2nd ed. (Pantheon, 2002), p. 173.

10. John F. Burns, *New York Times*, 29 November 2004.
11. Bemard Fall, *Last Reflections on a War* (Doubleday, 1967).
12. Howard Kurtz, *Reliable Sources*, CNN, 22 August 2004.
13. Richard A. Oppel, Jr., Robert F. Worth et al., *New York Times*, 8 November 2004. Photograph by Shawn Baldwin.
14. Richard A. Oppel, Jr., *New York Times*, 8 November 2004.
15. Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts, 8 June 1977, Part III. Wounded, Sick, and Shipwrecked.
16. U.S. War Crimes Act of 1996 (18 U.S.C. 2441).
17. Les Roberts et. al, *The Lancet* 364, no. 9448 (20 November 2004). See also the

comment on the report by Richard Horton, *The Lancet* 364, no. 9448.

18. Patrick Wintour and Richard Norton-Taylor, *The Guardian* (London), 30 October 2004.
19. Sarah Boseley, *The Guardian* (London), 11 March 2005. Rory McCarthy, *The Guardian* (London), 9 December 2004.
20. Justin Lewis, Sut Jhally, and Michael Morgan, "The Gulf War: A Study of the Media, Public Opinion and Public Knowledge," Center for the Study of Communication, Department of Communication, University of Massachusetts at Amherst (February 1991).
21. Hatfield Consultants (Vancouver), *Development of Impact Mitigation Strategies Related to the Use of Agent Orange Herbicide in the Aluoi Valley, Viet Nam* (2000) and *Preliminary Assessment of Environmental Impacts Related to Spraying of Agent Orange Herbicide During the Viet Nam War* (1998).
22. Barbara Crossette, *New York Times*, 18 August 1992.
23. Doug Struck, *Washington Post*, 18 April 2001. Colin Joyce, *Daily Telegraph* (London), 21 April 2001. David McNeill, *New Statesman*, 26 February 2001.
24. Rory McCarthy, *The Guardian* (London), 15 November 2004. Steve Negus, *Financial Times* (London), 12 November 2004.
25. Michael Janofsky, *New York Times*, 13 November 2004.
26. Eric Schmitt, *New York Times*, 17 November 2004.
27. Michael D. Sallah, Mitch Weiss, and Joe Mahr, *Toledo Blade*, 22 October 2003-5 September 2004.
28. Fall, *Last Reflections on a War*.
29. Chomsky, *At War With Asia*.
30. Noam Chomsky, *New York Review of Books* 13, no. 12 (1 January 1970).

.31 انظر *Manufacturing Consent*, directors Mark Achbar and Peter Wintonick (Zeitgeist Films, 1993), and the accompanying book of the same title published by Black Rose Books in Montréal in 1994.

.32 انظر David Cortright, *Soldiers in Revolt*, updated ed. (Haymarket Books, 2005).

.33 لمزيد من البحث حول هذا الموضوع، انظر Noam Chomsky, *Understanding Power*, ed. Peter R. Mitchell and John Schoeffel (The New Press, 2002), chap. 7, note 57.

34. Chicago Council on Foreign Relations, "American Public Opinion and Foreign Policy," *Global Views 2004* and polls from the Program on International Policy Attitudes (PIPA), University of Maryland.
35. Bryan Bender, *Boston Globe*, 7 October 2004. Demetri Sevastopulo, *Financial Times* (London), 27 April 2005.

36. PIPA, "Bush Supporters Still Believe Iraq Had WMD or Major Program, Supported al Qaeda," 21 October 2004. Howard LaFranchi, *Christian Science Monitor*, 22 October 2004. Bob Herbert, *New York Times*, 10 September 2004. Robert P. Laurence, *San Diego Union Tribune*, 14 October 2003.
37. Chicago Council on Foreign Relations, *Global Views 2004*, p. 14.
38. Gardiner Harris, *New York Times*, 31 October 2004.
39. Fareed Zakaria, *Newsweek*, 11 October 2004.

7. الدفاع الفكريّ عن النفس

1. BBC World News, 3 December 2004.
2. Thomas E. Ricks, *Washington Post*, 9 May 2004.
3. PIPA/Knowledge Networks Poll, Press Release, 3 December 2003; and additional PIPA polls.
4. Edmund L. Andrews, *New York Times*, 3 December 2004.
5. Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (1776) (University of Chicago Press, 1996), book 4, chap. 2.
6. David Ricardo, *The Principles of Political Economy and Taxation* (Dover, 2004), pp. 83-84.
7. Lord Hutton, "Report of the Inquiry into the Circumstances Surrounding the Death of Dr. David Kelly C.M.G.," 28 January 2004.
8. Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (South End Press, 1989), p. viii.
9. David Hume, *Of the First Principles of Government* (Longmanns, Green, and Company, 1882), chap. 1.
10. *KidsPost*, *Washington Post*, 12 November 2004.
11. انظر Howard Zinn, *SNCC*, updated ed. (South End Press, 2002), and *You Can't Be Neutral on a Moving Train*, updated ed. (Beacon, 2002).
12. Ralph Atkins et al., *Financial Times*, 22 November 2004.
13. للحصول على تفاصيل، انظر Roger Morris, *New York Times*, 14 March 2003, and Saïd K. Aburish, *Saddam Hussein* (Bloomsbury, 2000).
14. Reginald Dale, *Financial Times*, 1 March 1982. See also Reginald Dale, *Financial Times*, 28 November 1984.
15. Thomas L. Friedman, *New York Times*, 14 May 2003.
16. انظر Anthony Arnove, ed., *Iraq Under Siege*, updated ed. (South End Press, 2002), and John Mueller and Karl Mueller, *Foreign Affairs* 78, no. 3 (May-June 1999).

17. Les Roberts et al., *The Lancet* 364, no. 9448 (20 November 2004). See also the comment on the report by Richard Horton, *The Lancet* 364, no. 9448.
18. H. Bruce Franklin, *Vietnam and Other American Fantasies* (University of Massachusetts Press, 2000).
19. Lyndon Johnson, *Congressional Record*, March 15, 1948, House of Representatives, 80th Congress, 2nd Session, vol. 94, part II (Government Printing Office, 1948), p. 2883.
20. Lyndon Johnson, Remarks to American and Korean Servicemen at Camp Stanley, Korea, November 1, 1966, *Public Papers of the Presidents, 1966*, Book II (Government Printing Office, 1967), p. 253.
21. Noam Chomsky, *Hegemony or Survival* (Owl, 2004), pp. 1-2 and 236-37.
22. John Steinbruner and Nancy Gallagher, *Dæadalus* 133, no. 3.

8. الديمقراطيّة والتعليم

1. David Barsamian and Noam Chomsky, *Propaganda and the Public Mind* (South End Press, 2001), p. 19.
2. Jeffery Dunber, *The American Prospect* (April 2005).
3. Kathy Lynn Gray, *Columbus Dispatch*, 27 January 2005, quoting Ohio Republican senator Larry A. Mumper.

9. عالم محتمل آخر

1. John Lewis Gaddis, *Surprise, Security, and the American Experience* (Harvard University Press, 2004). Jackson TK.
2. Joy Olson and Adam Isacson, *Just the Facts* (Latin America Working Group, 1998-2001).
3. Raymond Olson and Al Baker, *New York Times*, 9 January 2005. Mike Allen and Peter Baker, *Washington Post*, 7 February 2005.
4. Steffie Woolhandler, Terry Campbell, and David U. Himmelstein, *International Journal of Health Services* 34, no. 1 (2004) and David U. Himmelstein, Steffie Woolhandler, and Sidney M. Wolfe, *International Journal of Health Services* 34, no. 1 (2004).

5. انظر .the National Public Radio/ Kaiser/ Kennedy School poll, 5 June 2002

6. David K. Shipler, *Los Angeles Times,* 6 March 2005.

7. Stephen Barr, *Washington Post,* 30 October 2003.